أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
6 أبريل 2026م
18 شوال 1447هـ
74

العالق في الوحل

كلما اقترب عبد الفتاح البرهان من هدفه، غرست أرجله في أرض الرمال المتحركة، التي لا تثبت على شيء. داخل السودان، الانقسامات تغذيها صراعات صغيرة، بينما في الخارج تُبنى قرارات كبرى قد تغيّر مسار الحرب بالقوة لا بالاتفاق.

تعديلات هيئة الأركان، والترتيبات الداخلية لإحكام القبضة، ليست مجرد تغييرات إدارية، بل قراءة لتاريخ طويل من تداخل الجيش بالسلطة، واستمرار المؤسسة العسكرية كفاعل مركزي يكتب قواعد اللعبة السياسية والاقتصادية.

يقف السودان على حافة تحول حاسم، بين ضغوط دولية تتصاعد، وحرب مستعرة تحكمها الولاءات المشتتة، حيث مستقبل البلاد يتشكّل بين حبر القرارات على الورق وواقع الميدان الممزّق.

هنا شعب لا يموت

تمرّ الأيام ثقيلةً على وطن لم يكد يلتقط أنفاسه من جراحه حتى وجد نفسه مرةً أخرى في قلب العاصفة. ومع دخول الحرب عامها الرابع، تتكثف الأسئلة الكبرى حول المصير، وحول معنى الصمود، وحول جدوى الألم حين يطول دون أن يلوح في الأفق ما يبدد العتمة. لكن، وبالرغم من كل شيء، فإن السادس من أبريل يعود كل عام لا بوصفه ذكرى عابرة، بل بوصفه لحظة ميلادٍ متجددة لفكرة الوطن حين ينهض من تحت الركام، ويقول بصوتٍ واحد: هنا شعب لا يموت.

في هذا اليوم الذي يصادف ذكرى السادس من أبريل، والذي يعد يوم النصر، وفيه يستعيد السودانيون لحظة فارقة اخترق فيها الشعب بصدور عارية وحناجر ملؤها العزيمة والإصرار متاريس الخوف، وأعادوا رسم العلاقة بين المواطن والدولة على أساس الإرادة لا القهر، وعلى أساس الحرية لا الوصاية. لقد كان ذلك اليوم لحظة انكشاف تاريخي، حين قرر الناس أن يكتبوا فصلهم بأنفسهم، وأن ينهوا عملياً واحدة من أشد الدكتاتوريات قسوةً، والتي حكمت البلاد بمنطق الحديد والنار، وأغلقت أبواب السياسة، وضيّقت على الحياة حتى اختنقت.

لكن التاريخ، كما يعلمنا دائماً، لا يسير في خط مستقيم. فبينما كانت الآمال تتفتح على أفق جديد، تعاقبت التحولات، وتداخلت الحسابات، وتراجعت بعض الأحلام أمام تعقيدات الواقع، حتى وجد السودان نفسه مرة أخرى في دوامة عنفٍ لا ترحم، وحربٍ لا تميز بين بيتٍ وآخر، ولا بين مدينةٍ وأخرى. حربٌ لم تترك مجالاً للحياد، وأجبرت الجميع على إعادة التفكير في معنى الدولة، ومعنى الجيش، ومعنى السياسة ذاتها.

ومع ذلك، فإن جوهر السادس من أبريل لم يُهزم. قد تتغير الظروف، وقد تتعثر المسارات، لكن الفكرة التي خرجت من الشوارع يومها لا تزال حيّة: أن الشعب هو المصدر الحقيقي للسلطة، وأن أي حكم لا يستند إلى إرادته الحرة محكوم عليه بالانكسار مهما طال الزمن. تلك الحقيقة البسيطة والعميقة في آنٍ واحد، هي ما يمنح هذا اليوم رمزيته المتجددة، ويجعله أكثر من مجرد ذكرى، بل معياراً تُقاس به كل التحولات اللاحقة.

اليوم، وبينما تعصف الحرب بالبلاد، تتجدد الحاجة إلى استحضار روح أبريل لا كحنينٍ إلى الماضي، بل كبوصلة للمستقبل. فالأوطان لا تُبنى فقط بإسقاط أنظمة، بل بإعادة تأسيس العقد الاجتماعي على أسس جديدة، تمنع تكرار الدائرة الجهنمية للعنف والانقلاب والحرب. وما لم يُستفد من دروس الماضي، فإن الحاضر سيظل مجرد نسخة أكثر قسوة من أخطائه.

إن أكبر تحدٍ يواجه السودانيين اليوم ليس فقط وقف الحرب، رغم أنه أولوية مطلقة، بل في كيفية تحويل هذا الخراب إلى نقطة بداية جديدة، لا إلى مجرد هدنة مؤقتة تسبق انفجاراً آخر. فالحروب لا تنتهي فعلياً بتوقف إطلاق النار، بل حين تُعالج جذورها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وحين يُعاد تعريف السلطة بوصفها خدمة لا غلبة، وشراكة لا إقصاء.

في خضم هذا الألم الممتد، يظل الشعب السوداني، بكل ما يملكه من صبرٍ أسطوري، هو العنصر الأكثر ثباتاً في المعادلة. فقد عَلّمته التجارب أن ينهض بعد كل سقوط، وأن يرمم ما تهدّم ولو بأبسط الإمكانيات، وأن يتمسك بالحياة حتى عندما تبدو الحياة نفسها مستحيلة. هذه القدرة على الاستمرار ليست مجرد صفة عابرة، بل هي جوهر الهوية السودانية في أنقى تجلياتها.

ومع كل ذلك، لا يمكن تجاهل حجم الجراح المفتوحة اليوم: مدنٌ مدمرة، أسرٌ مشرّدة، اقتصادٌ منهك، ونسيج اجتماعي يتعرض لضغوط هائلة. لكن حتى وسط هذا المشهد القاتم، تظهر دائماً إشارات صغيرة على أن الحياة لم تنكسر بالكامل: مبادرات إغاثة، تضامن مجتمعي، محاولات لإعادة التعليم، وإصرار على أن الغد يجب أن يكون مختلفاً مهما كان الثمن.

إن السادس من أبريل لا يقول لنا إن الطريق كان سهلاً، بل يقول إن التغيير ممكن حتى في أحلك اللحظات. وهو بذلك لا يقدم وعداً رومانسياً، بل درساً عملياً في أن الإرادة الشعبية قادرة على كسر أكثر البُنى صلابة حين تتوفر لها اللحظة التاريخية المناسبة.

واليوم، ربما يكون السؤال الأهم ليس: كيف بدأنا؟ بل: كيف نكمل؟ كيف نحول الذاكرة إلى مشروع، والدماء إلى معنى، والتضحيات إلى عقد جديد يليق بوطنٍ أنهكته التجارب لكنه لم يفقد روحه؟ الإجابة لن تأتي من جهة واحدة، بل من توافق وطني واسع يعترف بأن لا أحد يملك الحقيقة وحده، وأن لا أحد يمكنه بناء السودان وحده.

في النهاية، يظل السادس من أبريل علامة مضيئة في تاريخ طويل من العتمة والنور المتداخلين. هو ليس مجرد يوم سقط فيه نظام، بل يوم نهضت فيه فكرة، وما زالت تلك الفكرة تقاوم كل محاولات الإطفاء. وبين الحرب التي تثقل الحاضر، والذاكرة التي تضيء الماضي، يقف السودان اليوم على حافة سؤال كبير: هل يستطيع أن يجعل من الألم طريقاً إلى ولادة جديدة؟

الإجابة، كما علمتنا كل المحطات السابقة، ليست مستحيلة. لكنها تحتاج إلى ما هو أكثر من الذكرى... تحتاج إلى إيمانٍ عميق بأن هذا الوطن، رغم كل شيء، ما زال يستحق الحياة.

الغلاف

وجهات نظر

البرهان يعيد ترتيب الجيش..
بين ضرورات الحرب ومخاطر التوازن — إبراهيم هباني — 13

الفخ الاستراتيجي العالمي والبدائل الملحّة — وجدي كامل — 15

حين تصبح البندقية لغة رسمية
والقلم شاهد زور — حيدر المكاشفي — 27

حين انتصر الشارع وأخفقت النخبة:
قراءة في ما بعد أبريل. — محمد عمر شمينا — 30

ذكرى مأساوية
في حرب السودان «المنسية» — أريج الحاج — 37

السوداني مبدع في الخارج مُقيَّد في الوطن
قراءة في أزمة الدولة الريعية وفشل الأنظمة الشمولية
في بناء دولة مؤسسات مدنية — عمر سيد احمد — 39

نحو مبادرة وطنية:
كيف يصنع الأكاديميون والمجتمع
المدني السلام في السودان — محمد الأمين عبد النبي — 51

لجان التفكيك..
تجارب مماثلة تمثل دروس وعبر — الهادي الشواف — 55

العودة إلى ماذا تحديداً — محمد شورة — 61

السودان بين إعادة التموضع وكسر الشكوك..
هل تكفي الترتيبات الجديدة لطمأنة الإقليم؟ — حاتم أيوب — 63

أجيال السودان وإهدار التعليم
حين يخرج التعليم من حياة الناس — عثمان يوسف خليل — 65

من كتابي جهنم المسرح وفراديسه
السيمفونية او رحل النهار — السر السيد — 74

حكاية من يأتي
صوت الحنين — محمد أحمد الفيلابي — 78

إستهداف مستشفى «الجبلين» يفاقم المأساة الإنسانية — 04

أبريل عزم لا يلين.. السادس المنصور — 18

الظلام يغطي على الأمل
الكهرباء.. قصة مأساة تتخطى المعاناة — 21

بورتسودان.. إخلاء قسري يهدد آلاف النازحين — 24

هيغسيث يقول إن الجنود الأمريكيين يقاتلون من أجل يسوع... والبابا يعارض — 32

إختطاف مراسلة صحفية في بغداد عرفت بملاحقتها لمهام جريئة ومنخفضة التكلفة — 34

ما الدافع إلى اندلاع حرب أخرى بين إثيوبيا وإريتريا؟ — 44

صوت العقل في زمن الفوضى
عبد الله رزق يتحدث عن الحرب والسلام — 46

وفقاً لتقارير البنك المركزي
انخفاض غير مسبوق في صادرات السودان — 58

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

إستهداف مستشفى «الجبلين» يفاقم المأساة الإنسانية

ملخص

شهدت مدينة الجبلين بولاية النيل الأبيض هجومًا دامياً استهدف المستشفى الرئيسي أثناء حملة تطعيم للأطفال، ما أسفر عن سقوط عشرات القتلى والجرحى، بينهم كوادر طبية وأطفال. الهجوم المفاجئ حوّل المستشفى إلى ساحة فوضى، وفاقم معاناة المصابين في ظل نقص حاد في الإمكانيات وانقطاع جزئي للكهرباء.

يأتي هذا التصعيد في سياق انهيار شبه كامل للنظام الصحي في السودان، حيث خرج أكثر من 37% من المرافق الصحية عن الخدمة، وتضرر نحو 75% من مستشفيات الخرطوم. وتعاني المؤسسات الطبية من نقص حاد في الكوادر والأدوية والمستلزمات، ما يجعل تقديم الرعاية الصحية أمراً بالغ الصعوبة.

أثار الهجوم إدانات واسعة، إذ وصفه حزب المؤتمر السوداني بجريمة حرب، محمّلًا قوات الدعم السريع المسؤولية، ومطالبًا بوقف استخدام الطائرات المسيّرة في المناطق المأهولة. كما امتدت الهجمات إلى مدن أخرى مثل ربك، مستهدفة مخازن أدوية ومستودعات وقود، ما ينذر بتفاقم الأزمة الإنسانية.

تشير تقارير دولية إلى توثيق أكثر من 200 هجوم على مرافق صحية منذ اندلاع الحرب، في وقت يحتاج فيه أكثر من 20 مليون شخص إلى رعاية صحية عاجلة، ويعتمد الملايين على مساعدات إنسانية. ومع استمرار التصعيد، تتزايد الدعوات لفتح تحقيق دولي وحماية المدنيين، وسط مخاوف من تفاقم الكارثة الإنسانية.

أكثر من 37% من المرافق الصحية خارج الخدمة

نحو 75% من مستشفيات الخرطوم متضررة أو متوقفة

في تصعيد خطير للأوضاع الإنسانية، شهدت مدينة «الجبلين» بولاية النيل الأبيض هجومًا داميًا استهدف المستشفى الرئيسي بالمدينة، ما أدى إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى من المدنيين، بينهم كوادر طبية وأطفال.

الوضع الصحي في السودان بسبب الحرب يُعد من أسوأ الأوضاع الإنسانية والصحية في العالم حاليًا، مع انهيار شبه كامل في النظام الصحي وتفاقم الأمراض والمجاعة.

وحسب تقارير رسمية، فإن أكثر من 37% من المرافق الصحية خارج الخدمة بسبب القصف أو التدمير أو النهب، وفي بعض المناطق مثل الخرطوم، تضرر نحو 75% من المستشفيات وتوقفت عن العمل، والمستشفيات أصبحت أحيانًا ساحات قتال أو مقرات عسكرية وتعاني نقصًا حادًا في الأطباء والكوادر والأدوية والمستلزمات والوقود والكهرباء.

هجوم مفاجئ

أفاد محمد عبد الله وهو أحد الكوادر الطبية الناجين لـ«أفق جديد»، أن الهجوم وقع بشكل مفاجئ أثناء تنفيذ حملة تطعيم للأطفال داخل المستشفى.

وأضاف: «كنا نستعد لاستقبال المزيد من الأمهات والأطفال، وفجأة سمعنا صوت الانفجار. تحولت الأقسام إلى حالة من الفوضى، وسقط زملاء لنا أثناء محاولتهم إنقاذ المرضى».

وأكد أن النقص الحاد في الإمكانيات بعد تدمير أجزاء من المستشفى جعل التعامل مع الإصابات أكثر صعوبة، خاصة في ظل انقطاع جزئي للكهرباء وتعطل بعض الأجهزة الطبية الحيوية.

يقول أحد سكان المدينة، ويدعى أحمد البشير لـ«أفق جديد»: «هذا المستشفى هو الوحيد الذي نعتمد عليه. الآن لا نعرف إلى أين نذهب بمرضانا. فقدتُ أحد أقاربي في الهجوم، وكان ينتظر العلاج فقط».

فيما أوضحت سيدة من ذوي الأطفال الذين كانوا في حملة التحصين: «جئنا لنحمي أطفالنا من الأمراض، فإذا بنا نواجه الموت. أصيب ابني بشظايا، ولا توجد رعاية كافية الآن».

معاناة السكان

أدان حزب المؤتمر السوداني التصعيد العسكري في ولاية النيل الأبيض، عقب استهداف مستشفى الجبلين التعليمي بطائرات مسيّرة، في هجوم أسفر عن سقوط عدد من القتلى من المدنيين، بينهم المدير العام للمستشفى الدكتور حامد سليمان النور، والمديرة الإدارية الأستاذة إلهام حامد.

ووصف الحزب في بيان تلقته «أفق جديد»، الهجوم بأنه جريمة حرب وانتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، مشيراً إلى أن الهجمات امتدت لتشمل مرافق مدنية أخرى، مثل مخازن الإمداد الطبي ومحطة وقود في ربك، إضافة إلى تزايد استهداف مدينتي كوستي وربك.

وحمّل الحزب قوات الدعم السريع مسؤولية الهجوم، داعياً إلى وقف فوري لاستخدام الطائرات المسيّرة والأسلحة العشوائية في المناطق المأهولة، والعودة إلى طاولة المفاوضات لوقف الحرب.

ولم يقتصر التصعيد على الجبلين، إذ شهدت مدينة ربك هجمات متزامنة طالت منشآت مدنية، بينها مخازن أدوية ومستودعات وقود، ما يهدد بتفاقم الأزمة الإنسانية ويزيد من معاناة السكان في الحصول على الخدمات الأساسية.

وذكرت وزيرة الدولة للموارد البشرية والتنمية الاجتماعية د. سليمى إسحق، أن ما حدث في مستشفى الجبلين بولاية النيل الأبيض جريمة مروّعة تهز الضمير الإنساني. إن استهداف الأطفال والمرضى، وقتل الكوادر الطبية أثناء أدائهم لواجبهم خلال حملة التطعيم، يكشف عن مستوى غير مسبوق من القسوة والاستهتار بحياة الأبرياء.

وأشارت في تصريح تلقته «أفق جديد»، إلى أنه عمل ممنهج يستهدف المدنيين ضمن أعمال انتقامية تعكس وضاعة هذه المليشيا وتجردها الكامل من أي قيمة إنسانية. كما أن الاستهداف المستمر لولاية النيل الأبيض لا يعدو كونه إطالة لمعاناة السودانيين، عبر ضرب الأماكن

حوالي 33.7 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية في 2026

توثيق أكثر من 200 هجوم على مرافق صحية منذ بداية الحرب

أكثر من 20 مليون شخص بحاجة إلى رعاية صحية عاجلة

الآمنة التي يلجأ إليها الفارون من بطش هذه المليشيا. إن الدم الذي سُفك داخل جدران مستشفى لن يُنسى، وستظل صور الضحايا شاهدة على فداحة هذه الجريمة.

ويؤكد هاشم موسى وأحد العاملين في المجال الإنساني في حديثه لـ«أفق جديد»: «عندما يُستهدف مستشفى، فإن ذلك لا يؤثر فقط على الضحايا المباشرين، بل يهدد حياة آلاف الأشخاص الذين يعتمدون عليه يوميًا».

وأوضح أن استهداف المرافق الصحية يمثل انتهاكًا خطيرًا للقوانين الدولية، ويؤدي إلى انهيار الخدمات الطبية في مناطق النزاع.

ووفق تقارير دولية فقد تم توثيق أكثر من 200 هجوم على مرافق صحية منذ بداية الحرب. في 2026 وحدها، سُجلت هجمات جديدة أدت إلى قتلى وجرحى داخل المستشفيات؛ هذه الهجمات تقتل المرضى والأطباء، تمنع وصول الناس للعلاج، وتُسرّع انهيار النظام الصحي، وهناك أكثر من 20 مليون شخص يحتاجون رعاية صحية عاجلة، وحوالي 33,7 مليون شخص بحاجة لمساعدات إنسانية في 2026، ونزوح أكثر من 11 مليون نازح داخل وخارج البلاد.

في ظل هذه التطورات، تتزايد الدعوات محليًا ودوليًا لفتح تحقيق عاجل ومحاسبة المسؤولين عن الهجوم، مع مطالبات بتوفير حماية فورية إلى المدنيين والمنشآت الحيوية.

ويبقى المشهد في السودان مفتوحًا على مزيد من التصعيد، في وقت يدفع فيه المدنيون الثمن الأكبر وسط تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية.

كل ماظن الاقتراب من هدفه غرست أرجله في الارض

«تعديلات هيئة الأركان».. البرهان في حقل الرمال المتحركة

ملخص

تصاعد الحديث الدولي بشكل جاد عن احتمال تدخل قسري في السودان تحت البند السابع، في ظل مشاورات بين قوى كبرى قد تفرض واقعًا جديدًا بالقوة. في المقابل، يبدو الداخل السوداني معزولًا سياسيًا، فيما يمضي عبد الفتاح البرهان في مسار معقد يشبه "الرمال المتحركة"، حيث تتعثر محاولاته كلما اقترب من أهدافه، لتقف البلاد على حافة تحول حاسم بين ضغط خارجي متزايد وأزمة داخلية خانقة.

و أجرى البرهان تعديلات واسعة داخل المؤسسة العسكرية شملت إعادة تشكيل هيئة الأركان وتوزيع المناصب وترقية وإحالة ضباط، في محاولة لإحكام السيطرة وتوحيد القرار العسكري. كما اتجه نحو دمج القوات المساندة تحت مظلة الجيش، إلا أن هذه الخطوات عكست أيضًا صراع نفوذ داخلي، خاصة مع إبعاد شخصيات بارزة، في ما فُسر كمسعى لتقليص دائرة الشركاء وتركيز السلطة.

رغم الطابع الحاسم لهذه القرارات، إلا أن كثيرًا منها ظل محدود التأثير على الأرض، حيث احتفظت بعض التشكيلات المسلحة باستقلالها ورفضت الانصياع الكامل، ما كشف فجوة بين القرارات والتنفيذ. في هذا السياق، يرى محللون أن التغييرات تميل إلى تصعيد الخيار العسكري أكثر من فتح أفق سياسي، وسط ضعف القوى المدنية وعجزها عن تشكيل جبهة موحدة قادرة على التأثير.

يتضح أن جوهر الأزمة يتجاوز التعديلات الأخيرة ليكمن في طبيعة العلاقة التاريخية بين الجيش والسلطة في السودان، حيث ظل الجيش فاعلًا سياسيًا مركزيًا لا مؤسسة مهنية محايدة. هذا التداخل المستمر أضعف الدولة وأعاق الانتقال الديمقراطي، ما يجعل أي حل مستقبلي مرهونًا بإعادة تعريف دور الجيش وبناء توازن جديد بين السلطة المدنية والعسكرية.

ترتفع الهمسات شيئاً فشيئاً في الكواليس الدولية والإقليمية، لكنها هذه المرة ليست مجرد تكهنات عابرة، بل ملامح قرار ثقيل يتشكل ببطء وحزم: تدخل قسري تحت مظلة البند السابع. في أروقة مجلس الأمن الدولي، تدور مشاورات معقدة بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، لصياغة قرار قد يغيّر مسار الحرب في السودان جذريًا، وربما يفرض واقعًا جديدًا بالقوة لا بالتفاوض.

في المقابل، يبدو الداخل السوداني وكأنه يعيش خارج الزمن؛ عزلة سياسية خانقة، وانشغال نخبوي بصراعات صغيرة لا ترى ما يتشكل خلف الجدران الدولية. وبين هذا وذاك، يمضي قائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان قدمًا في مسار محفوف بالمخاطر، متوغّلًا أكثر في حقل من الرمال المتحركة، حيث لا ثبات ولا يقين. منذ لحظة استيلائه على السلطة، وهو يحمل مشروعًا مثقلًا بالتعقيدات، وكلما بدا أنه يقترب من غايته، ابتلعته الأرض أكثر، وتلاشت ملامح الخروج.

هكذا، تقف البلاد على حافة تحوّل حاسم: ضغط خارجي يتصاعد نحو تدخل محتمل، وداخل مأزوم يزداد انغلاقًا، في مشهد تتقاطع فيه حسابات القوى الكبرى مع ارتباك الفاعلين المحليين، ليصنع واقعًا جديدًا قد يُفرض هذه المرة من خارج الحدود، لا من داخلها.

وفي موازاة هذا الحراك الدولي المتصاعد، يتحرك الداخل العسكري في السودان على إيقاع مختلف، كأنما يستبق ما يُطبخ في الخارج بإعادة ترتيب أوراقه من الداخل. فوسط حرب مستعرة منذ نحو ثلاث سنوات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، أقدم عبد الفتاح البرهان على إجراء واحدة من أوسع عمليات إعادة الهيكلة داخل المؤسسة العسكرية، في خطوة تعكس سعيًا لإحكام القبضة وإعادة ضبط موازين القوة.

القرارات الجديدة لم تكن مجرد تغييرات إدارية عابرة، بل بدت كعملية إعادة تشكيل شاملة لمفاصل القيادة، شملت تعيين قيادات جديدة لهيئة الأركان، وإعادة توزيع الأدوار داخل الوحدات العسكرية، إلى جانب ترقية ضباط إلى رتب عليا وإحالة آخرين إلى التقاعد، في محاولة لخلق بنية أكثر تماسكًا وانضباطًا. كما برز توجه واضح لدمج القوى المساندة تحت مظلة الجيش، عبر إخضاعها لقانون القوات المسلحة، بما يعني عمليًا إنهاء حالة التعدد العسكري لصالح مركزية القرار.

بموجب هذه الترتيبات الجديدة تم تشكيل رئاسة هيئة أركان جديدة برئاسة الفريق أول ركن ياسر عبدالرحمن حسن العطا رئيساً لهيئة الأركان، والفريق الركن عبد الخير عبدالله ناصر درجام، نائباً لرئيس هيئة الأركان للإدارة.

وضمت هيئة الأركان كل من «الفريق الركن محمد علي أحمد صبير، رئيس هيئة الإستخبارات العسكرية، و الفريق الركن معتصم عباس التوم أحمد، نائباً لرئيس هيئة الأركان للعمليات، والفريق الركن حيدر علي الطريفي علي، نائباً لرئيس هيئة الأركان للتدريب، الفريق الركن خلف الله عبدالله إدريس عبدالرحمن ، نائباً لرئيس هيئة الأركان للإمداد.

تقليم اظافر

ولم يكتفِ عبد الفتاح البرهان بحزمة التعيينات وإعادة الهيكلة، بل مضى خطوة أبعد في إعادة رسم دوائر النفوذ داخل القيادة، عبر قرارات بدت أكثر حدّة ودلالة. فقد أصدر قرارًا بإلغاء القرار رقم (164)، مجرّدًا نائبه الفريق أول من موقعه كنائب للقائد العام، كما أطاح بالفريق إبراهيم جابر من منصبه كمساعد للقائد العام، في خطوة مفاجئة أربكت حسابات الداخل العسكري.

هذه القرارات، التي جاءت بلا شروح كافية، فتحت باب التأويل على مصراعيه؛ فبينما غابت المبررات الرسمية، قرأها كثير من المراقبين كإشارة مبكرة إلى إعادة ترتيب مراكز القوة، وربما بداية مسار يستهدف تضييق دائرة الشركاء داخل قمة الهرم العسكري. في نظر هؤلاء، لا تبدو الخطوة معزولة، بل جزءًا من عملية تدريجية لتقليم أظافر حلفاء الأمس، تمهيدًا لإبعادهم حين تكتمل شروط اللحظة.

وبينما تتقاطع هذه التحركات مع ضغوط خارجية متزايدة وسياق داخلي شديد الهشاشة، يتشكل مشهد جديد عنوانه صراع النفوذ داخل المؤسسة نفسها، حيث لا تقتصر المعركة على خطوط التماس في الميدان، بل تمتد إلى ما هو أعمق: مراكز القرار، وخرائط الولاء، ومن يملك الكلمة الأخيرة حين تنجلي غبار الحرب.

«تدخلٌ قسري تحت البند السابع يلوح في الأفق لفرض واقعٍ جديد بالقوة.»

«إعادة تشكيل القيادة ليست إلا صراعًا على النفوذ وتقليمًا لأظافر الحلفاء.»

تصعيد عسكري

وفي قراءة موازية لهذه التحولات، يذهب رئيس الحركة الشعبية – التيار الثوري، ياسر سعيد عرمان، إلى أن ما يجري لا يمكن فصله عن سياق أشد تعقيدًا وخطورة تعيشه البلاد. فالسودان، بحسب تعبيره، يقف على حافة تهديد وجودي غير مسبوق، حيث تتسع هوة الخلافات، ويتآكل ما تبقى من تماسك وطني، في ظل حرب لا تجمع أطرافها بقدر ما تفرقهم، وتغذي مناخًا مشحونًا بالكراهية والدعاية وأنصاف الحقائق.

ويرى عرمان أن القوى المدنية، رغم ما بذلته من جهود، لم تنجح بعد في التحول إلى كتلة صلبة قادرة على التأثير، إذ تعمل في بيئة داخلية ملوثة بالحرب، وأخرى خارجية تحكمها حسابات الجغرافيا السياسية أكثر من التزامها بقضايا التحول الديمقراطي. وهو ما يجعل، في تقديره، أي عملية سياسية بلا أساس وحدوي متين، مهددة بأن تتحول إلى عامل إضافي لتفتيت الصف المدني بدل توحيده.

ومن هنا، يدعو إلى العودة إلى منصة "القضايا المصيرية"، مستلهمًا تجربة مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية 1995، باعتبارها نموذجًا لإعادة بناء وحدة القوى المدنية على أسس واضحة، قبل الانخراط في أي حوار مع أطراف الحرب أو الفاعلين الإقليميين والدوليين. فالأولوية، وفق طرحه، يجب أن تكون لتأسيس جبهة مدنية عريضة، قادرة على حمل مشروع السلام والمواطنة، لا الارتهان لمعادلات الحرب.

وعند تقاطعه مع التغييرات العسكرية الأخيرة، يقرأ عرمان تعيين ياسر العطا في موقع متقدم داخل قيادة الجيش باعتباره مؤشرًا على اتجاه نحو تصعيد الخيار العسكري، أكثر من كونه تمهيدًا لتسوية سياسية. ويرى أن ما جرى من إحلال وإبدال في قيادة القوات المسلحة لا يتجاوز كونه قمة جبل الجليد، إذ يظل تغييرًا محدودًا لا يلامس جذور الأزمة، ولا يعالج الكارثة الإنسانية المتفاقمة أو الانهيار الاقتصادي المتسارع..

كما يطرح تساؤلات جوهرية حول طبيعة الدور الذي سيلعبه القادة الجدد، خصوصًا في ظل التداخل بين العسكري والسياسي، محذرًا من أن انخراط القيادات العسكرية في الخطاب السياسي والإعلامي قد يدفع بالمؤسسة العسكرية إلى قلب الاستقطاب، ويعمّق أزمتها داخليًا وخارجيًا. فالتحدي، في نظره، لا يكمن فقط في إدارة الحرب، بل في القدرة على تجنيب الجيش الانزلاق إلى معترك السياسة، وفتح الطريق أمام مقاربات تفاوضية تخاطب جذور الأزمة.

وفي خلاصة طرحه، يشدد عرمان على أن التفاوض ليس نقيضًا للحرب، بل أداة من أدواتها، قد تحقق ما تعجز عنه البنادق، مؤكدًا أن مستقبل السودان لن يُصاغ في ميادين القتال وحدها، بل عبر حوار واسع ومؤسس، يستند

«الأزمة أعمق من الأشخاص؛ إنها في جوهر العلاقة المختلّة بين الجيش والدولة.»

إلى رؤية جديدة تعيد تعريف الدولة، وتفتح أفقًا للخروج من هذا النفق الطويل، مهما بدا الأفق اليوم معتمًا.

حبر على ورق

وفي سياق إحكام السيطرة وإعادة هندسة المشهد العسكري، كان عبد الفتاح البرهان قد اتخذ خطوة مفصلية في أغسطس 2025، حين أصدر قرارًا بإخضاع جميع التشكيلات المسلحة المساندة للجيش، والمنخرطة في القتال ضد قوات الدعم السريع، لقانون القوات المسلحة، في مسعى واضح لإنهاء حالة السيولة العسكرية وتوحيد مراكز القرار.

وبحسب ما أوضحه المتحدث باسم الجيش حينها العميد نبيل عبد الله، فإن القرار استند إلى نصوص قانونية محددة، شملت المادتين (14) و(5/2) بفقراتهما، بما يمنح القيادة العامة غطاءً تشريعيًا لإحكام القبضة على هذه التشكيلات، تحت شعار ترسيخ سيادة حكم القانون وتعزيز منظومة القيادة والسيطرة. وبهذا، لم يعد وجود هذه القوات قائمًا على تحالفات ظرفية، بل أُعيد تعريفه ضمن هيكل رسمي يخضع للوائح والانضباط العسكري.

القرار، في جوهره، نقل هذه القوى من هامش المساندة إلى صلب المؤسسة، إذ باتت جميعها تحت إمرة قادة القوات المسلحة في مختلف المناطق، وهو ما يعكس توجهًا نحو مركزية صارمة في إدارة الحرب، وتقليص تعددية البنادق التي ظلت سمة بارزة في المشهد السوداني خلال سنوات النزاع.

وفي موازاة ذلك، واصل البرهان سياسة إعادة ترتيب البيت الداخلي عبر قرارات مكمّلة، شملت ترقية عدد من الضباط من دفعات مختلفة إلى رتب أعلى، وإحالة آخرين إلى التقاعد، في إجراءات وُصفت بأنها "راتبة" و فق قانون القوات المسلحة ولوائحه، لكنها في سياقها العام تعكس ديناميكية مستمرة لإعادة تشكيل هرم القيادة بما يتماشى مع مقتضيات المرحلة.

أما من الناحية القانونية، فتشير المادة (14) من قانون القوات المسلحة لسنة 2007 إلى ضوابط الاختيار والتأهيل والتعيين والتجنيد، بينما تتناول المادتان (2) و(5) تفسير القانون وتعريف القوات الاحتياطية والتشكيلات المساندة التي يتم إنشاؤها وفق الأطر العسكرية، وهو ما يمنح هذه الخطوة بعدًا يتجاوز الإجراء الإداري، ليصل إلى إعادة تعريف العلاقة بين الجيش وبقية الفاعلين المسلحين تحت مظلته.

غير أن هذه القرارات، على ما حملته من صرامة قانونية ورسائل سياسية، بقيت في كثير من جوانبها حبرًا على ورق، ولم تجد طريقها إلى التنفيذ الفعلي على الأرض. فالتشكيلات المسلحة التي استهدفها القرار ظلت محتفظة بهياكلها المستقلة، وبسلاسل قيادتها الخاصة، دون أن تنصهر بالكامل داخل المنظومة الرسمية التي سعى عبد الفتاح البرهان إلى فرضها.

بل إن بعض هذه القوى لم تكتفِ بالتجاهل الصامت، وإنما ذهبت إلى رفض القرار بشكل علني، في سابقة تعكس حدود قدرة القيادة العامة على فرض إرادتها خارج نطاق الجيش النظامي. ورغم هذا التحدي المباشر، لم تُسجّل إجراءات حاسمة أو عقوبات واضحة بحق الرافضين، ما فتح الباب أمام تساؤلات جدية حول فعالية القرارات، ومدى قابلية تنفيذها في واقع تتعدد فيه مراكز القوة والسلاح.

هذه الفجوة بين النص والتطبيق تكشف، في جوهرها، معضلة أعمق تتعلق بطبيعة الحرب نفسها، حيث لا يكفي إصدار الأوامر لإعادة تشكيل المشهد، في ظل شبكة معقدة من الولاءات والمصالح التي تجعل من توحيد البندقية هدفًا مؤجلًا، وربما أكثر تعقيدًا مما يبدو في ظاهر القرارات.

في رسالته الصوتية الأخيرة التي وجدت تفاعلًا واسعًا، يطرح الصحافي والمحلل السياسي محمد لطيف مفهومًا ساخرًا

ومشحونًا في آن واحد، يصفه بـ"الجيشفوبيا"، في امتداد جدلي لما يسميه البعض سابقًا "الكيزانوفوبيا"، أي صناعة الخوف من الفاعلين السياسيين كأداة في الصراع العام، مستلهما العنوان من مقولة لأحد الإسلاميين الذي كتب في وقت سابق قائلا « بعد فشل الخونة في حملة الوزفوبيا انتلقوا الى الجيش فوبيا»..

ينطلق لطيف من هذا المدخل الذي يبدو يبدو خفيفًا في ظاهره، حين يشير إلى أن بعض الخطابات الإعلامية بدأت تضع خصوم الحرب في خانة "الخونة"، غير أنه يتوقف عند هذه المفارقة ليعيد تفكيكها، معتبرًا أن ما يبدو كتحولات في الخطاب ليس فشلًا للحملات السياسية السابقة، بل نتيجة مباشرة لها، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، حيث بدأت ملاحقات وضغوط حقيقية تتشكل حول قوى الإسلام السياسي.

لكن جوهر أطروحته لا يقف عند المصطلحات، بل يمتد إلى سؤال أكثر قسوة: "أين الجيش؟". فبرأيه، الأزمة السودانية لم تعد تدور فقط حول من يحكم، بل حول غياب المؤسسة العسكرية عن وظيفتها الأصلية، وتحولها عبر مراحل متراكمة من مؤسسة للدفاع عن الدولة إلى فاعل سياسي مركزي، يتداخل في الحكم والسلطة والاقتصاد، بدل أن ينحصر في مهامه المهنية.

ويذهب لطيف إلى أن هذا التحول لم يكن طارئًا، بل هو امتداد تاريخي لدور ورثته القوات المسلحة منذ لحظة خروج الاستعمار، حين آلت إليها امتيازات الدولة الحديثة، من السلطة إلى النفوذ إلى الموارد، لتصبح – في نظره – الوريث الأكثر حضورًا للسلطة الاستعمارية، بل والأكثر قدرة على إعادة إنتاجها بصيغ محلية.

ومن هذا المنظور، يرى أن الإشكال لا يكمن فقط في تعدد خصوم الجيش أو مؤيديه، بل في طبيعة المؤسسة نفسها، التي ظلت، بحسب وصفه، تحتفظ بامتيازات هائلة لا تضاهيها أي مؤسسة مدنية في السودان، سواء من حيث النفوذ أو الموارد أو موقعها في هرم السلطة، ما جعلها في قلب كل أزمة سياسية، لا خارجها.

ويضيف لطيف في تفكيكه لما يسميه "ورثة السلطة والاستبداد"، أن المؤسسة العسكرية لم تكن مجرد جهاز أمني انتقل من حقبة الاستعمار إلى الدولة الوطنية، بل تحولت – في جوهرها التاريخي – إلى الفاعل الذي حلّ محل المستعمر في إدارة الدولة وتوزيع السلطة.

ويستشهد في هذا السياق بشهادة لعضو نظام نوفمبر، اللواء أحمد عبد الوهاب، الذي كان عضوًا في المجلس الأعلى للقوات المسلحة إبان حكم نوفمبر، والذي أشار – بحسب ما يُتداول – إلى أنه فوجئ في عام 1955 بوجود ضباط يخططون لتحرك عسكري سابق على الاستقلال نفسه، بما يعكس، في قراءة لطيف، أن فكرة انتقال السلطة إلى المؤسسة العسكرية كانت مطروحة داخلها قبل اكتمال لحظة الاستقلال المدني.

ورغم أن تلك المحاولة لم تكتمل في حينها، إلا أن المسار التاريخي سرعان ما اتخذ منحى مختلفًا بعد سنوات قليلة، حين عاد الجيش ليضع يده على السلطة عبر الانقلابات العسكرية المتعاقبة، لتبدأ مرحلة طويلة من الحكم العسكري المتداخل مع السياسة، حيث لم يعد الجيش مجرد مؤسسة نظامية، بل فاعلًا سياسيًا مركزيًا يتقدم المشهد ويعيد تشكيله.

ومن هنا ينطلق لطيف إلى خلاصة أكثر حدة، مفادها أن الجيش في التجربة السودانية لم يكن بعيدًا عن السياسة في أي مرحلة، بل ظل منغمسًا فيها حتى "أذنيه"، حتى بات، في توصيف بعض المفكرين الذين يستحضرهم، أقرب إلى "حزب سياسي مسلح" منه إلى مؤسسة مهنية محايدة، وهو توصيف يعكس حجم التشابك بين البنية العسكرية ومراكز القرار السياسي والاقتصادي في الدولة.

ثم يفتح الباب على سؤال ما بعد ورثة الاستعمار، حيث لا يعود النقاش متعلقًا بالبدايات التاريخية فقط، بل باستمرارية هذا الدور وتحوّله إلى بنية حكم راسخة، يصعب الفصل فيها بين الدولة كفكرة، والجيش كفاعل، والسلطة كمجال دائم لإعادة الإنتاج والتداول بالقوة والنفوذ.

وراثة ممتدة

ويمضي محمد لطيف في تحليله قائلاً إن مرحلة ما بعد سقوط نظام مايو لم تكن استثناءً من هذا المسار التاريخي، بل امتدادًا مباشرًا لتداخل المؤسسة العسكرية مع الفعل السياسي في السودان. فبعد التحول الديمقراطي، لعب الجيش – بحسب قراءته – دورًا مؤثرًا في تشكيل البيئة السياسية، بدءًا من قانون الانتخابات وما شابه من اتهامات بالتأثير غير المباشر على مساراته، بما أفضى إلى تركيبة برلمانية لم تكن، في نظره، معبّرة بدقة عن الإرادة الشعبية.

ويضيف أن هذا التداخل لم يتوقف عند حدود التأثير غير المباشر، بل امتد إلى ما هو أبعد، حين ساهمت بعض دوائر النفوذ داخل المؤسسة العسكرية في تشويه صورة التجربة الديمقراطية، عبر أدوات إعلامية وسياسية، من بينها إنشاء صحف أو دعم منصات كانت تعمل ضد النظام الديمقراطي القائم، بما عمّق حالة عدم الاستقرار وأضعف ثقة الشارع في التجربة المدنية.

ومن هذا السياق، ينتقل لطيف إلى محطة انقلاب 30 يونيو 1989، حيث يرى أن المؤسسة العسكرية – أو قطاعات مؤثرة منها – اعتقدت أنها تعيد تثبيت "حقها التاريخي" في السلطة، ولكن هذه المرة عبر شراكة عضوية مع الحركة الإسلامية، في صيغة حكم جديدة امتدت لثلاثة عقود، أعادت تشكيل الدولة ومؤسساتها على نحو جذري.

ورغم تجنب الخوض في تفاصيل تلك الحقبة الطويلة، إلا أنه يشير إلى أنها كرّست واقعًا سياسيًا معقدًا، تداخلت فيه الدولة بالحزب، والمؤسسة العسكرية بالتنظيم السياسي، حتى باتت الحدود بين السلطة والجيش والحركة الإسلامية أكثر ضبابية من أي وقت مضى.

ثم يصل إلى لحظة 11 أبريل، التي يعتبرها نقطة انعطاف جديدة، حيث يذهب إلى أن المجلس العسكري الذي تشكّل آنذاك كان، في جوهره، امتدادًا بنيويًا لنظام الإنقاذ أكثر من كونه قطيعة معه، وأنه مثّل إعادة إنتاج للمنظومة القديمة في صيغة انتقالية.

وفي هذا الإطار، يرى أن الفترة الممتدة من 11 أبريل وحتى تشكيل الحكومة المدنية في أغسطس مثلت مرحلة حكم عسكري فعلي، أُعيد خلالها ترتيب السلطة وإعادة توزيع مراكز النفوذ، بما جعل "الوريث الحقيقي" – بحسب تعبيره – ليس القوى المدنية، بل تحالفًا غير معلن بين المؤسسة العسكرية وبقايا التنظيم الإسلامي، وهو ما يفسر، في قراءته، تعثر مسار الانتقال المدني منذ بدايته.

وهنا تتقاطع رؤية محمد لطيف مع رأي أحد أعضاء القيادة العسكرية السابقين الذي ترقّى حتى رتبة فريق، حيث يرى في حديثه لـ«أفق جديد» أن عبد الفتاح البرهان يمثل امتداداً طبيعياً لمن سبقوه من الضباط الذين كانت لديهم طموحات سياسية، موضحاً أنهم استخدموا قوة الجيش في غير موضعها.

ويضيف أن الجيش، بدلاً من أن يظل مؤسسة مخصصة لحماية البلاد، جرى توظيفه في التسلط على المواطنين، الأمر الذي أبعده عن مهامه الدستورية وحوّله في كثير من الأحيان إلى قوة قمعية.

ويشدد الضابط السابق على أنه خلال فترة خدمته داخل المؤسسة العسكرية كانوا يناهضون هذا المسار ويحاولون استعادة الدور المهني للجيش بما يجعله محل احترام وتقدير، مؤكداً أن تدخل الجيش في السياسة أضر به كثيراً وأضعفه بشكل واضح.

وفي ما يتعلق بالتعديلات الأخيرة، يرى أنها غير دستورية، موضحاً أن العرف داخل القوات المسلحة ينص على أن من يتولى منصباً دستورياً لا ينبغي له العودة مجدداً إلى الخدمة داخل المؤسسة العسكرية.

في خاتمة المشهد، يتضح أن الإشكالية المطروحة تتجاوز الأشخاص والمواقف الآنية إلى بنية أعمق ارتبطت بتاريخ المؤسسة العسكرية نفسها وعلاقتها بالسلطة السياسية في السودان. فالأصوات التي تنتقد هذا المسار، سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها، تكشف عن قلق متزايد من استمرار حالة التداخل بين السياسي والعسكري، بما أفضى في مراحل مختلفة إلى إضعاف الجيش كمؤسسة قومية يفترض أن تظل على مسافة واحدة من الجميع.

وتشير هذه القراءات إلى أن التحول الذي طرأ على دور الجيش لم يكن مجرد انحراف عابر، بل نتيجة تراكمات طويلة من التدخل في الحكم وتوظيف القوة العسكرية في إدارة الشأن السياسي، الأمر الذي انعكس سلباً على بنيته الداخلية وعلى صورته لدى الرأي العام. وبينما يرى بعض القادة السابقين أن استعادة الاعتبار المهني للمؤسسة يمر عبر فك الارتباط مع السلطة السياسية بشكل واضح وحاسم، يظل الواقع الراهن مفتوحاً على أسئلة صعبة تتعلق بحدود الإصلاح وإمكاناته في ظل الظروف الحالية.

إن جوهر الأزمة، كما تعكسه هذه الشهادات، لا يكمن فقط في من يتولى السلطة، بل في طبيعة العلاقة نفسها بين الدولة والجيش، وهي علاقة إذا لم تُعاد صياغتها على أسس دستورية صارمة وواضحة، ستظل قابلة لإعادة إنتاج الأزمات ذاتها. ومن هنا، تبدو الحاجة ملحّة لإعادة بناء التوازن المؤسسي بما يضمن جيشاً مهنياً محترفاً، ودولة مدنية قادرة على إدارة شؤونها بعيداً عن منطق القوة، بما يفتح الطريق أمام استقرارٍ سياسي طال انتظاره.

البرهان يعيد ترتيب الجيش..
بين ضرورات الحرب ومخاطر التوازن

إبراهيم هباني

ملخص

يتناول المقال التعديل الذي أجراه عبد الفتاح البرهان داخل المؤسسة العسكرية بإقالة رئيس هيئة الأركان محمد عثمان الحسين وتعيين ياسر العطا، في خطوة تتجاوز الطابع الإداري لتعكس إعادة تشكيل مركز القرار العسكري وطبيعة التحالفات في ظل الحرب.

يشير إلى أن الحسين يمثل نموذج الضابط المؤسسي التقليدي، بينما يجسد العطا نمط القائد الميداني المرتبط ببيئة الصراع المفتوح، ما يشير إلى انتقال الثقل من منطق المؤسسة والانضباط إلى منطق الفاعلية والحسم في إدارة الحرب.

يوضح أن هذا التحول يحمل مخاطر، مع اتساع نفوذ العطا وارتباطه بدوائر سياسية وأيديولوجية، وظهور قوى مساندة مثل «كتيبة البراء بن مالك»، ما يثير تساؤلات حول طبيعة الجيش بين كونه مؤسسة دولة أو تحالف قوى متعددة.

يختتم الكاتب بأن نفوذ بعض القيادات يتراجع مثل كباشي، فيما تبدو علاقة البرهان والعطا قائمة على الضرورة أكثر من الثبات، وسط تحولات قد تعيد تشكيل موازين القوة، وتفتح الباب أمام سيناريوهات يصعب التحكم في مسارها.

ليس مهماً من أُقيل... بل لماذا الآن ؟

في لحظة حرب مفتوحة وتآكل مستمر في بنية الدولة، اختار عبد الفتاح البرهان أن يجري أحد أكثر التعديلات حساسية داخل المؤسسة العسكرية، بإقالة رئيس هيئة الأركان الفريق أول محمد عثمان الحسين، وتعيين ياسر العطا في موقعه. خطوة تبدو إدارية في ظاهرها، لكنها في حقيقتها تعكس إعادة تعريف لمركز القرار العسكري، وطبيعة التحالفات التي يقوم عليها.

يمثل الحسين نموذج الضابط المؤسسي التقليدي، الذي تشكل وعيه داخل منظومة الجيش الكلاسيكية، حيث الانضباط والتدرج والتراتبية. أما العطا، فينتمي إلى جيل مختلف، صعد في ظل الأزمات، وتبلورت ملامحه في بيئة صراع مفتوح، تجمع بين العسكري والسياسي، وبين الميدان والخطاب التعبوي.

بهذا المعنى، لا يتعلق القرار بتبديل أسماء، بل بنقل مركز الثقل من «المؤسسة» إلى «الفاعلية».

وفي الحروب الطويلة، تميل القيادات إلى تقديم من يملك القدرة على الحسم، حتى وإن جاء ذلك على حساب التوازنات التقليدية.

غير أن هذا التحول لا يخلو من مخاطر. فالعطا لا يتحرك فقط داخل الإطار العسكري، بل يمتد تأثيره إلى دوائر سياسية وأيديولوجية، في مقدمتها التيار الإسلامي الذي عاد إلى الواجهة عبر البوابة القتالية.

وتبرز هنا مجموعات مثل «كتيبة البراء بن مالك»، التي تطورت من قوة مساندة إلى عنصر مؤثر في معادلة الميدان، بما يطرح تساؤلات حول طبيعة الجيش الذي يتشكل: هل هو جيش دولة، أم تحالف قوى تقاتل تحت مظلة واحدة؟

في المقابل، يتراجع موقع الجنرال شمس الدين كباشي دون إعلان مباشر. لم يستبعد من المشهد، لكنه فقد جزءا من ثقله لصالح صعود ياسر العطا، في وقت ينتقل فيه مركز القرار من المؤسسات السياسية إلى غرف العمليات.

وفي مثل هذه التحولات، لا تكون الخسارة دائماً صريحة (...) لكنها مؤكدة.

العلاقة بين البرهان والعطا، في ظاهرها، تبدو متماسكة، لكنها في جوهرها علاقة ضرورة. الأول يحتاج إلى قائد ميداني قادر على ضبط إيقاع الحرب، والثاني يحتاج إلى شرعية سياسية تكرّس موقعه.

غير أن مثل هذه المعادلات تظل بطبيعتها هشة، وقابلة لإعادة التشكل مع تغير موازين القوة.

التجارب في السودان وخارجه تشير إلى أن مراكز النفوذ داخل الجيوش لا تبقى ثابتة. فمن يمنح الصلاحيات اليوم، قد يتحول إلى صاحب القرار غدا. ومع تزايد دور الفاعلين غير التقليديين داخل المؤسسة العسكرية، يصبح من الصعب الفصل بين ما هو عسكري وما هو سياسي، أو بين ما هو مؤسسي وما هو أيديولوجي.

من هنا، يمكن قراءة قرار البرهان بوصفه محاولة لإعادة الإمساك بزمام المبادرة، عبر الاعتماد على شخصية قوية ومؤثرة في الميدان. لكنه، في الوقت نفسه، يفتح الباب أمام إعادة تشكيل توازنات قد لا يمكن السيطرة عليها بالكامل.

في الحروب، قد يكون تعزيز الحلفاء ضرورة. لكن التاريخ يقول إن أخطر التحولات (...) تبدأ حين يصبح الحليف أقوى مما ينبغي.

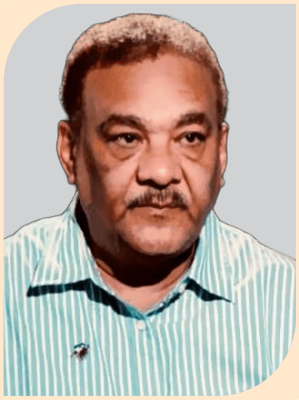

الفخ الاستراتيجي العالمي والبدائل الملحّة

وجـــدي كامـل

ملخص

يرى الكاتب أن التصعيد بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى تجاوز كونه نزاعاً إقليمياً، ليصبح مؤشراً على تحولات عالمية عميقة تعيد تشكيل النظام الدولي وفق موازين القوة الاقتصادية، في لحظة تاريخية حرجة.

يحذر من أن هذا التصعيد يشكّل "فخاً استراتيجياً" متعدد الأبعاد، خاصة للولايات المتحدة، عبر استنزافها اقتصادياً، وتآكل هيمنة الدولار، وتحولات التحالفات الدولية نحو عالم متعدد الأقطاب، إضافة إلى صعوبة التراجع السياسي مع تصاعد كلفة الاستمرار.

ينتقد الكاتب ما يسميه "أزمة الوعي السياسي" لدى النخب الحاكمة، التي تقدّم المصالح الاقتصادية على القيم، إلى جانب ضعف المؤسسات الدولية وعجزها، واحتكار الإعلام الذي يُستخدم لتضليل الرأي العام ومنع تشكّل وعي عالمي حقيقي.

يدعو إلى بدائل ملحّة تشمل بناء إعلام مستقل، وإطلاق حوار عالمي بين النخب والمجتمعات، وتفعيل دور الشعوب، مع التحول من منطق التنافس إلى الاعتماد المتبادل، تمهيداً لبناء نظام عالمي جديد قائم على العدالة والتوازن والسلام.

أصبح من الممكن حاليًا، وفي ظل التصعيد المتسارع للحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، توصيف المشهد باعتباره صراعًا بات يتجاوز حدوده الإقليمية، ليقترب من لحظة إعادة تعريف العالم على أساس القوة الاقتصادية.

غير أن هذا التصعيد — وعلى محمل هذا التعريف — اصبح يشكّل فخًا استراتيجيًا، ليس للولايات المتحدة فحسب، بما يترافق معه من تمدد اقتصادي مفرط وتآكل تدريجي في هيمنة الدولار عالميًا، بل أيضًا لما يُحدثه من تحولات جوهرية في "الجغرافيا الاجتماعية" وضربها بالأزمات الاقتصادية البنيوية، وليس الاقتصاد الخليجي سوى مثال فقط.

وبالإضافة إلى ما يُوجَّه من اتهامات مباشرة إلى النادي الرأسمالي الضيق الحاكم في الولايات المتحدة بفشله في خفض التصعيد بنوايا الالتهام لاقتصاديات الدول الأخرى ، يقود ذلك أيضًا إلى اتهام منظومة الوعي السياسي لهذا النادي بتفضيل المصالح الاقتصادية. وبالنظر إلى ما تمثّله شخصية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من رمزية قيادية، فإن العجز عن تجنيب العالم كارثة وفوضى منهجية تقترب من الانفجار — إن لم تكن قد انفجرت بالفعل.

إن ما يجري ليس مجرد صراع عسكري إقليمي، بل هو فخ متعدد الأبعاد، صُمّم — سواء عن قصد أو نتيجة زخم منظومي — لاستنزاف الولايات المتحدة. ويعمل هذا الفخ على ثلاثة مستويات رئيسية:

1- الاستنزاف الاقتصادي:

يتفاقم ضعف الاقتصاد الأمريكي بفعل التكلفة غير المستدامة للتصعيد. ومع تجاوز الديون حدودًا حرجة، يُجرَّد الدولار الأمريكي تدريجيًا من غطائه أو دعمه.

2- إعادة التموضع الجغرافي:

تشهد "الجغرافيا الاجتماعية" للعالم تحولًا متسارعًا؛ إذ تتحرك التحالفات التقليدية، خاصة في الخليج، نحو واقع متعدد الأقطاب (الصين، إيران، ومجموعة بريكس)، مع تزايد النظر إلى الولايات المتحدة كشريك غير موثوق أو عالق.

3- نقطة اللاعودة:

تتقدم الإجراءات السياسية الداخلية نحو مسارات السيطرة والتصعيد إلى حد يجعل من الصعب على الإدارة الحالية، بقيادة دونالد ترامب، "التوقف اليوم"، رغم أن تكلفة التوقف "غدًا" ستكون أعلى بكثير.

أزمة الوعي السياسي:

لا يُقصد بتوصيف أساس الأزمة بتعميم مفهوم الوعي، بقدر ما يُقصد هنا الوعي السياسي الخاص بعضوية هذا النادي، وعلى رأسه الرئيس دونالد ترامب، بما يعكسه من أولويات اقتصادية تقوم على تراكم رأس المال لدى القلة على حساب الغالبية.

وقد بدا ذلك واضحًا في سياسات مثل غزو فنزويلا واختطاف رئيسها، في تجاوز صارخ للتقاليد الأخلاقية في ممارسة السياسة الدولية. لذلك فإن الأزمة — أزمة الوعي السياسي — تتصل بأزمة الوعي السياسي الديمقراطي المرتبط بالممارسة الديمقراطية للسلطة، وضيقها بالمحددات والشروط الأخلاقية. وهذا يستدعي إعادة النظر في مضمون الديمقراطية الأمريكية بأكملها: أيّ ديمقراطية هي؟

وللمراقب أن يلحظ مفارقة الممارسة السياسية الأمريكية، تاريخيًا، لكثير من القواعد الديمقراطية، كما تجلّى ذلك في تعدد الحروب التي شنتها الإدارة الأمريكية ضد عدد من الدول، وليست إيران آخرها.

إن تصاعد ما يمكن تسميته بالقسوة الاقتصادية للنخب الرأسمالية الحاكمة ليس سوى تعبير دقيق عن الإطاحة بالمصالح الشعبية للأمريكيين، والانفصال التام عن واقعهم. غير أن ما يعمّق الأزمة العالمية الحالية ليس فقط هذا النادي الحاكم، بل أيضًا سلبية الأدوار التي تلعبها منظمات كالأمم المتحدة ومجلس الأمن، وغيرها من قوى لم تعد تمثل واقع العالم الحالي، بعد أن أصبحت أممًا غير متحدة وعاجزة عن تطبيق القانون الدولي.

من الضروري، ونحن نبحث عن أهم أسباب الأزمة، تسمية معضلة الإعلام واحتكار المعلومات، إذ أدركت "النخب السلبية" والقادة الرأسماليون أن السيطرة على السرد هي السلاح الأهم.

فمن خلال الاستحواذ على قنوات التلفزيون والإذاعة والمنصات الرقمية، صارت هذه النخب تقدم "رسائل مضللة" تهدف إلى إخفاء حقيقة الانهيار الاقتصادي، ومنع نشوء وعي لدى الشباب، للحفاظ على "احتكار الواقع"، بما يبرر استمرار الصراع.

فما لم يتم إنشاء "وكالة أخبار عالمية مستقلة جديدة" لمواجهة هذا الاحتكار، فلن يمكن نشر

"روح الوعي" اللازمة لتجاوز الأزمة.

للخروج من الفخ وتجنب مستقبل قاتم من الفوضى العالمية، نحتاج إلى استراتيجية ضغط مزدوج، تستوجب أن يجتمع مفكرون وباحثون عالميون و"مرايا للنخبة الأمريكية" على "مائدة مستديرة" لتحديد خطاب جديد، يتضمن "قواعد جديدة" و"منظمة دولية جديدة" تحل محل الهياكل المتقادمة.

وكذلك يجب إعادة إيقاظ "الناس العاديين" الذين يعانون من النتائج الاقتصادية للتصعيد؛ فمعاناتهم هي محرك التغيير. وعندما تُوجَّه طاقتهم عبر سردية موحدة، يصبحون "قلب العالم" الذي يُجبر النخب على الاستماع، بدلًا من الاستماع لما تبثه المؤسسات الإعلامية القابضة التي تتوسع محاولات السيطرة عليها من قبل النادي الضيق.

وبالرغم من عدم وجود حلول دائمة ومستدامة لأزمات العالم، وخاصة هذه الأزمة، إلا أن أحد الحلول التي أجدها ناجعة يتمثل في أهمية العمل على نقل العالم من ثقافة التنافس إلى ثقافة الاعتماد المتبادل عالميًا. وهذا يستدعي البدء بتصميم خطط لثورة تعليمية، وأخرى إعلامية، تمضي نحو بناء منصات مستقلة تتجاوز قنوات المليارديرات، للوصول إلى الشباب والأجيال الجديدة، من أجل توحيد الأصوات عبر دمج جميع السرديات البديلة في "بيان عالمي" واحد، والمناداة بقمة عالمية للأصوات البديلة.

إننا في لحظة حرجة من التاريخ. وعندما يحيط الخطر بنا من كل جانب، يصبح لزامًا علينا التوجه نحو العمل المشترك، وبناء استراتيجيتنا وخطابنا بوضوح. فمن خلال توحيد أصواتنا وأفعالنا عبر مؤسسات مستقلة، يمكننا نقل العالم من مرحلة "الكارثة والفوضى" إلى مرحلة تحقيق الأهداف العقلانية، عبر إنشاء نظام عالمي جديد قائم على الحقيقة، والسلام، والأمن الاقتصادي، واحترام حقوق الآخرين.

أبريل عزم لا يلين..
السادس المنصور

ملخص

قبل سبع سنوات، شهد السودان لحظة حاسمة حين خرج الشعب في السادس من أبريل 2019، حاملاً الأمل نحو قيادة عامة أصبحت رمزًا للتحول، راسمًا بداية سقوط نظام البشير. الموكب والمعتصمون جسّدوا إرادة الشعب في تغيير الواقع، مؤكّدين أن الحلم أقرب من أي وقت مضى، وأن الثورة بدأت بقلوب شجاعة وصدور عارية.

في ذلك اليوم وُلِدت لحظة تاريخية: اعتصام القيادة العامة الذي أسقط النظام القمعي، وعكست الهتافات شعارًا واحدًا: إرادة الشعب فوق كل شيء. رغم الانقسامات والتحالفات المتباينة التي تبعت، ظل السادس من أبريل علامة مضيئة في ذاكرة السودان، يذكّر بأن الثورة ليست حدثًا عابرًا بل مسارًا طويلًا يحتاج للصبر والمثابرة.

اليوم، في الذكرى السابعة، تبدو البلاد مثقلة بالحرب والانقسامات، ويستمر النزيف السياسي والاجتماعي، بينما يواجه الثوار تحديات الاعتقالات والتضييق. ومع ذلك، تظل شعارات الثورة—حرية، سلام، وعدالة—حاضرة، وإرادة الشعب حيّة، رغم كل الانقلابات والانكسارات.

السادس من أبريل اليوم رمزٌ للصمود: طاردوه فما ماتت، سجنوها فما انطفأت، قتلوها فما خمدت، فكل المحاولات لإطفاء شعلة الثورة باءت بالفشل. الثورة باقية في الذاكرة، تُحيي الأمل، وتذكّر أن إرادة الشعب هي الأكبر والأقوى، وأن الوطن لا يموت ما دام هناك من يرفض الاستسلام.

«ديسمبر طاردوها فما ماتت، سجنوها فما انطفأت، قتلوها وما زالت حيّة».

الزين عثمان

ديسمبر طاردوها فما ماتت، سجنوها فما انطفأت، قتلوها وما زالت حيّة

قبل سبع سنوات، وتحديداً في مثل هذه الأيام، كان السودانيون ينسجون ملامح معركتهم الحاسمة ضد نظام الرئيس المخلوع عمر حسن البشير، واضعين نصب أعينهم لحظة الخلاص التي طال انتظارها. في ذلك الوقت، خرج القيادي في المؤتمر الوطني نافع علي نافع مستحضراً ما تبقى لديه من سخرية، قائلاً: «كلها يومين ونشوف عددهم كم»، في إشارة إلى موكب السادس من أبريل المتجه نحو القيادة العامة للقوات المسلحة. غير أن شوارع البلاد وساحاتها كانت تعجّ بلافتات الأمل، وبأصواتٍ تهتف لوطن يُغنى كما يشتهي أبناؤه.

عند الثالثة من عصر السادس من أبريل 2019، بدأت ملامح التحول تتشكل على الأرض؛ إذ وضع عدد من منسوبي جهاز الأمن الوطني أسلحتهم، متبادلين عبارات تعكس يقيناً آخذاً في الترسخ: «هذا الأمر لا قبل لنا بمواجهته، وتلك السلطة سقطت لا محالة». ومع حلول المساء، كان المشهد أكثر وضوحاً، حيث حمل أحد الشباب لحافه على كتفه، في دلالة رمزية على الاستعداد لاعتصام قد يطول، وعلى يقين بأن الحلم صار أقرب من أي وقت مضى.

في تلك الساعات، ترددت الهتافات من بعيد: «صابنها»، قبل أن يلتقطها جيلٌ أكثر اقتراباً من لحظة الفعل، مردداً: «صابنها... وما بنرجع إلا البيان يطلع». هناك، وُلد أحد أكثر مشاهد السودان المعاصر إشراقاً: اعتصام القيادة العامة، الذي أفضى إلى إزاحة البشير، قبل أن يُفض لاحقاً في واحدة من أكثر اللحظات إيلاماً في تاريخ البلاد الحديث.

وفي عبارة بدت تلخيصاً بليغاً لمسار الثورة، كتب تجمع المهنيين السودانيين: «السادس من أبريل ليست سدرة منتهانا». فقد كان ذلك اليوم محطة في طريق طويل، انتهى فيه حكم البشير إلى السقوط الذي استحقه، بينما آل مسار التحالفات الثورية إلى التفرق والانقسام، كما يحدث كثيراً في التجارب السياسية في نسختها السودانية.

وفي الذكرى السابعة لذلك الموكب، يعود السؤال مُلحّاً في سودانٍ أنهكته الحرب والانقسام: هل كان أولئك الذين خرجوا يومها سيكررون الفعل ذاته؟ بلدٌ مثقل بالخسارات، شعبه يرزح تحت وطأة الموت، وجغرافيته مهددة بالتآكل، فيما يُحمّل كثيرون الثورة مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع.

يقول ديسمبري إن عاد الزمان لمشيتُ في ذات الطريق الذي مشى فيه عظمة، وكشة، وتبيدي، وحنفي وبقية الكواكب. وهل هناك أجمل من المشي في طريق الثورة، اليقين، والإيمان؟ وهل هناك أجمل من المشي نحو الصباح؟ وهل من صباحات أجمل في هذه البلاد من صباحات اعتصام القيادة وضجيج حياتها؟

في ذات السادس من أبريل، الموصوف عند الديسمبريين بـ«المنصور»، يعود عبد الفتاح البرهان، الجنرال الذي صعدت به الثورة لمنصة قياداتها وهي ترفع شعار «شعب واحد جيش واحد»، للظهور من ذات المكان، وفي تسجيل مصور يحيي الشعب ويستدعي الذاكرة. الفيديو بدا وكأنه تأكيد لما صدحت به قريحة أزهري محمد علي وهو يتساءل: «شن طعم القيادة بعدنا؟ شن معناهو طولة القامة؟». وسؤال القيادة سرعان ما يتمدد في مواجهة الجنرال: كيف للمنقلب على الثورة أن يستدعي ذاكرتها؟ يبدو مدهشاً أن يحتفل بالسادس من أبريل ذات من كان مسؤولاً عن موت صناعها في نفس المكان.

وقد لا تنتهي الدهشة حين تتواتر في ذات اليوم أخبار عن اعتقالات لعدد من الثوار داخل البلاد، استدعوا ذاكرتها. لكن في سودان مفارقات الحرب وتداعياتها، كل مستحيل ممكن، ويشبه ذلك الظن بأن تحفر حفرة لديسمبر وثوارها، ثم تصعد برافعتها إلى السلطة باعتبارها أساس الشرعية في سودان ما بعد سقوطهم.

المفارقة اللافتة أن من وصفوا الثورة سابقاً بأنها «ثورة إسلامية»، وعلى رأسهم صلاح عبد الله قوش، هم أنفسهم من يحمّلون قوى الثورة اليوم تبعات الحرب الدائرة، في مشهد يعكس تناقضاً صارخاً، ويشبه إلى حد بعيد سلوك بقايا النظام السابق المناهضين للثورة والمتورطين في اعتقالات شبابها بشكل أو بآخر.

ياسر عبد الرحمن، أحد الشباب الذين عبروا المتاريس في ذلك اليوم، يقول: «نعم، لم ننتصر تماماً، لكن لا أحد يستطيع كسر إرادة هذا الشعب مرة أخرى». ويضيف أن ما جرى في السادس من أبريل لا يمكن اختزاله سوى في عبارة واحدة: انتصرت إرادة الشعب. ويؤكد

«السادس من أبريل ليست سدرة منتهانا».
«هي الحياة، وهي المعنى، وهي وعد الشوارع التي لا يخون».

أنه لو عاد به الزمن، لسار في الطريق ذاته، مردداً الشعار نفسه: «تسقط بس»، ومشاركاً في الاعتصام والمواكب التي سبقته، لأن «لا شيء أجمل من هتاف: 30 سنة بترقص الليلة رقصتنا».

غير أن الخرطوم اليوم ليست كما كانت في «مليونية» الأمس؛ فالأزمة الراهنة لا تشبه تلك اللحظة المضيئة. ما جرى تحت الجسور لم يعد ماءً، بل دماء سالت منذ قرار فض الاعتصام، وتدفقت بعد ذلك في محطات متعددة، أبرزها أحداث ما بعد انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر، ثم انفجرت بلا توقف مع اندلاع الحرب. هذا النزيف المستمر، كما يرى كثيرون، أصبح دافعاً للاستمرار في مشروع ديسمبر، وتأكيداً على أن سقوط النظام لم يكن نهاية الطريق، بل بداية لصراع أطول.

في ذاكرة السادس من أبريل، يعود «الديسمبريون» لتجديد شعاراتهم: «حرية، سلام، وعدالة»، مرددين: «تعبنا يا صديقي، ولكن لا يمكننا العودة من منتصف الطريق». طريقٌ وعر، ومتاريس لا تنتهي، وأسئلة لا تزال معلقة: أين المخلوع؟ ولماذا تتحول رؤوس المواطنين إلى ساحات لتجريب الأسلحة؟

بالنسبة لأولئك الذين خرجوا في موكب السادس من أبريل قبل سبع سنوات، فإن دوافع الخروج لا تزال حاضرة بقوة في واقع البلاد الراهن. فقد كان إصرارهم على إسقاط نظام البشير مدفوعاً بحلم النهوض بالوطن، وتحقيق حياة كريمة تليق بالسودانيين—وهو حلم، رغم كل العثرات، لم ينطفئ بعد.

السادس من أبريل، الجيل الراكب راس في ذكراها السابعة: طاردوها فما ماتت، سجنوها فما انطفأت، قتلوها فما خمدت، فتنوا حولها فما انكسرت، شرّدوا أهلها فما تلاشت. خوّفوها بدويّ الانقلابات فما ارتعدت، أغلقوا الجسور بالحاويات فما انقطعت، حشدوا الشوارع بالمدرّعات فما انحنت، ضيّقوا الموانئ وأحكموا الخناق فما اختنقت، أطلقوا الأقلام المأجورة تنهش في سمعتها فما انكسرت صورتها. ضاقت صدورهم بها فتآمروا عليها فما سقطت، جيشٌ وجنجويد، وانقلابٌ يتلو انقلابًا وهي باقية، قلبوا الموازين وسجنوا حكومة الثورة فما خمدت جذوتها. ولمّا ضاقت بهم الأرض بما رحبت، رفعوا السلاح بعضهم في وجه بعض وأشعلوا حربًا لا تُبقي ولا تذر، كلٌّ يطلب الملك لنفسه وهي أكبر من مُلكهم جميعًا. قتلوا، وشرّدوا، ومزّقوا البلاد شرقًا وغربًا، فصبر الناس، وقاسوا، وتحمّلوا أوجاعًا تثقل الجبال، لكنها رغم ذلك كله لم تمت ولن تموت.

وعادوا في السادس من أبريل للاحتفاء بها، وهم يعتقلون صُنّاعها، قبل أن يعتقلوا وطناً كاملاً في حربهم. لكنها لا تزال تنهض في الذاكرة كالنيل في فيضانه، ثورة شعب بعظمة التاريخ، يحييها ليحيا، ويستدعيها من رمادها لتبعث فيه الحياة من جديد؛ فهي الحياة، وهي المعنى، وهي وعد الشوارع التي لا يخون.

غف جديد

الظلام يغطي على الأمل

الكهربـــاء..

قصــة مأسـاة تتخطـى المعـانـاة

ملخص

يرسم التقرير صورة قاتمة لمدينة الخرطوم حيث لم يعد الظلام مجرد انقطاع للكهرباء، بل واقعاً يومياً يعيد تشكيل الحياة ويثقلها بالانتظار والمعاناة، حتى بات النهار نفسه فاقداً لروحه رغم حضور الشمس.

من خلال قصة عبدالرحمن، مريض الكلى الذي حُرم من جلسة علاج بسبب انقطاع الكهرباء، تتجلى المأساة الإنسانية في أقسى صورها، حيث يصبح التيار الكهربائي مسألة حياة أو موت، ويتحول الصبر إلى الخيار الوحيد أمام المرضى.

تمتد المعاناة إلى مختلف فئات المجتمع؛ من عائدين صُدموا بواقع أسوأ مما تركوه، إلى مواطنين يعيشون بلا خدمات مستقرة، وصولاً إلى أصحاب الأعمال البسيطة مثل بائعات الطعام الذين تتلف بضاعتهم يومياً، في ظل فوضى انقطاع الكهرباء وغياب أي تنظيم.

في المحصلة، تكشف الأزمة عن انهيار أوسع في البنية التحتية والحياة اليومية، حيث يصبح كل شيء معلقاً على عودة التيار، ويتحول الزمن إلى سلسلة من الانتظارات، بينما يبقى الأمل مؤجلاً بسؤال مفتوح: متى ينتهي هذا الظلام؟

«الظلام هنا ليس مجرد غياب للضوء، بل حالة كاملة تبتلع تفاصيل الحياة.»

الظلام هنا ليس مجرد غياب للضوء، بل حالة كاملة تبتلع تفاصيل الحياة، وتعيد تشكيلها على هيئة انتظار ثقيل لا ينتهي. في الخرطوم، المدينة التي كانت تضج بالحركة وتتنفس إيقاع الناس، صار الليل أطول من ساعاته، وصار النهار نفسه معتماً رغم الشمس الحارقة.

تحت هذا السقف المثقل بالحرارة والقلق، يقف عبدالرحمن بابكر، رجل أنهكته السنوات والمرض، أمام مستشفى النو. لا يحمل في يده سوى صبر جميل، ولا في قلبه سوى رجاء يتآكل ببطء. كان يفترض أن يخضع لجلسة غسيل كلى، تلك الجلسة التي لا تعني له رفاهية علاج، بل تعني ببساطة الاستمرار في الحياة. لكن الكهرباء انقطعت، ومعها انقطع موعده مع النجاة المؤقتة.

يجلس منتظراً، يراقب الأبواب المغلقة، ويقاوم الحر الذي يضغط على صدره كعبء إضافي. بصوت خافت، يكاد يضيع وسط الضجيج الصامت، يقول: «هذا هو حالنا... ونحمد الله على كل حال». جملة قصيرة، لكنها تختزن استسلاماً قاسياً لواقع لا يرحم.

عبدالرحمن ليس استثناءً. عشرات المرضى، وربما مئات، يتقاسمون ذات المصير. أجسادهم المثقلة بالسموم تنتظر أجهزة لا تعمل، وأجهزة تنتظر تياراً لا يأتي. وفي الخارج، درجات الحرارة تتجاوز الأربعين، كأنها تختبر قدرة البشر على الاحتمال. الوقت هنا لا يُقاس بالساعات، بل بمدى قدرة الجسد على الصمود قبل الانهيار.

المدينة كلها تبدو وكأنها تنزلق ببطء نحو العجز. قطوعات الكهرباء والمياه لم تعد طارئة، بل أصبحت نمط حياة. شبكة منهكة، بنية تحتية مثخنة بالجراح، واقتصاد لا يقوى على إصلاح ما دمرته الحرب. كل شيء ينهار بصمت، إلا معاناة الناس التي ترتفع كل يوم.

رابحة، التي عادت من مصر بعد عامين من اللجوء، كانت تعتقد أنها تعود إلى بيتها، إلى شيء مألوف يمكن احتماله. لكنها وجدت نفسها أمام واقع أكثر قسوة مما تركته. تقول إن الكهرباء تنقطع بلا مواعيد، بلا تفسير، تمتد لساعات طويلة، وقد تعود لتختفي مجدداً في لحظات غير متوقعة، حتى في عمق الليل.

لم تعد المشكلة في الانقطاع ذاته، بل في غياب أي منطق يمكن التعايش معه. الفوضى هنا ليست في الشوارع، بل في الزمن نفسه.

ورغم أن عودتها جاءت ضمن برنامج رسمي يفترض أنه يسهل الرجوع إلى الوطن، فإن الوطن الذي وجدته لم يكن مهيأً لاستقبالها. فالأرقام التي تتحدث عن عودة عشرات الآلاف تبدو بعيدة عن الواقع اليومي الذي تعيشه، حيث الخدمات الأساسية نفسها أصبحت حلماً.

في حي الثورة، عاد محمود إلى منزله، مدفوعاً بنداءات العودة ووعود تهيئة البيئة. لكنه وجد بيتاً بلا ماء مستقر، ولا كهرباء يمكن الاعتماد عليها. كل شيء هنا مرتبط بشيء آخر؛ انقطاع الكهرباء يعني انقطاع الماء، يعني شللاً كاملاً للحياة. يقول بمرارة إن الوضع أسوأ مما توقع، وكأن المدينة لم تتعافَ، بل غرقت أكثر.

وفي زاوية أخرى من هذا المشهد، تقف بتول حماد، بائعة الطعام، أمام خسارة يومية لا يمكن تعويضها. الطعام الذي تعدّه بجهد، وتنتظر أن يكون مصدر رزقها، يتحول مع انقطاع الكهرباء إلى عبء. الثلاجة التي كانت تحفظ قوت أطفالها أصبحت مجرد صندوق بلا فائدة.

تعود إلى منزلها محملة بما لم يُبع، تأمل أن تحفظه لليوم التالي، لكن الحرارة تفسد كل شيء. تقول إن الطعام أصبح مصيره «الزبالة»، وإنها بدأت تفكر في العودة إلى «المشلعيب»، كأنها تعود خطوة إلى الوراء في سلم الحياة.

الأثر لا يقف عند الأفراد، بل يمتد إلى كل تفاصيل النشاط الاقتصادي. المتاجر، المطاعم، المقاهي، وحتى المستشفيات، كلها تعمل تحت رحمة انقطاع غير متوقع. لا جدول، لا إعلان، لا التزام. الكهرباء تأتي وتذهب كما لو كانت قراراً عشوائياً، لا خدمة عامة.

قد تنقطع لساعة، أو لعشر ساعات، أو ليوم كامل، وقد تعود ثم تختفي مجدداً في نفس اليوم. هذا الغموض لا يرهق الأجهزة فقط، بل يرهق الأعصاب، ويقضي على أي محاولة للتخطيط أو الاستقرار.

«لم تعد المشكلة في انقطاع الكهرباء في حد ذاتها، بل في غياب أي منطق يمكن التعايش معه.»

«صار الليل أطول من ساعاته، وصار النهار نفسه معتماً رغم الشمس الحارقة.»

«الوقت هنا لا يُقاس بالساعات، بل بمدى قدرة الجسد على الصمود.»

في هذا الواقع، يتحول الزمن إلى خصم، والحياة إلى سلسلة من الانتظارات: انتظار الكهرباء، انتظار الماء، انتظار العلاج، انتظار الفرج. كل شيء مؤجل، وكل شيء معلق بخيط غير مرئي.

ويبقى السؤال معلقاً في الهواء الثقيل: إلى متى؟

متى يجد السودانيون طريقهم خارج هذا الظلام؟

هل يصبح التيار الكهربائي حقاً عادلاً يصل إلى الجميع، أم يظل امتيازاً متقطعاً؟

بينما يجلس عبدالرحمن أمام المستشفى، منتظراً عودة الضوء، لا ينتظر الكهرباء وحدها، بل ينتظر دليلاً صغيراً على أن الحياة ما زالت ممكنة. لكن حتى ذلك، يبدو مؤجلاً... مثل كل شيء آخر.

«الفوضى هنا ليست في الشوارع، بل في الزمن نفسه.»

«انقطاع الكهرباء يعني انقطاع الماء، يعني شللاً كاملاً للحياة.»

بورتسودان..
إخلاء قسري يهدد آلاف النازحين

ملخص

أعلنت لجنة الطوارئ الإنسانية بولاية البحر الأحمر بدء تنفيذ خطة لإخلاء مراكز إيواء النازحين داخل المدارس في بورتسودان، تمهيدًا لانطلاق امتحانات الشهادة الثانوية. ورغم أهمية القرار لضمان بيئة تعليمية مناسبة، فقد أثار قلقًا واسعًا وسط آلاف الأسر التي تواجه خطر فقدان مأواها دون وضوح كافٍ للبدائل.

أكدت السلطات أن الإخلاء يأتي ضمن ترتيبات عاجلة، مع العمل على توفير مراكز بديلة ودعم العودة الطوعية، إلا أن النازحين يشكون من غياب المعلومات والتخطيط الواضح. ويخشى كثيرون من أن يؤدي نقلهم إلى تفاقم أوضاعهم في ظل نقص الخدمات الأساسية مثل المياه والرعاية الصحية.

تعكس شهادات النازحين حجم المعاناة النفسية والاجتماعية، خاصة مع تكرار التنقل القسري وفقدان الاستقرار. وتشير أسر إلى أن المدارس، رغم بساطتها، وفّرت حدًا أدنى من الأمان والخدمات، وهو ما قد لا يتوفر في المواقع البديلة غير المعلومة.

يرى مراقبون أن نجاح الخطة يتطلب تحقيق توازن دقيق بين متطلبات التعليم واحتياجات النازحين، عبر توفير بدائل مناسبة وآمنة. وتأتي هذه الأزمة في سياق إنساني متدهور في السودان، حيث يعاني الملايين من النزوح والجوع نتيجة الحرب المستمرة منذ 2023.

في خطوة وصفتها السلطات بالضرورية لضمان سير العملية التعليمية أعلنت لجنة الطوارئ الإنسانية بولاية البحر الأحمر شروعها في تنفيذ خطة لإخلاء مراكز إيواء النازحين المقامة داخل المدارس، وذلك تمهيدًا لانطلاق امتحانات الشهادة الثانوية خلال الفترة المقبلة.

القرار رغم أهميته في تهيئة البيئة الدراسية للطلاب، أثار موجة من القلق وسط آلاف الأسر التي وجدت نفسها أمام واقع جديد محفوف بالتحديات.

وأوضحت اللجنة، في بيان رسمي صدر الثلاثاء الماضي، أن هذه الخطوة تأتي ضمن ترتيبات عاجلة تهدف إلى توفير بيئة تعليمية مناسبة للطلاب، وأشارت إلى أن المدارس يجب أن تُفرغ بالكامل لتُستخدم في أغراضها الأساسية.

وأكدت في الوقت ذاته أنها تعمل بالتنسيق مع الجهات المختصة لتوفير مراكز إيواء بديلة، إلى جانب دعم برامج العودة الطوعية للنازحين الراغبين في العودة إلى مناطقهم الأصلية.

لكن على أرض الواقع، تبدو الصورة أكثر تعقيدًا؛ إذ عبّر عدد من النازحين عن مخاوفهم من عدم وضوح الخطة، خاصة فيما يتعلق بالمواقع البديلة ومدى جاهزيتها لاستقبال أعداد كبيرة من الأسر.

غياب المعلومات

يقول عبد الرحمن يوسف، وهو نازح يقيم منذ أشهر في إحدى مدارس بورتسودان لـ«أفق جديد»: «نحن ندرك أهمية الامتحانات، ولا أحد يعارض مستقبل الطلاب، لكن المشكلة أننا لم نتلق معلومات واضحة حول إلى أين سنُنقل، هناك حديث عن مراكز بديلة، لكن لم نلمس شيئًا على الأرض حتى الآن».

ويضيف يوسف أن العديد من الأسر تعاني أصلًا من أوضاع إنسانية صعبة، وأن أي عملية نقل غير مدروسة قد تؤدي إلى تفاقم الأزمة خاصة في ظل نقص الخدمات الأساسية مثل المياه والرعاية الصحية.

من جهتها، تؤكد فاطمة إبراهيم، وهي لعدد من الأطفال، أن تجربة النزوح المستمرة أرهقت الأسر نفسيًا وماديًا. وأضافت في حديثها لـ«أفق جديد»: «منذ أن غادرنا منزلنا ونحن ننتقل من مكان إلى آخر، كل مرة نحاول التأقلم، ثم نُطلب للمغادرة من جديد، الأطفال تأثروا كثيرًا ونحن نحتاج إلى الاستقرار قبل أي شيء آخر».

وتشير فاطمة إلى أن المدارس، رغم بساطتها، وفرّت حدًا أدنى من الأمان، خاصة من حيث توفر المرافق الأساسية وقربها من الخدمات، وهو ما تخشى الأسر فقدانه في المواقع البديلة.

مراعاة الأبعاد النفسي

في السياق نفسه، يرى مراقبون أن التحدي الأكبر لا يكمن فقط في إخلاء المدارس، بل في كيفية تنفيذ هذه العملية بطريقة تراعي الأبعاد الإنسانية. فبحسب تقديرات غير رسمية، تستضيف مدارس ولاية البحر الأحمر آلاف النازحين منذ اندلاع النزاع، ما جعلها ملاذًا مؤقتًا لكنه حيوي للعديد من الأسر.

ويحذر مختصون في الشأن الإنساني من أن أي خطوة لإخلاء هذه المراكز يجب أن تكون مصحوبة بخطة واضحة ومعلنة، تتضمن توفير بنية تحتية مناسبة في مواقع الإيواء البديلة، بما يشمل خدمات المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية، فضلًا عن ضمانات أمنية كافية.

في المقابل، شددت لجنة الطوارئ على أنها تعمل على التنسيق مع الجهات ذات الصلة بملف العودة الطوعية، بهدف توفير ظروف ملائمة تتيح للنازحين العودة إلى مناطقهم الأصلية بشكل آمن وكريم. غير أن هذا الخيار، وفقًا للعديد من النازحين، لا يزال غير متاح في ظل استمرار التحديات الأمنية والخدمية في مناطقهم.

تحقيق التوازن

يقول عبد الرحمن الطيب، وهو أحد النازحين من دارفور في حديثه لـ«أفق جديد»: «العودة بالنسبة لنا حلم، لكنها ليست ممكنة الآن، لكن لا توجد خدمات، ولا استقرار أمني، وإذا أجبرنا على المغادرة دون بديل حقيقي، فسنكون في وضع أسوأ بكثير».

ويرى خبراء أن نجاح هذه الخطة يعتمد على تحقيق توازن دقيق بين متطلبات العملية التعليمية واحتياجات النازحين، وهو أمر يتطلب تنسيقًا عالي المستوى بين الجهات

«آلاف الأسر التي وجدت نفسها أمام واقع جديد محفوف بالتحديات».

«التحدي الأكبر لا يكمن فقط في إخلاء المدارس بل في كيفية تنفيذ هذه العملية»

الحكومية والمنظمات الإنسانية.

ومع اقتراب موعد امتحانات الشهادة الثانوية، تتزايد الضغوط على السلطات لتنفيذ الخطة في وقت قياسي، دون الإضرار بالأوضاع الإنسانية الهشة أصلًا. وبينما يأمل الطلاب في استعادة بيئة تعليمية مناسبة، يتمسك النازحون بحقهم في الحصول على مأوى آمن ومستقر.

في نهاية المطاف، تبقى القضية اختبارًا حقيقيًا لقدرة الجهات المعنية على إدارة الأزمات المركبة، حيث تتقاطع الاعتبارات التعليمية مع التحديات الإنسانية، في مشهد يعكس تعقيدات الواقع الذي تعيشه البلاد.

وفي ظل استمرار الحرب يواجه أكثر من 21 مليون شخص انعدامًا حادًا في الأمن الغذائي، مع تأكيد حدوث مجاعة في أجزاء من البلاد، حيث حالت أشهر من القتال دون وصول عمال الإغاثة، واضطر نحو 12 مليون شخص إلى الفرار من منازلهم، كما يعاني 3,7 مليون طفل، إضافة إلى الأمهات الحوامل والمرضعات من سوء التغذية.

وتتفاقم المعاناة الإنسانية في السودان جراء الحرب المستمرة بين الجيش وقوات الدعم السريع منذ أبريل 2023 والتي أسفرت عن مقتل عشرات الآلاف، ونزوح أكثر من 13 مليون شخص داخل البلاد وخارجها.

حين تصبح البندقية لغة رسمية والقلم شاهد زور

حيدر المكاشفي

ملخص

ينطلق المقال من مقولة تختزل مسار الانهيار حين تقع أدوات الدولة في أيدي غير مؤهلة: قلم يزوّر الوعي، وبندقية تروّع الناس، وسلطة تخون الأمانة، فتتحول الدولة إلى غابة تحكمها القوة لا القانون. ويرى الكاتب أن المشكلة ليست في الأدوات نفسها، بل فيمن يستخدمها.

يوضح الكاتب أنه في واقع السودان، لم تعد هذه الصورة مجازاً، بل تجسدت في حرب نتجت عن تدمير الوعي وتسييس الجهل. تحوّل الإعلام إلى أداة تضليل، وغاب التفكير النقدي، فيما خرج السلاح عن وظيفته الوطنية ليخدم ولاءات ضيقة، ما جعل العنف ممارسة يومية والأمان حلماً بعيداً.

يشير إلى أن الأخطر هو اختطاف السلطة وتحويل الدولة إلى أداة ضد مواطنيها، حيث تُنهب الموارد وتُقمع الحريات وتُدار البلاد بمنطق الغلبة. ومع اجتماع القلم المضلل والبندقية المنفلتة والسلطة الخائنة، انهارت المؤسسات وتعمقت الأزمة لتصبح أزمة وعي وأخلاق حكم، لا مجرد صراع سياسي.

يرى الكاتب أن الخروج من هذا الواقع يتطلب عكس المعادلة: إعلاماً حراً، وسلاحاً منضبطاً تحت مظلة وطنية، وسلطة قائمة على الكفاءة والمساءلة. دون ذلك، سيظل السودان عالقاً في دائرة الانهيار، حيث تتكرر الوجوه وتبقى الأزمة ذاتها.

هناك مقولة متداولة فحواها (عندما يمسك بالقلم جاهل وبالبندقية مجرم وبالسلطة خائن يتحول الوطن الى غابة لا تصلح لحياة البشر)..

الحقيقة ان هذه المقولة ليست مجرد عبارة بلاغية، بل تشخيص مكثف لمسار الانهيار حين تختل موازين العقل والأخلاق في إدارة الدولة. فحين يمسك الجاهل وصاحب الغرض والاجندة بالقلم، المؤكد انه لا يكتب معرفة بل يزور الوعي، وحين يحمل البندقية فهو بالضرورة لا يحمي الوطن بل يروّع أهله، وحين يتسلق السلطة تكون النتيجة الحتمية انه لا ولن يحكم بالعدل بل يخون الأمانة. وعندها ونتيجة وخلاصة لذلك لن يكون الوطن وطناً، بل غابة يتنازعها الأقوى سلاحاً والأكثر بطشاً.

وفي سودان الحرب اليوم، لا تبدو هذه الصورة مجازية، بل واقعاً معاشاً. فالحرب التي تمزق البلاد ليست مجرد صراع على السلطة، بل نتيجة تراكم طويل من تدمير الوعي وتسييس الجهل. لقد أُفرغ القلم من معناه، وتحول الإعلام في كثير من مراحله إلى أداة تضليل، تبرر القمع وتعيد إنتاج الأكاذيب، وتخدّر الناس بشعارات جوفاء. وحين يغيب العقل النقدي، يصبح المجتمع أرضاً خصبة لكل خطاب تعبوي يقود إلى الكارثة. أما البندقية فقد خرجت عن وظيفتها الأصلية كأداة لحماية الوطن، لتتحول إلى وسيلة لفرض الإرادة بالقوة. تعددت البنادق وتفرقت الولاءات، فصار السلاح بلا عقيدة وطنية جامعة، بل خادماً لمشاريع ضيقة، قبلية كانت أو أيديولوجية أو شخصية. وهنا لم يعد القتل استثناءً بل ممارسة يومية، ولم يعد الأمان حقاً بل حلماً مؤجلاً. لكن الأخطر من ذلك كله هو حين تختطف السلطة. فالخيانة هنا ليست فقط في الفساد أو الفشل، بل في تحويل الدولة نفسها إلى أداة ضد مواطنيها. تُنهب الموارد، تُقمع الحريات، تُشعل الحروب، ثم يُطلب من الشعب أن يدفع الثمن صامتاً. في هذه اللحظة، تنهار فكرة الدولة ويتلاشى العقد الاجتماعي ويحل منطق الغابة، من يملك القوة يفرض نفسه وقانونه. والحرب في السودان كشفت هذه المعادلة بوضوح قاس. فحين اجتمع القلم الجاهل والقلم صاحب الغرض مع البندقية المنفلتة والسلطة الخائنة، كانت النتيجة بلداً ممزقاً ومؤسسات منهارة ومجتمعاً يدفع ثمن عقود من العبث. لم تعد الأزمة مجرد صراع سياسي، بل أزمة عميقة في بنية الوعي وفي قيمة المعرفة وفي أخلاق الحكم. غير أن الخروج من هذه الغابة ليس مستحيلاً، لكنه يتطلب عكس المعادلة، قلم حر يكتب الحقيقة لا الدعاية وبندقية منضبطة تحت سلطة وطنية لا مليشياوية، وسلطة تبنى على الكفاءة والمساءلة لا على الولاء والبطش. أما دون ذلك سيظل الوطن رهينة لمن لا يجيدون سوى الهدم.. في النهاية ليست المشكلة في الأدوات نفسها القلم والبندقية والسلطة بل فيمن يحملها. فإذا غاب العقل وحضرت الشهوة، وإذا غابت المسؤولية وحضر الطمع، فإن كل أداة تتحول إلى وسيلة خراب. وتلك هي مأساة السودان حين تسلم مفاتيح الوطن من لا يعرفون قيمته، فكان أن ضاع بين أيديهم..

في السودان لم يعد السؤال اليوم من يحكم، بل بأي قدر من الجهل يحكم، وبأي نوع من البنادق يفرض حكمه، وبأي مستوى من الخيانة يطيل عمر الكارثة. فالمعادلة التي صاغتها المقولة ليست حكمة عابرة، بل دستور غير مكتوب لدولة تديرها المصادفات الرديئة جاهل وصاحب غرض يكتب، ومسلّح يقرر، وخائن يوقّع. فحين يمسك الجاهل وصاحب الغرض والاجندة بالقلم، لا يخط سطراً بل يحرر بياناً للكارثة. تتحول الكلمات إلى دخان كثيف يغطي على الحرائق، وتصاغ الأكاذيب ببلاغة رديئة تشبه طلاءً لامعاً فوق جدار متشقق. الإعلام إلا من رحم ربك صار نشرة طقس للانهيار، اليوم كذب كثيف، وغداً تضليل متفرق، مع احتمال سقوط شظايا حقيقة في الأطراف. وهكذا يدار وعي الناس بجرعات منتظمة من الوهم، حتى يعتادوا العتمة ويخافوا من الضوء. وحين يحمل المجرم البندقية لا يسأل من العدو، بل أين الغنيمة، تختفي الحدود بين الحرب والنهب، بين العملية العسكرية والعملية التجارية. تفتح البيوت كما تفتح الخزائن، ويقاس النصر بعدد الشاحنات لا بعدد الأرواح التي حُميت. البنادق هنا لا تدافع عن وطن بل تفاوض به، تبيع وتشتري في سوق مفتوح اسمه السودان. أما حين يتسلّق الخائن إلى السلطة، فحدّث ولا حرج. تُدار الدولة كأنها شركة مفلسة تبحث عن مشترٍ، لا ككيان يحمي شعبه. تُوقَّع القرارات كما تُوقَّع إيصالات الاستلام، استلمنا وطناً وسلمناه خراباً. تُرفع الشعارات الكبيرة السيادة، الكرامة، الأمن ثم تُستخدم كأغطية لتهريب الواقع إلى أسوأ نسخة ممكنة منه. الخيانة هنا ليست زلة، بل سياسة عامة. وهكذا تكتمل اللوحة قلم يضلّل، بندقية تنهب، وسلطة تبيع. والنتيجة وطن يتحول إلى غابة، لكن حتى الغابة لها قوانين أكثر رحمة. ففي الغابة

لا يقتل الأسد كل يوم لُيثبت أنه أسد، ولا تعقد مؤتمرات صحفية لتبرير افتراس الغزلان. أما في نسختنا السودانية فكل شيء يحتاج إلى بيان توضيحي حتى الكارثة. الحرب الحالية ليست انفجاراً مفاجئاً، بل حصيلة إدارة سيئة استمرت سنوات، إدارة للجهل باعتباره رأياً، وللعنف باعتباره حلاً، وللخيانة باعتبارها حنكة. وعندما تجتمع هذه الثلاثية لا تنتج دولة بل مسرحاً عبثياً ممثلون مسلحون، نصوص ركيكة، وجمهور يدفع ثمن التذكرة من دمه. المفارقة أن الجميع يتحدث عن إنقاذ الوطن، بينما لا أحد يريد إنقاذ الفكرة نفسها أن يكون هناك وطن أصلاً. فالوطن يحتاج إلى عقل يكتب، لا إلى يد ترتجف على قلم لا تفهمه، يحتاج إلى بندقية تحرس، لا إلى أصابع تتعامل معها كأداة رزق، يحتاج إلى سلطة تخجل من الخيانة، لا تتقنها. والخروج من هذه المهزلة لا يبدأ بتبديل الوجوه، بل بكسر القاعدة، لا قلم بلا معرفة، لا بندقية بلا عقيدة وطنية، ولا سلطة بلا مساءلة. غير ذلك سنظل ندور في نفس الحلقة، نبدّل اللاعبين ونحتفظ باللعبة، ثم نتفاجأ أن النتيجة دائماً... خسارة. وفي السودان المشكلة لم تعد في من يحمل الأدوات، بل في أن الأدوات نفسها أصبحت تُسلَّم بإصرار عجيب لأسوأ من يمكن أن يحملها. وعندما يحدث ذلك، لا تسأل لماذا احترق البيت بل اسأل من أعطى علبة الثقاب لطفل يلهو وسط البنزين..

حين انتصر الشارع وأخفقت النخبة: قراءة في ما بعد 6 أبريل.

محمد عمر شمينا

ملخص

يشير المقال إلى أن السادس من أبريل 2019 شكّل لحظة مفصلية في تاريخ السودان، حيث نجح الشارع في كسر قبضة النظام ونقل مركز التأثير إلى الإرادة الشعبية، معلناً بداية مرحلة جديدة كان يُفترض أن تؤسس لتحول عميق في بنية الدولة.

يؤكد الكاتب أن هذا الزخم الثوري لم يُترجم إلى مشروع متكامل لإدارة المرحلة الانتقالية، إذ برزت فجوة واضحة بين القدرة على إحداث التغيير والقدرة على إدارته، خاصة مع تعامل النخبة السياسية بذات الأدوات القديمة رغم تغير السياق.

يعزو الكاتب جانباً من هذا الإخفاق إلى ضعف خبرة النخبة نتيجة عقود من الإقصاء في عهد البشير، غير أن ذلك لا يعفيها من مسؤولية الانخراط في صراعات السلطة، وإعادة إنتاج تحالفات هشة وغياب التخطيط الاستراتيجي، ما أدى إلى بنية انتقالية مرتبكة وعلاقة غير محسومة مع المؤسسة العسكرية.

يختتم بأنه في ظل هذا الضعف والانقسام، برزت قوى مسلحة كالدعم السريع كفاعل مستقل، مستغلة هشاشة الوضع، إلى أن انفجرت التناقضات في حرب أبريل 2023، التي اعتبرها المقال نتيجة طبيعية لمسار ما بعد الثورة وسوء إدارة لحظتها التاريخية.

السادس من أبريل 2019 لم يكن مجرد تاريخ في سياق الحراك السياسي السوداني، بل كان لحظة مفصلية كسرت توازنات قائمة وفتحت الباب لتحولات عميقة ما زالت آثارها ممتدة حتى اليوم. في ذلك اليوم، لم يسقط نظام عمر البشير بصورة فورية، لكنه فقد الركيزة الأساسية التي كان يستند إليها: القدرة على السيطرة. ومع انتقال مركز الفعل من مؤسسات الدولة إلى الشارع، بدا وكأن البلاد تقف على أعتاب تأسيس جديد، تتراجع فيه البنى القديمة لصالح معادلة أكثر اتصالاً بالإرادة الشعبية.

غير أن هذه اللحظة، على قوتها، لم تُترجم لاحقاً إلى مشروع متكامل يعيد بناء الدولة على أسس مختلفة. فما أعقب السادس من أبريل لم يكن امتداداً طبيعياً لزخمه، بل كشف عن فجوة واضحة بين القدرة على إحداث التغيير والقدرة على إدارته. في قلب هذه الفجوة برز دور النخبة المدنية السياسية، التي وجدت نفسها أمام فرصة تاريخية، لكنها تعاملت معها بذات الأدوات القديمة، وكأن السياق لم يتغير.

وإذا كان من الضروري تفسير جانب من هذا الإخفاق، فلا يمكن تجاهل أن هذه النخبة نفسها لم تُتح لها، عبر عقود حكم عمر البشير، فرصة حقيقية لاكتساب خبرة إدارة الدولة أو التدرّب على أدوات الحكم. فقد عمل النظام السابق، بطبيعته الإقصائية، على تفريغ المجال السياسي من المنافسة المؤسسية الطبيعية، وأضعف تقاليد الإدارة العامة خارج دائرته الضيقة. وبذلك، عندما وجدت هذه النخبة نفسها في موقع المسؤولية، كانت تواجه دولة معقدة دون رصيد كافٍ من الخبرة العملية، وهو ما انعكس على قدرتها في اتخاذ القرار وإدارة التوازنات الدقيقة. هذا العامل لا يعفيها من المسؤولية، لكنه يفسر جانباً مهماً من التعثر الذي أعقب تلك اللحظة.

بدلاً من تحويل الزخم الثوري إلى رؤية استراتيجية واضحة، انخرطت هذه النخبة في صراعات تقليدية حول السلطة، أعادت إنتاج أنماط مألوفة في التجربة السودانية: تحالفات هشة، غياب للتخطيط طويل المدى، وانشغال بتقاسم النفوذ أكثر من الانشغال بتأسيس قواعد حكم مستقرة. بهذا المعنى، لم يكن التعثر الذي أعقب تلك اللحظة مجرد نتيجة لظروف معقدة، بل كان أيضاً انعكاساً لطبيعة الفاعل السياسي ذاته، الذي لم يتمكن من تجاوز إرثه التاريخي.

على المستوى القانوني، أفرز هذا الأداء بنية انتقالية مرتبكة، لم تقم على أساس دستوري راسخ، بل على ترتيبات مؤقتة تحكمها موازين القوى أكثر مما تحكمها قواعد القانون. فبدلاً من تأسيس شرعية جديدة واضحة المعالم، نشأت حالة من الازدواج: نصوص انتقالية تفتقر إلى الحماية السياسية، وتوافقات سياسية لا تستند إلى إطار قانوني مستقر. هذا الوضع جعل المرحلة الانتقالية عرضة للاهتزاز المستمر، وأضعف قدرتها على إنتاج استقرار مؤسسي حقيقي.

وفي خضم ذلك، ظلت العلاقة مع المؤسسة العسكرية أحد أكثر الملفات تعقيداً، حيث لم تُحسم ضمن إطار دستوري واضح، بل تُركت لتُدار بمنطق التوازنات المؤقتة. هذا النهج لم يؤدِ إلى معالجة الإشكال، بل أسهم في ترحيله وتعقيده، وجعل من أي تسوية قائمة وضعاً قابلاً للانهيار عند أول اختبار جدي.

ومع تراكم هذا الضعف البنيوي، وجدت القوى المسلحة غير النظامية، وعلى رأسها قوات الدعم السريع، بيئة مثالية لإعادة تموضعها خارج أي ضبط مؤسسي حقيقي. لم يكن الأمر مجرد تفلت عسكري، بل عملية استغلال ممنهجة لحالة الانقسام داخل القوى المدنية، والتباين بين مكوناتها، وكذلك هشاشة العلاقة بينها وبين المكون العسكري الرسمي.

ففي ظل غياب جبهة مدنية موحدة، وتعدد مراكز القرار داخلها، تمكنت هذه القوى من نسج علاقات متباينة مع أطراف مدنية وإدارات أهلية، مستفيدة من تناقضاتها وصراعاتها. بعض هذه العلاقات كان يقوم على حسابات سياسية قصيرة المدى، وبعضها الآخر على اعتبارات محلية أو اجتماعية، لكنها في مجموعها أضعفت الموقف المدني، وفتحت المجال لتغلغل نفوذ هذه التشكيلات خارج إطار الدولة.

وبمرور الوقت، لم تعد هذه القوى مجرد طرف ضمن معادلة انتقالية، بل تحولت إلى فاعل مستقل يمتلك أدواته الخاصة في فرض الوقائع على الأرض. وعندما وصلت التناقضات إلى ذروتها، انفجرت في أحداث حرب 15 أبريل 2023 في السودان، التي لم تكن انقلاباً تقليدياً بقدر ما كانت نتيجة مباشرة لمسار طويل من التفكك، وسوء إدارة التوازنات، وغياب الرؤية الموحدة.

بهذا المعنى، لم تكن تلك الأحداث معزولة عن سياقها، بل كانت امتداداً منطقياً لما بعد السادس من أبريل. فقد استُغلت حالة الضعف والانقسام داخل القوى المدنية، وكذلك هشاشة البنية القانونية والسياسية، لتُعاد صياغة موازين القوة على نحو أكثر عنفاً ووضوحاً.

في المحصلة، تظل أهمية السادس من أبريل كامنة ليس فقط في كونه لحظة ثورية، بل في كونه نقطة بداية لمسار لم يُحسن الفاعلون إدارته. مسار انتقلت فيه البلاد من فرصة لإعادة التأسيس إلى حالة من الصراع المفتوح، حيث لم يعد السؤال فقط كيف سقط النظام، بل كيف أُهدرت لحظة السقوط، وكيف استُثمرت ثغراتها لإعادة إنتاج أزمة أكثر تعقيداً.؟

هيغسيث يقول إن الجنود الأمريكيين يقاتلون من أجل يسوع... والبابا يعارض

ملخص

دعا وزير الدفاع الأمريكي بيت هيغسيث المواطنين الأمريكيين للصلاة يوميًا من أجل نصر عسكري باسم يسوع المسيح، في إطار دعم العمليات العسكرية الأمريكية والإسرائيلية ضد إيران منذ فبراير 2026.

على النقيض، اعتبر موقف البابا لاون الرابع عشر أن استخدام المسيحية لأغراض الهيمنة أو الحرب «غريب تمامًا عن طريق يسوع المسيح»، مؤكدًا أن المسيح يعبر عن التحرير وإعطاء الحياة، وليس التدمير والسيطرة.

يوضح الكاتب أنه منذ بداية القصف، دعا البابا باستمرار إلى إنهاء العنف والعودة إلى الحوار، محذرًا من استدعاء اسم يسوع من أجل القتال، ومشيرًا إلى أن الصلاة لا تستجيب لمن يشنون الحروب.

يشير إلى أنه رغم حرصه على عدم المواجهة المباشرة مع البيت الأبيض، استخدم البابا نفوذه بطرق غير مباشرة لدعم الحوار والسلام، كما ظهر في اتصاله برئيس إسرائيل وحرصه على التشديد على السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط.

في تناقض حاد مع دعوات إدارة ترامب إلى الصلاة المسيحية من أجل المجهود الحربي، يقول البابا لاون الرابع عشر إن الهيمنة العسكرية «غريبة تمامًا عن طريق يسوع المسيح».

نيويورك تايمز/بقلم موتوكو ريتش من روما*

طلب بيت هيغسيث، وزير الدفاع الأمريكي، من الشعب الأمريكي أن يصلّي «كل يوم، وعلى ركبتيه» من أجل تحقيق نصر عسكري في الشرق الأوسط «باسم يسوع المسيح».

لكن البابا لاون الرابع عشر، وهو أول بابا مولود في الولايات المتحدة، لديه رؤية مختلفة تمامًا لما ينبغي القيام به باسم يسوع.

ففي عظة ألقاها خلال قداس صباح الخميس قبل عيد الفصح، قال البابا إن الرسالة المسيحية كثيرًا ما «شُوّهت برغبة في الهيمنة، وهي أمر غريب تمامًا عن طريق يسوع المسيح».

ومنذ أن بدأت الولايات المتحدة وإسرائيل قصف إيران في أواخر فبراير/شباط، ظل البابا يدعو باستمرار إلى إنهاء العنف والعودة إلى الحوار لحل النزاع. لكنه، من دون أن يذكر السيد هيغسيث بالاسم، أشار أيضًا إلى الطرق التي استُخدمت بها المسيحية لأغراض يقول البابا إنها لا تتماشى مع التعاليم الكاثوليكية.

وقال البابا في عظة خلال طقس خميس الأسرار في بازيليكا القديس يوحنا اللاتراني، كاتدرائية أسقف روما:

«نميل إلى اعتبار أنفسنا أقوياء عندما نهيمن، ومنتصرين عندما ندمر نظراءنا، وعظماء عندما يُخشى منا. لكن الله أعطانا مثالًا — ليس عن كيفية الهيمنة، بل عن كيفية التحرير؛ ليس عن كيفية تدمير الحياة، بل عن كيفية منحها».

وفي أواخر مارس/آذار، حذّر البابا من استدعاء اسم يسوع من أجل القتال، قائلًا في عظة يوم الأحد إن يسوع «لا يستجيب لصلوات من يشنّون الحروب، بل يرفضها».

وخلال عامه الأول كبابا، حرص لاون على عدم الخوض في السياسة الأمريكية، وتجنب المواجهة المباشرة مع البيت الأبيض.

وقد استخدم نفوذه بطرق غير مباشرة، كما حدث عندما شجّع الأساقفة الأمريكيين العام الماضي على دعم المهاجرين بقوة، في وقت صعّد فيه الرئيس ترامب حملته للترحيل.

ولم يذكر البابا السيد ترامب إلا عندما سُئل مباشرة من قبل أحد الصحفيين عما إذا كانت لديه رسالة للرئيس الأمريكي.

وقال البابا خارج مقر إقامته في كاستل غاندولفو قرب روما في 31 مارس/آذار:

«أُبلغت بأن الرئيس ترامب صرّح مؤخرًا بأنه يرغب في إنهاء الحرب. نأمل أن يكون يبحث عن وسيلة لتقليل مستوى العنف والقصف».

وقال البابا لاون إنه لم يتحدث مباشرة مع السيد ترامب بشأن الحرب. لكنه أجرى صباح الجمعة اتصالًا هاتفيًا مع إسحاق هرتسوغ، رئيس إسرائيل، وأكد مجددًا أهمية الحوار وإنهاء النزاعات من أجل تحقيق «سلام عادل ودائم» في الشرق الأوسط، وفقًا لبيان صادر عن الفاتيكان.

— — — — —

* أوتوكو ريتش هي رئيسة مكتب صحيفة التايمز في روما، حيث تغطي شؤون إيطاليا والفاتيكان واليونان

إختطاف مراسلة صحفية في بغداد عرفت بملاحقتها لمهام جريئة ومنخفضة التكلفة

ملخص

يتناول التقرير حادثة اختطاف الصحفية الأمريكية المستقلة شيلي كيتلسون في بغداد، بعد أن أجبرها مسلحان على ركوب سيارة في وضح النهار، في ظل بيئة أمنية معقدة تهيمن فيها الميليشيات وتتصاعد فيها التوترات الإقليمية.

تُعرف كيتلسون بشجاعتها وعملها الميداني في أخطر المناطق، حيث كانت تعمل غالباً بشكل مستقل وبإمكانات محدودة، معتمدة على نفسها في التنقل والتغطية، ومدفوعة بشغفها للوصول إلى قصص لا يقترب منها الآخرون.

رغم التحذيرات الأمنية التي تلقتها قبل ساعات من اختطافها، لم تعتقد أن التهديد حقيقي، خاصة أنها اعتادت التعامل مع المخاطر خلال سنوات عملها في العراق وسوريا، حيث واجهت نقاط تفتيش واحتجازات سابقة وتمكنت من تجاوزها.

تعكس قصتها واقع الصحفيين المستقلين الذين يعملون دون حماية كافية وفي ظروف مالية صعبة، مدفوعين بقناعة عميقة بقيمة عملهم، في بيئة تزداد خطورة مع تصاعد النزاعات والنفوذ المسلح في المنطقة.

بغداد (أسوشيتد برس)/بقلم سامية كلاب*

- غالباً ما تعمل الصحفية الأمريكية المستقلة شيلي كيتلسون دون تكليفات رسمية من المحررين وبميزانية محدودة للغاية، حيث تستقل سيارات الأجرة المشتركة إلى مناطق خارجة عن القانون في العراق حيث تفوق سيطرة الميليشيات سيطرة الحكومة .

عاشت كيتلسون، البالغة من العمر 49 عاماً، في الخارج لسنوات، واتخذت من روما مقراً لها لفترة من الزمن، وبنت مسيرة مهنية مرموقة في مجال الصحافة في جميع أنحاء الشرق الأوسط. يوم الثلاثاء، اختفت بعد أن أجبرها رجلان على ركوب سيارة عند تقاطع مزدحم في بغداد ، وفقاً لما أظهرته لقطات كاميرات المراقبة.

«إنها مراسلة رائعة ودائماً ما ترغب في الذهاب إلى المناطق التي لا يرغب أحد في الذهاب إليها»، هذا ما قاله باتريزيو نيسيريو، المحرر السابق في وكالة الأنباء الإيطالية ANSA، والذي يعرف كيتلسون منذ عام 2011، عندما كانت تعمل كمترجمة للوكالة.

قال نيسيريو: «قلت لها: ‹لستِ بحاجة إلى التواجد في منطقة حرب للقيام بصحافة جيدة›، فقالت لي: ‹أعتقد أن عملي له قيمة عندما أكون في تلك المناطق›».

مراسل فضولي يعمل غالباً بمفرده

يصف الأصدقاء والزملاء الصحفيون كيتلسون بأنه مراسل مصمم وشجاع أمضى أكثر من عقد من الزمان في تغطية الأحداث من العراق وسوريا والشرق الأوسط الأوسع لمجموعة متنوعة من وسائل الإعلام، بما في ذلك موقع المونيتور الإخباري الإقليمي.

تتميز بفضولها العميق وقدرتها على توجيه نفسها، وغالباً ما تندمج في المجتمعات المحلية، وأحياناً تقيم مع العائلات بدلاً من الفنادق.

كان استقلالها يعني العمل بمفردها في كثير من الأحيان، والسفر لمسافات طويلة، وحمل أمتعة ثقيلة معها في جميع الأوقات، بينما كانت تعمل دون دعم من مؤسسة إخبارية أكبر كان من الممكن أن توفر لها بعض الحماية.

يقول أصدقاؤها إنها من سكان ولاية

ويسكونسن، وهي لطيفة وروحانية، وقد اعتنقت الإسلام.

غادرت ولاية ويسكونسن عام 1995، عندما كانت في التاسعة عشرة من عمرها، وتوجهت أولاً إلى إيطاليا، حيث التحقت بالمدرسة وعملت كمربية أطفال، وفقًا لما ذكرته والدتها، بارب كيتلسون. وأضافت أنها أمضت حوالي عشر سنوات في إيطاليا قبل أن تستقر في العراق في نهاية المطاف.

في الأسابيع الأخيرة، وجد العراق نفسه عالقاً في مرمى نيران الحرب مع إيران، كونه الدولة الوحيدة التي تتعرض لهجمات من كلا الجانبين . وتشن الميليشيات المدعومة من إيران في العراق هجمات منتظمة على المنشآت الأمريكية هناك منذ بداية القتال.

وقالت والدة كيتلسون إنها لم ترَ ابنتها شخصياً منذ عام 2002، لكنهما تبادلتا رسائل البريد الإلكتروني مرتين في الأسبوع، بما في ذلك يوم الاثنين، عندما أرسلت لها ابنتها صورتين.

وقالت والدتها لوكالة أسوشيتد برس: «قالت: ‹هذه صورة حديثة لي›». «هذا ما تفعله في كثير من الأحيان، وبسرعة».

هي نباتية، وهو نمط حياة، كما يقول أصدقاؤها العراقيون المقربون، يصعب تطبيقه في كثير من الأحيان في دول الشرق الأوسط التي تكثر فيها اللحوم. وكثيراً ما كانت تتعرض للمضايقة بسبب حقائبها الثقيلة التي كانت تثقل ظهرها، والتي كانت مترددة في تركها في الفندق المتواضع الذي أقامت فيه في بغداد.

تحدث ثلاثة من أصدقاء ومعارف كيتلسون العراقيين عنها بشرط عدم الكشف عن هويتهم، خوفاً من انتقام الجماعات المسلحة إذا تم ربطهم بها علناً.

في محادثاتها الأخيرة قبل عملية الاختطاف، سألت زملاءها وأصدقاءها عن طرق النقل بين المدن، بينما استمرت في السعي للحصول على معلومات لإجراء تحقيقات صحفية.

مسؤولون أمريكيون يحذرون من تهديد الميليشيات

قبل ساعات من اختطافها، إلتقت كيتلسون بصديقة لها في حي الكرادة ببغداد، وقالت إنها تلقت تحذيراً: فقد أخبرها مسؤولون أمريكيون أن جماعة مسلحة تعتزم استهدافها . لكنها لم تصدق أن التهديد ذو مصداقية.

قال زملاء عراقيون إن كيتلسون سبق أن أوقفتها قوات الأمن والميليشيات عند نقاط التفتيش، وكانت دائماً ما تتمكن من الحصول على إطلاق سراحها. وقالت لصديقتها بعد ظهر ذلك اليوم قبل اقتيادها: «لن يؤذوني».

بدلاً من ذلك، تحدثت عن ضغوط مالية متزايدة، قائلةً إنها لم تكن لديها أي مهام أثناء وجودها في بغداد. لقد عانت طويلاً من ضائقة مالية، وعاشت حياة تقشفية.

بصفتها صحفية مستقلة، كانت تعتمد في كثير من الأحيان على دعم الصحفيين العراقيين.

في التاسع من مارس، كانت كيتلسون في سوريا، تسعى لدخول العراق عبر معبر القائم الحدودي. منحتها شرطة الحدود تأشيرة دخول، لكن سرعان ما أوقفها ضباط المخابرات العراقية، وأعادوها أدراجها، مشيرين إلى تهديدات بالاختطاف، وذلك وفقًا لثلاث روايات مختلفة من أشخاص اتصلت بهم في ذلك اليوم.

ثم ذهبت كيتلسون إلى الأردن ودخل العراق من هناك دون مشاكل تذكر.

«لطالما اشتكت من معاملة الصحفيين المستقلين، قائلة إنهم لا يتقاضون أجوراً كافية. كانت تحاول دائماً تدبير أمورها المعيشية، وقالت إنها ستنام على أي أريكة تجدها، على عكس المراسلين الأجانب الكبار الذين ينامون في فنادق فاخرة»، هذا ما قاله نيسيريو.

«لطالما كانت وظيفتها صعبة، لكنها كانت تتمتع بشغف كبير تجاهها، وهو ما أحترمه وأقدره.»

نشرت كيتلسون أحدث مقالاتها يوم الاثنين في صحيفة «إل فوجليو» الإيطالية. وركزت المقالة على تأثير الحرب الإيرانية على منطقة كردستان العراق .

قالت والدة كيتلسون: «كانت الصحافة هي ما أرادت أن تفعله بشدة. كنت أريدها أن تعود إلى المنزل ولا تفعل ذلك، لكنها قالت: «أنا أساعد الناس».

ساهم في هذا التقرير كل من تريشا توماس من وكالة أسوشيتد برس في روما وسكوت باور في ماونت هوريب بولاية ويسكونسن.

---

* سامية كلاب هي مراسلة لوكالة أسوشيتد برس تغطي أوكرانيا منذ يونيو 2023. قبل ذلك، غطت العراق والشرق الأوسط الأوسع من قاعدتها في بغداد منذ انضمامها إلى وكالة أسوشيتد برس في عام 2019.

ذكرى مأساوية في حرب السودان «المنسية»

أريج الحاج *

ملخص

توضح الكاتبة أنه مع دخول الحرب السودانية عامها الرابع، يواجه ملف السودان خطر النسيان الدولي بسبب انشغال العالم بأزمات أخرى، مثل حرب غزة والأزمة الإيرانية، ما يهدد بزيادة معاناة المدنيين وتفاقم الأوضاع الإنسانية.

تشير إلى أن المجتمع الدولي يسعى لإبقاء السودان على الأجندة، من خلال مبادرات مثل المؤتمر الدولي الثالث في برلين، الذي يهدف لتعزيز التنسيق الدولي وإحياء الحوار السياسي، رغم تراجع الزخم الدبلوماسي ووجود انقسامات داخلية حادة.

تشير الكاتبة إلى أن المشهد السياسي السوداني معقد، إذ تختلف مواقف القوى العسكرية والمدنية تجاه المبادرات الدولية، وتتصاعد الشكوك والاتهامات بالتحيز أو المؤامرة، ما يجعل أي حوار اختباراً لمدى جدية الأطراف السودانية والمجتمع الدولي في إنهاء الحرب.

تخلص إلى أن تحقيق السلام يتطلب أكثر من وقف إطلاق النار، فهو يحتاج إلى مصالحة وطنية شاملة ومعالجة جذور الصراع مثل الإقصاء السياسي والعدالة الاجتماعية، لكن غياب الرغبة الحقيقية في التنازل وحل سياسي شامل يجعل أي مبادرة مجرد محطة مؤقتة في مسار طويل من التعطيل.

مع دخول الأزمة عامها الرابع، وانشغال العالم بصراعات أخرى، يواجه ملف السودان خطر الاختفاء.

في غضون أيام، سيدخل السودان عامه الرابع من الحرب، والعالم منشغلٌ مجدداً. فكما استحوذت حرب غزة ذات مرة على اهتمام العالم الدولي بعيداً عن السودان، وحوّلت صراعه إلى أزمة منسية قبل أن تعود للظهور تدريجياً، يتكرر النمط نفسه اليوم. فقد استهلكت الحرب على إيران واشنطن والعواصم الغربية. ومع ذلك، لا يزال هناك من يحاول إبقاء ملف السودان حياً.

في محاولة لإحياء القضية، كشف مسعد بولس، كبير مستشاري الولايات المتحدة للشؤون العربية والأفريقية، عن مناقشات أجراها مع ينس هانفيلد، السفير الألماني لدى الولايات المتحدة، حول ترتيبات المؤتمر الدولي الثالث حول السودان، المقرر عقده في برلين في 15 أبريل، والذي يتزامن مع الذكرى السنوية الثالثة لاندلاع الحرب.

أكد بولس في منشور على الإنترنت أن الاجتماع تناول أدوار الأطراف المشاركة في استضافة المؤتمر وسبل تعزيز التنسيق الدولي لضمان نجاحه. وتكتسب هذه الخطوة أهمية خاصة نظراً لتوقيتها، إذ تراجعت قضية السودان في سلم الأولويات الدولية وسط انشغال العالم بالأزمة الإيرانية وتداعياتها الإقليمية الواسعة.

من هذا المنظور، يمكن اعتبار مؤتمر برلين محاولة لإعادة إدراج السودان على الأجندة الدولية بعد أشهر من تراجع الزخم الدبلوماسي. إلا أن هذه الجهود تواجه تحديات داخلية معقدة منذ البداية، مما يعكس عمق الانقسامات في السودان وغياب أي توافق حول مسار تفاوضي محتمل.

أعلنت القوى الموالية للحكومة والجيش مقاطعتها للمؤتمر، مشيرةً إلى ما وصفته بعدم التوازن في قوائم المشاركين لصالح ائتلاف صمود المدني على حساب القوى والشخصيات السياسية الأخرى. في المقابل، رحّبت قوات الدعم السريع وحكومتها المعلنة من جانب واحد بالمبادرة، في خطوة تعكس وعياً سياسياً بأهمية التواجد على المحافل الدولية كجزء من معركة الشرعية.

تكشف هذه المواقف المتباينة مرة أخرى عن مشهد داخلي سوداني معقد للغاية، حيث تتقاطع حسابات القوى السياسية مع مصالح الجهات الفاعلة العسكرية، في حين أن أولوية المواطن العادي، الذي يتحمل التكلفة الأكبر للحرب، غائبة إلى حد كبير.

الأمر الأكثر دلالة هو أن مؤتمراً بهذا المستوى من التنسيق الدولي لا يزال يُقابل داخل السودان بشكوك واسعة النطاق، ويُصوَّر أحياناً على أنه «مؤامرة أجنبية»، بينما هو في جوهره منصة حوار سياسي وإنساني. يكشف هذا عن إحدى أبرز مفارقات المشهد السوداني الراهن: رفض المبادرات الدولية قبل حتى اختبارها. وهكذا، يصبح مؤتمر برلين اختباراً لمدى قدرة القوى السياسية السودانية على التعامل مع هذه المبادرات كفرصة لإنهاء الحرب بدلاً من اعتبارها ساحة أخرى للتنافس السياسي، وفي الوقت نفسه اختباراً لمدى جدية المجتمع الدولي في دفع الملف قدماً.

هنا يواجه القادة السودانيون مسؤولية لا مفر منها. فالحوار ليس خيارًا من بين خيارات عديدة، بل هو السبيل الأول والوحيد نحو السلام الذي ينشده الشعب السوداني. ومهما كانت الخلافات والحسابات المتضاربة، فإن الجلوس إلى طاولة الحوار واغتنام كل فرصة لتقريب وجهات النظر هو الحد الأدنى المطلوب من أي طرف يدّعي العمل لمصلحة البلاد. فبدون حوار، وبدون استعداد حقيقي لتقديم تنازلات، لن يتحقق أي تقدم على أرض الواقع.

لكن الأهم من إنهاء الحرب هو ما سيأتي بعدها. يحتاج السودان إلى أكثر من مجرد وقف لإطلاق النار، بل إلى مصالحة وطنية حقيقية مبنية على إطار شامل ودائم لمستقبل يتسع للجميع، لا يُستثنى منه أحد ولا تُبنى شرعيته على أنقاض الآخرين. وهذا يتطلب رؤية جماعية لمرحلة ما بعد الحرب، لأن انتهاء القتال لن يعني نهاية الأزمة. لقد كانت حرب السودان متجذرة في الإقصاء السياسي، وغياب العدالة الاجتماعية، والتوزيع غير العادل للثروة. وما لم تُعالج هذه الأزمات الكامنة، فإن أي اتفاق سلام يُخاطر بأن يصبح نقطة انطلاق لجولة جديدة من الصراع تحت مسميات مختلفة.

لم تكن المشكلة قط غياب المبادرات أو جهود الوساطة، بل كانت دائماً غياب الرغبة في قبول تسوية. ويتجلى هذا بوضوح في التعنت الراسخ للمؤسسة العسكرية ورفضها لآلية الحوار الرباعي، فضلاً عن مناورات قوات الدعم السريع التي تُعلن تأييدها لوقف إطلاق النار بينما تنتهكه مراراً وتكراراً، وفي غياب أي مؤشر جاد على استعداد الأطراف المتحاربة لتقديم التنازلات اللازمة لحل سياسي شامل. ونتيجة لذلك، تصبح كل مبادرة جديدة مجرد محطة أخرى في طريق طويل من التعطيل، بدلاً من أن تكون فرصة حقيقية لإنهاء الحرب.

مع دخول الأزمة عامها الرابع، وانشغال العالم بنزاعات وأزمات أخرى، يُهدد ملف السودان بالاختفاء مجدداً من قائمة القضايا التي تحظى باهتمام دولي جاد. ويبدو أن هذا الغياب لا يُفضي إلا إلى مزيد من القتل والتهجير ونهب ثروات البلاد على أيدي جهات لا تُبالي بمصير المواطن السوداني.

***أريج الحاج صحفي وباحث مقيم في واشنطن. نقلاً عن عرب نيوز**

السوداني مبدع في الخارج مُقيَّد في الوطن
قراءة في أزمة الدولة الريعية وفشل الأنظمة الشمولية في بناء دولة مؤسسات مدنية

عمر سيد أحمد

ملخص

يطرح المقال مفارقة نجاح السوداني في الخارج مقابل تعثره في الداخل، مرجعاً ذلك إلى اختلاف البيئة لا الإنسان؛ إذ ينتقل السوداني من منظومة تُعاقب الكفاءة إلى أخرى تُكافئها، ما يكشف أن الأزمة في بنية الدولة لا في قدرات الأفراد.

يُرجع الكاتب هذا الخلل إلى الأنظمة الشمولية التي حكمت السودان لعقود، حيث أُضعفت المؤسسات المدنية وحوّلتها إلى أدوات ولاء وسيطرة، مما أدى إلى ظهور "دولة موازية" تُدار بالنفوذ لا بالقانون، وتُقوّض مبدأ الكفاءة والمساءلة.

يوضح أن الاقتصاد الريعي والاقتصاد الموازي ساهما في تعميق الأزمة، إذ استُخدمت الموارد كأدوات هيمنة لا تنمية، مع ترسيخ علاقات تقوم على الولاء مقابل الامتياز، إلى جانب تغذية صراعات الهوية والحروب الناتجة عن الإقصاء والتهميش.

يؤكد الكاتب أن حل الأزمة يكمن في بناء دولة مدنية حقيقية تقوم على التعدد، والمؤسسية، والعدالة، وجيش مهني محايد، بما يتيح للكفاءات أن تعمل داخل الوطن، وينهي paradox نجاح السوداني خارج بلده وفشله داخله.

المفارقة الأساسية — بيئة تُعاقب الكفاءة

في كل مرة يُطرح فيها السؤال: لماذا ينجح السوداني في الخارج ويفشل السودان كدولة؟ نميل إلى إجابات سهلة مثل الحسد أو ضعف الإمكانيات أو حتى سوء الحظ التاريخي. لكن الحقيقة أكثر تعقيداً... وأكثر إيلاماً.

المشكلة ليست في السوداني، بل في طبيعة الدولة التي يعمل داخلها. السوداني حين يغادر بلده لا يتحول إلى إنسان آخر. لا يكتسب عقلاً جديداً، ولا أخلاقاً مختلفة، ولا مهارات لم تكن موجودة فيه من قبل. كل ما يحدث هو أنه ينتقل من بيئة تُعاقب الكفاءة إلى بيئة تُكافئها. في الخارج يعمل داخل منظومة تُقيّد السلطة بالقانون، بينما في الداخل يُطلب منه أن يعمل داخل منظومة تُكيّف القانون حسب السلطة. وهنا تكمن المفارقة الأساسية التي تفسر هذا التناقض الصارخ.

ليست الأزمة في غياب الكفاءات، بل في غياب الإطار الذي يسمح لهذه الكفاءات بأن تعمل وتنتج. وليست المشكلة في نقص الموارد، بل في كيفية إدارتها ومن يسيطر عليها.

الأنظمة الشمولية وفشلها في بناء مؤسسات مدنية

على مدى سبعة عقود من الاستقلال، تعاقبت على السودان أنظمة شمولية عسكرية وأيديولوجية، كل منها وعد ببناء الدولة وكل منها كرّس تآكلها. من انقلاب عبود في عام 1958 إلى نميري وحلفائه الإسلاميين، وصولاً إلى نظام الإنقاذ بقيادة البشير واجهة عسكرية والترابي مهندساً أيديولوجياً للمشروع الإسلاموي من خلف الستار، كان المشترك الوحيد هو إحلال منطق القوة محل منطق المؤسسة.

الأنظمة الشمولية لا تبني مؤسسات مدنية، لأن المؤسسة المدنية الحقيقية — بتراتبيتها وقوانينها واستقلاليتها — تشكّل تهديداً وجودياً للحكم الفردي والحزبي. لهذا السبب لم تكتفِ هذه الأنظمة بإهمال المؤسسات، بل عمدت إلى تفريغها من الداخل؛ أبقت على الهياكل الشكلية — الوزارات والمحاكم والجامعات — لكنها ضخّت فيها أفراداً موالين لا كفوئين، وحوّلتها من أدوات خدمة عامة إلى أذرع سيطرة سياسية.

والنتيجة الحتمية لهذا المسار هي ما يُعرف

في علم السياسة بـ«الدولة الموازية»: حيث تعمل جهات غير رسمية — حركات حزبية، شبكات أمنية، رجال دين، تكتلات قبلية مُسلَّحة — بموازاة أجهزة الدولة الرسمية وكثيراً ما تتفوق عليها في النفوذ والفاعلية. في هذه البيئة، من يريد إنجاز معاملة أو الحصول على حق يلجأ لشبكة النفوذ لا لمكتب الحكومة، ومن يريد الوصول للسلطة يشتري الولاء لا يكتسب الكفاءة.

اقتصاد الريع والاقتصاد الموازي — حين تكون الثروة أداة هيمنة لا أداة تنمية

يُعدّ السودان من أغنى دول أفريقيا بالموارد الطبيعية: نفط وذهب وأراضٍ زراعية شاسعة وثروة حيوانية وفيرة ومياه متجددة. ومع ذلك يحتل مراتب متأخرة جداً في مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية. هذه المفارقة ليست استثناءً، بل هي السمة النموذجية لما يُسمى «لعنة الموارد» أو «الاقتصاد الريعي».

في الاقتصاد الريعي، لا تحتاج النخبة الحاكمة لبناء إنتاج حقيقي أو تحسين كفاءة الدولة، لأن ثروتها مستمدة من ريع المورد الطبيعي أو المساعدات الخارجية لا من الإنتاج والضريبة. ولأن الدولة لا تحتاج لدافعي

الضرائب بقدر ما تحتاج لمن يحرس المورد، فإن التعاقد الاجتماعي الطبيعي — الذي يقوم على المساءلة مقابل التمثيل — يُختزل في علاقة توزيع ريعي: الولاء مقابل الحصة.

في السودان تجلّى هذا النمط بوضوح في مراحل متعددة: فمع اكتشاف النفط في جنوب السودان في تسعينيات القرن الماضي، لم تستثمر عائداته في بناء بنية تحتية أو تعليم أو صحة، بل وُظّفت أولاً لتمويل الحرب في الجنوب، ثم لإثراء شبكة المقربين من النظام وتمويل أجهزته الأمنية. حين انفصل الجنوب عام 2011 وجفّ النفط، كان البديل الجاهز هو التوسع في استخراج الذهب — لكن بالمنطق ذاته: توزيع العائد على دوائر النفوذ، مع إبقاء غالبية السكان خارج دائرة الاستفادة.

أما الاقتصاد الموازي فقد نما في السودان ليصبح أكبر من الاقتصاد الرسمي في بعض التقديرات. شبكات التهريب عبر الحدود، وتجارة العملة في السوق السوداء، والمحاصيل التي تُباع خارج القنوات الرسمية، والمشاريع التي تُنفَّذ بالعلاقات لا بالعقود القانونية — كل هذه البنى الموازية لا تُضعف الدولة فحسب، بل تُعيد توزيع الثروة لصالح من يملك النفوذ ويحكم شبكات التوزيع.

والخطر الأعمق هو أن هذا الاقتصاد الموازي لا يُعيق التنمية فحسب، بل يخلق طبقة مصالح واسعة لها مصلحة حقيقية في استمرار الفوضى واستمرار غياب المؤسسية، لأن الوضوح القانوني والمؤسسية الحقيقية يُهدّدان مصادر ثروتها وامتيازاتها.

النخب الإسلاموية العروبية وإلغاء التعدد — جذور الأزمة الهوياتية

لا يمكن فهم أزمة بناء الدولة في السودان بمعزل عن الأيديولوجيا التي حكمت لعقود وشكّلت رؤيتها للوطن. منذ استقلال السودان عام 1956، سادت في مركز القرار نخب ذات توجه عروبي إسلامي، ترى في السودان امتداداً للعالم العربي الإسلامي، وتُعرّف هويته الجوهرية بالإسلام والعروبة، مستبعدةً أو مُهمِّشةً التعدد الأفريقي والعرقي والثقافي والديني الذي يُشكّل نسيج البلاد الفعلي.

هذا التعريف الانتقائي للهوية الوطنية ليس مجرد موقف ثقافي، بل هو قرار سياسي بالغ الخطورة. فهو يُقسّم المواطنين إلى من ينتمي أصلاً إلى الهوية المُعرَّفة — ومن يُتولّه بالتهميش والاستيعاب القسري أو الإقصاء. الأطراف السودانية — دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق والشرق — لم تكن في تصور هذه النخب جزءاً فاعلاً من الوطن يستحق التمثيل والتنمية، بل كانت «هامشاً» وظيفته الإنتاجية: إنتاج الغذاء والموارد الأولية لإشباع المركز ورفاهيته.

تجلّت هذه الرؤية في السياسات الفعلية: توزيع الموازنات العامة الذي استأثر فيه المركز بالنصيب الأكبر، ومناهج تعليمية تُغيّب التاريخ الأفريقي وتُمجّد الروابط العربية، وخدمة مدنية وجيش ومؤسسات حكومية تعكس في تركيبها الهوية المركزية لا التعددية الوطنية. والأخطر من ذلك هو الفشل المتعمّد في الاعتراف بأن السودان دولة متعددة الأديان والثقافات واللغات والأعراق، وأن بناءه الحقيقي يستلزم دستوراً وعقداً اجتماعياً يُكرّس هذا التعدد لا يُنكره.

الحروب المصنوعة — حين تكون الأطراف وقوداً لا شركاء

الحروب في السودان لم تكن حوادث عرضية أو نتاج صراعات قبلية بدائية كما دأبت الروايات الرسمية على تصويرها. كانت في جوهرها نتاجاً منطقياً للنظام السياسي القائم على الإقصاء والتمييز. حين تُعطي الدولة سكان الأطراف ظهرها — تنمياً وتمثيلاً وعدلاً — فإن الخيارات المتاحة أمامهم تتقلص: إما القبول بالتهميش أو حمل السلاح.

الحرب الأولى والثانية في الجنوب (1955-1972 و1983-2005) لم تكن في جذرها العميق صراعاً دينياً أو عرقياً بالمعنى الأولي، بل كانت ردَّ فعل على مركزية سياسية متعجرفة رفضت الاعتراف بحقوق شعوب الجنوب في إدارة شؤونهم والحصول على نصيبهم من الثروة والتمثيل. ثم جاء نظام الإنقاذ ليُضيف إلى هذا الإقصاء الأيديولوجيَّ الديني، مُعلناً مشروعه لفرض الإسلام قانوناً حاكماً للجميع بمن فيهم غير المسلمين في الجنوب وجبال النوبة وجنوب الأزرق.

حرب دارفور التي اندلعت عام 2003 كانت درساً مؤلماً في المنطق ذاته. مجتمعات أفريقية مسلمة، متدينة ومخلصة لهويتها الإسلامية، وجدت نفسها تُحارَب من دولة تدّعي الإسلام منهجاً. السبب الجوهري لم يكن الدين بل الموارد والتمثيل والتهميش المتراكم عقوداً. ردّ نظام البشير كان دموياً ووحشياً: تسليح الجنجويد،

والمجازر الجماعية، والتهجير القسري، وحملات التطهير العرقي التي وصفتها المحكمة الجنائية الدولية بالإبادة الجماعية.

جنوب كردفان والنيل الأزرق سلكا المسار ذاته. شعوب الهامش التي ناضلت عقوداً ضد التهميش في مواجهة مركز رافض الاعتراف بحقوقها، وشهدت هذه المناطق التطهير العرقي وقصف القرى بالبراميل الحارقة بواسطة طيران الجيش المختطف من قِبَل تنظيم الإخوان المسلمين. الرسالة الضمنية من المركز ظلت واحدة: الأطراف مسموح لها بالخدمة والإنتاج، لكن غير مسموح لها بالمطالبة.

هذه الحروب المتعاقبة لم تُكلّف السودان ملايين الأرواح والنازحين فحسب، بل دمّرت البنية الاقتصادية بأسرها؛ حوّلت ميزانيات التنمية إلى ميزانيات تسليح، وأجّلت كل مشروع بناء لأجل غير مسمى، وأنتجت أجيالاً كاملة لا تعرف الدولة إلا في صورتها الأكثر عنفاً: دولة القمع والحرب لا دولة الحماية والحقوق والعدالة .

فصل الجنوب — الفاتورة الحتمية للإقصاء

انفصال جنوب السودان عام 2011 لم يكن مفاجئاً لمن يقرأ تاريخ العلاقة بين المركز والجنوب. كان الحصيلة المنطقية لسبعة عقود من الإقصاء والحرب والوعود المكسورة. وحين صوّت الجنوبيون بنسبة تزيد على 99% لصالح الانفصال، لم يكونوا يصوّتون ضد الانتماء لوطن واحد، بل كانوا يصوّتون ضد تجربة مؤلمة مع دولة لم تشأ يوماً أن تراهم مواطنين كاملي الحقوق.

الخسارة لم تكن جغرافية فحسب — وإن كانت الخسارة الجغرافية وحدها كارثية بكل المقاييس — بل كانت خسارة في المشروع الوطني بأكمله. إذ أثبت الانفصال للعالم ولأبناء السودان أنفسهم أن الدولة فشلت في صياغة عقد اجتماعي جامع، وأن السياسات القائمة على الإقصاء لها ثمن وجودي لا يُحتمل.

والأكثر مأساوية هو أن انفصال الجنوب لم يُغيّر شيئاً جوهرياً في منطق الحكم بالخرطوم. ظلت الحروب في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق مستمرة، وظل خطاب الهوية العروبية الإسلامية سائداً، وظل الاقتصاد الريعي يُدار لصالح الدوائر الضيقة. كأن درس الجنوب لم يُقرأ قط.

تطبيع الفوضى المؤسسية — حين تصبح القاعدة استثناءً والاستثناء قاعدة

الأخطر من كل ما سبق هو ما يمكن تسميته بتطبيع الفوضى المؤسسية. حين يصبح تجاوز القانون أمراً عادياً، والنفوذ وسيلة مشروعة لإنجاز المعاملات، ومعاقبة الملتزم بالقانون أمراً متوقعاً، فإننا لا نكون أمام أزمة إدارة، بل أمام تحول في طبيعة الدولة نفسها.

على مدى عقود، لم تتآكل الدولة السودانية فقط، بل أُعيد تشكيلها لتخدم غرضاً مختلفاً تماماً. تحولت من جهاز يخدم المواطن إلى أداة تُدار بها السلطة، ومن مؤسسة تحكمها القوانين إلى شبكة تحكمها العلاقات، ومن هيكل يقوم على الكفاءة إلى منظومة تُكافئ الولاء. وهنا يتحول مفهوم الدولة من منظومة عامة إلى ساحة نفوذ.

ما نراه اليوم ليس مجرد ضعف دولة، بل هو أقرب إلى نموذج بديل للدولة؛ دولة تعمل، ولكن بقواعد موازية، حيث القانون موجود لكنه قابل للتجاوز، والمؤسسات قائمة لكنها غير حاكمة، والقرارات تُتخذ لكنها لا تخضع للمساءلة، والوظائف تُشغل لكنها لا تُمنح بالكفاءة.

وهنا يصبح الإصلاح أكثر تعقيداً، لأنه لا يبدأ من تحسين الأداء، بل من إعادة تأسيس كاملة. الأنظمة التي أرست هذه الفوضى لم تفعل ذلك بالإهمال، بل بالقصد. الفوضى المؤسسية هي ضمان استمرار النخب في مواقعها، لأن الدولة الكفؤة العادلة تُهدّد امتيازاتها وتسائلها عما فعلت.

سبعة عقود ضائعة — الحصيلة المُرّة

حين نُجمل سبعة عقود من الاستقلال السوداني، تبدو الصورة قاتمة بأكثر مما ينبغي لبلد يملك ما يملكه السودان من إمكانات. لم يُبنَ نظام تعليمي يُنتج كفاءات فعلية لسوق عمل وطني؛ لم يُقم اقتصاد منتج ومتنوع يُوزّع ثماره على المواطنين؛ لم تُرسَ حوكمة تقوم على الفصل بين السلطات والمساءلة؛ لم يُحلَّ النزاع الوجودي حول الهوية والانتماء؛ لم تُعالَج جروح الحروب ومظالم الأطراف.

بدلاً من ذلك: ثلاثة انقلابات عسكرية رئيسية، وعشرات الحروب الداخلية والمسلحة، وانفصال ثلث البلاد الجغرافي والبشري، ومئات الآلاف من القتلى، وملايين المهجرين والنازحين داخل الحدود وخارجها، وبنية تحتية تآكلت، وخدمات صحية وتعليمية تراجعت إلى

مستويات أقل مما كانت عليه قبل عقود، واقتصاد يُدار لصالح دوائر ضيقة بينما الغالبية تعاني الفقر والحرمان.

الأشد إيلاماً هو الهدر البشري: مئات الآلاف من العقول السودانية المتميزة التي انتشرت في العالم — في أوروبا وأمريكا وأستراليا ودول الخليج — تبني اقتصادات ومؤسسات ومنظومات صحية وعلمية لدول أخرى، بينما وطنها يئنّ من غياب الكفاءة وفقر الإمكانيات. ليس لأنهم اختاروا الخيانة، بل لأن الوطن لم يتح لهم خياراً آخر.

نحو دولة مدنية حقيقية — ما الذي يحتاجه السودان؟

السودان لا يحتاج إلى عباقرة جدد، فهو يمتلك بالفعل طاقات بشرية أثبتت نجاحها في أصعب البيئات. لكنه يحتاج إلى شيء واحد فقط: دولة تسمح لهؤلاء بالنجاح داخل وطنهم.

دولة مدنية حقيقية تقوم على: إعادة تعريف الهوية الوطنية بما يعكس التعدد الحقيقي للسودان — أفريقي وعربي، مسلم ومسيحي وتقليدي، عربي الثقافة وأفريقي الجذور، بكل لغاته وثقافاته وأعراقه. دولة ترسي دستوراً يضمن الحقوق الأساسية لكل مواطن بغض النظر عن دينه وعرقه وجهته.

وتحتاج هذه الدولة إلى بناء خدمة مدنية مهنية محايدة تُوظّف بالكفاءة لا بالولاء، وتفكيك الاقتصاد الموازي المرتبط بالنفوذ، وإعادة توزيع الثروة الوطنية توزيعاً يصل إلى الأطراف المهمّشة، وتسوية عادلة وشاملة لمظالم الحروب المتراكمة تُؤسّس لمصالحة وطنية حقيقية.

أما الأهم من كل ذلك فهو الاعتراف العلني بأن المشروع الأيديولوجي للنخب العروبية الإسلاموية قد فشل في بناء دولة وطنية جامعة، وأن السودان لن ينهض إلا حين يقبل نفسه على حقيقته: دولة متعددة في صميمها، غنية بتنوعها، لا بالرغم منه.

غياب الجيش المهني — حين يتحول حارس الوطن إلى متغوّل على السلطة والثروة

لا يمكن الحديث عن فشل بناء الدولة السودانية دون الوقوف عند ركيزة جوهرية غائبة: الجيش المهني ذو العقيدة الوطنية. الجيش الحقيقي في أي دولة مؤسسية له مهمة واحدة محددة — حماية حدود الوطن وصون الدستور — ولا شغل له بالسياسة ولا بالاقتصاد ولا بالحكم. لكن السودان لم يعرف هذا النموذج طوال تاريخه المستقل.

منذ انقلاب عبود عام 1958 وحتى اليوم، تحوّل الجيش من مؤسسة تخدم الدولة إلى قوة تتحكم فيها. وما إن يمسك العسكر بمقاليد الحكم حتى يبدأ التمدد الحتمي نحو الاقتصاد؛ شركات وأراضٍ واستثمارات ومصالح تجارية تتراكم تحت مَظلة المؤسسة العسكرية، حتى يصبح للجيش إمبراطورية اقتصادية موازية يدافع عنها قبل أن يدافع عن الحدود. والجيش الذي يحكم ويتاجر لا يستطيع أن يحارب ويحمي في آنٍ واحد — هذه ليست مفارقة بل قانون.

والأخطر من ذلك هو ما أفرزه غياب الجيش الوطني الموحد من تكاثر للأجسام المسلحة خارج إطار الدولة: ميليشيات قبلية مُسلَّحة، وحركات مسلحة مُدمَجة بلا إعادة هيكلة حقيقية، وأجهزة أمنية متنافسة، وصولاً إلى قوة الدعم السريع التي نشأت في رحم النظام ذاته ثم انقلبت عليه. حين لا تحتكر الدولة السلاح تحت مؤسسة مهنية واحدة، فإن الفوضى المسلحة تصبح مآلاً لا مفرّ منه. وهذا بالضبط ما شهده السودان في أبريل 2023 — لم يكن صداماً بين جيش وطني ومتمردين، بل كان اصطداماً بين جيشين اقتصاديين يتنافسان على غنيمة الدولة، بينما المواطن يدفع الثمن وحده.

خاتمة: السؤال الحقيقي

السؤال الحقيقي لم يعد: لماذا ينجح السوداني في الخارج؟ بل أصبح: لماذا يُمنع من النجاح في وطنه؟ والجواب ليس في النجوم أو سوء الحظ؛ الجواب في الخيارات السياسية المتعمّدة التي صنعتها نخب بعينها على مدى سبعة عقود: خيار الإقصاء على التشريك، وخيار الحرب على الحوار، وخيار الاقتصاد الريعي الموزّع على دوائر ضيقة على الاقتصاد المنتج الشامل، وخيار الهوية الأحادية على الهوية الجامعة.

إلى أن يحدث ذلك، سيظل المشهد يتكرر: عقول سودانية تبني العالم في الخارج، ووطن يعجز عن الاستفادة من أبنائه في الداخل. والمأساة الحقيقية ليست في الفشل — فالفشل قابل للعلاج — بل في استمرار الأنظمة التي تجعل النجاح جريمة داخل الوطن.

ما الدافع إلى اندلاع حرب أخرى بين إثيوبيا وإريتريا؟

ملخص

يرى تقرير لصحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» أن الدافع الأبرز للتوتر بين إثيوبيا وإريتريا يتمثل في سعي أديس أبابا للخروج من وضعها كأكبر دولة حبيسة، عبر الوصول إلى البحر الأحمر. ويصف رئيس الوزراء آبي أحمد هذا الوضع بـ«السجن»، معتبراً أن امتلاك منفذ بحري قضية «وجودية» لتصحيح ما يراه خطأً تاريخياً.

يشكل هذا الهدف عاملاً موحداً للإثيوبيين رغم الانقسامات الداخلية، إذ يوفر للحكومة سردية جامعة تتجاوز صراعات الأقاليم مثل أمهرة وأوروميا وتيغراي. كما يرى محللون أن «البحث عن ميناء» أصبح قضية تحظى بتأييد واسع حتى من بعض المعارضين.

تدفع إثيوبيا نحو 1,5 مليار دولار سنوياً لجيبوتي مقابل استخدام موانئها، ما يزيد كلفة تجارتها ويجعلها عرضة للضغوط. إلى جانب ذلك، يغذي البعد التاريخي هذا التوجه، خاصة مع بقاء ميناء «عصب» القريب من الحدود في الذاكرة الإثيوبية كجزء مفقود من الإمبراطورية السابقة.

تتصاعد المخاوف الأمنية مع اتهامات لإريتريا بدعم متمردين داخل إثيوبيا، وسط تحذيرات من أن أي تصعيد قد ينزلق سريعاً إلى حرب جديدة. ورغم إدراك الشعوب لكلفة الصراع، فإن التناقض بين الخطاب السلمي والتحركات العسكرية يعكس توتراً قابلاً للانفجار.

صحافة أمريكية

تناول تقرير لصحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» الأمريكية الجذور العميقة للتوتر المتصاعد بين إثيوبيا وإريتريا، مشيرة إلى أن الدافع الأبرز يكمن في سعي أديس أبابا لإنهاء وضعها بوصفها أكبر دولة حبيسة في العالم من حيث عدد السكان.

وذلك بالإضافة إلى أن هذا السعي هو الوحيد الذي يوحد الإثيوبيين حول حكومتهم التي تواجه حركات تمرد واسعة في جنوب البلاد وغربها وشمالها.

وينقل التقرير، الذي أعدته المراسلة الدولية للصحيفة ريان لينورا براون، عن رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد وصفه الوضع الجغرافي لبلاده بـ«السجن»، معتبرا أن الوصول إلى البحر الأحمر ليس مجرد رفاهية بل قضية «وجودية» لتصحيح ما وصفه بـ«خطأ الأمس» المتمثل في فقدان السيطرة على السواحل الإريترية.

عامل يوحد الإثيوبيين

كما نقل التقرير عن يوهانس غيدامو -الأستاذ المساعد في العلوم السياسية بجامعة جورجيا غوينيت- قوله للصحيفة إن الإيمان بالحق في امتلاك ساحل يمثل عاملاً يوحد الإثيوبيين في بلد يعاني انقسامات حادة.

وأكد أن آبي أحمد وجد في «البحث عن ميناء» رواية جامعة تتجاوز الصراعات الداخلية في أقاليم أمهرة وأوروميا وتيغراي، حيث يبدي حتى معارضوه السياسيون حماساً تجاه هذا التطلع السيادي.

وتضيف المراسلة أن الدوافع الاقتصادية تشكل محركاً أساسياً، إذ تضطر إثيوبيا إلى دفع نحو 1,5 مليار دولار سنوياً لجيبوتي مقابل استخدام موانئها، وهو ما يجعل تجارتها مكلفة وغير مستقرة.

وبحسب رؤية الحكومة الإثيوبية التي عرضها التقرير، فإن افتقار البلاد إلى الساحل يحرمها من أداء دور حائط صد إقليمي ضد عدم الاستقرار في أحد أهم ممرات الشحن العالمية.

كما يَبرز البعد العاطفي والتاريخي دافعاً قوياً، إذ يشير التقرير إلى أن ميناء «عصب» الذي يقع على بُعد 64 كيلومترا فقط من الحدود الإثيوبية يظل في الوجدان الإثيوبي جزءا من إمبراطوريتهم السابقة التي فُقدت بعد استقلال إريتريا عام 1993.

وهو ما تجسَّد في شعارات عسكرية رُفعت أخيراً، تؤكد أن بلادهم لن تظل حبيسة «شاء من شاء، وأبى من أبى».

مخاوف أمنية

وتَبرز المخاوف الأمنية دافعاً للاحتكاك، إذ تشير الصحيفة إلى اتهامات أديس أبابا للنظام الإريتري بتقديم دعم سري للمتمردين في أقاليم إثيوبية عدة، وهو ما تنفيه أسمرا.

ورغم أن يوهانس غيدامو يؤكد للصحيفة أن الشعبين في كلا البلدين هم آخر من يرغب في خوض حرب جديدة لعلمهم بتكلفتها البشرية الباهظة التي حصدت مئات الآلاف في صراع تيغراي الأخير، فإن التحليلات الواردة في المقال، ومنها ما نقلته عن «مجموعة الأزمات الدولية»، تحذر من أن أي تحرك مفاجئ لأي طرف قد يؤدي إلى تصعيد سريع وخارج عن السيطرة.

وأشار التقرير إلى التناقض بين تصريحات آبي أحمد السلمية والعروض العسكرية التي تُظهر جنوداً إثيوبيين يحطمون الجدران للوصول إلى سفينة تحمل اسم «عصب إثيوبيا»، وهو ما يعكس إصراراً قد يدفع المنطقة نحو مواجهة دامية أخرى.

المصدر: كريستيان ساينس مونيتور

من جراب الرأي بنثر الحكمة ..عبدالله رزق صوت العقل في زمن الفوضى

« أؤرخ لنفسي ببداية تعلقي بالإطلاع والقراءة، هكذا تعرفت على نفسي كقارئ نهم.»

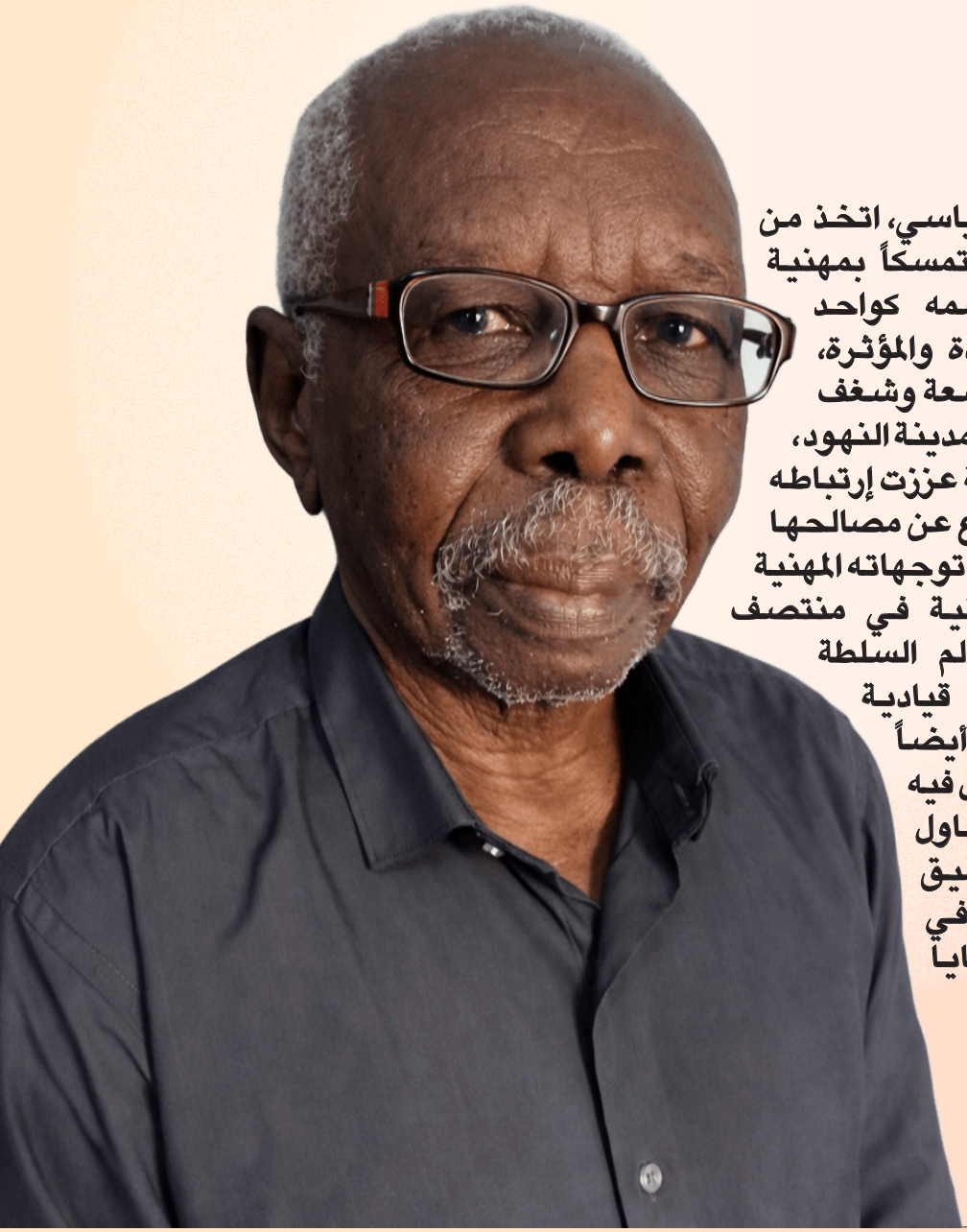

حوار: رحاب فضل السيد

هو كاتب صحفي ومحلل سياسي، اتخذ من الضمير الإنساني حبراً له، متمسكاً بمهنية واستقلالية صارمة، برز اسمه كواحد من الأصوات التحليلية الناقدة والمؤثرة، مستنداً إلى خلفية معرفية واسعة وشغف مبكر بالقراءة منذ السبعينات بمدينة النهود، تفتحت مداركه في بيئة بسيطة عززت إرتباطه بقضايا الطبقة الكادحة والدفاع عن مصالحها ليكون لذلك التأثير المباشر على توجهاته المهنية والفكرية. بدأت مسيرته المهنية في منتصف الثمانينات متدرجاً في سلالم السلطة الرابعة من محرر إلى مواقع قيادية بصحف مختلفة، كما استطاع أيضاً أن يصنع «جراباً للرأي» لم يبخل فيه على جمهوره من القراء من تناول الأحداث اليومية والتحليل العميق للواقع السياسي و البعد الثقافي مقدماً النصح والرأي في قضايا البلاد العامة.

- «الاستقلالية والحياد السياسي هما شروط نزاهة الصحفي.»

حدثنا عن النشأة والبيئة الإجتماعية التي شكلت بدايات عبد الله رزق؟

يقال إن الشخص الذي يقرأ كتيراً ينمي ملكة الكتابة لديه، أنا أؤرخ لنفسي ببداية تعلقي بالإطلاع والقراءة ، هكذا تعرفت على نفسي كقارئ نهم، خلال فترة الدراسة بالمرحلة المتوسطة ، في بداية السبعينات بمدينة النهود .وفي هذه الفترة المهمة من تاريخ السودان التي شهدت نوعاً من أنواع التطور السياسي ، ساهم في تشكيل وعيي السياسي والفكري والثقافي واهتماماتي في هذه المجالات التي لازمتني لاحقاً وقد بدأت اهتماماتي بالكتابة في القضايا العامة التي كانت مدخلي للصحافة الورقية والحائطية التي شاركت فيها.

نشأت في بيئة اجتماعية بسيطة وكان والدي ناظر قرية في شرق النهود ، ويشتغل بالزراعة المطرية أيضاً، وهذا نمّى لدي الاهتمام بقضايا الطبقة الكادحة والدفاع عن مصالحها كمدخل للإهتمامات السياسية ، التي نتجت عنها في منتصف الثمانينات الالتحاق بالصحف ذات الصلة كمحرر أولاً ثم رئيس قسم وسكرتير تحرير.

كيف كانت بداياتك المهنية في الصحافة؟

تجاربي السابقة للرأي الآخر أتاحت لي الدخول لمهنة الصحافة، مزوداً بخبرة كافية لكن في جريدة «الرأي الآخر»عُرفت كصحفي محترف من خلال عمود يومي كنت أكتبه تحت عنوان «جراب الرأي» ، يتناول بالتحليل الراهن السياسي في تطوره اليومي ، أكثر من أي عمل تحريري آخر . وكان ذلك في الفترة من العام 97 حتى 2004 ، حيث شغلت بالجانب النقدي والبعد الثقافي للسياسة، بجانب ملاحقة الأحداث اليومية .وهذا ما أكسبني جمهوراً كبيراً من القراء والصحفيين الذين ينظرون لي الآن كصحفي مؤثر ومعلم. وتكاد تكون هذه المرحلة هي الميلاد الثاني لدخولي مهنة الصحافة، مع أن تجربتي في الرأي الآخر، قد سبقتها تجارب أخرى، اكسبتني من الخبرات ما لابد منه .

كيف تنظر الآن إلى البدايات التي ساهمت في تشكيل وعيك ؟

تعتبر السبعينات من القرن الماضي فترة مهمة. فقد شهدت جملة من التطورات على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي . من ذلك أن اليسار بلغ إحدى ذراه. وبلغ الاستقطاب بين معسكرين اليمين واليسار، في كل مجال ، وطنياً وإقليمياً وعالمياً، مداه . وشهدت الفترة أحد الأحداث ذات المغزى، التي وجدت لها مكاناً في إبداع وردي : «لقاء ناصر ، لقاء ياسر وقذافي ونميري «. وهو حدث ساهم في تعميق الرؤية وتحذير الوعي وتوسيع نطاقه. لم أكن بعيداً عن تأثيرات مثل هذه المتغيرات. غير أن ذلك التغير وما رافقه من تطور جرى، على مستوى الوعي، والإدراك ، والقدرة على رؤية الأوضاع بشكل أفضل، ومختلف . مع إنه لم يكن على حساب المهنة التى ظلت الاستقلالية والحياد السياسي بعضاً من شروط نزاهتها في القيام بدورها الرسالي. وقد بلغ الإلتزام بهذا المعيار من النزاهة حداً جعل صحيفة ذا نيويورك تايمز الأمريكية تمنع، في ميثاقها المهني، محرريها من التعاطي مع السياسة، مما يمكن عده انتهاكا لبعض الحقوق الإنسانية للصحفي. ومع ذلك فقد استقر الرأي على اعتبار الانتماء الأول للصحفي هو الانتماء للشعب، والتزامه الأول هو تجاه الحقيقة .

لكن الصحافة السودانية لم تكن بعيدة عن السياسة؟

يمكن التقرير بأن تاريخها هو امتداد للتاريخ الوطني واذا كان قد راج تلخيص التطور السياسي للبلاد منذ الاستقلال في مقولة: (انقلاب عسكري – انتفاضة شعبية – انقلاب عسكري ..الخ) ، فإن ما يقابل هذه المقولة في التطور السياسي للصحافة كانعكاس للسياسة وامتداد لها، يمكن اقتراحه في مقولة مناظرة تتمثل في: (شمولية – تعددية – شمولية ...الخ).

ما التأثير المباشر لهذا التطور المرتبك؟

نتج عن هذا التطور المرتبك للصحافة، ما عرف بانقطاع التواصل بين الأجيال ، بحيث أصبح لكل عهد سياسي صحفيوه، ولكل زمان آية أو ايديولوجياه .وبداية من صفر سياسي

مَن مِن الشخصيات التي تأثرت بها في مجالك المهني؟

لا أذكر شخصية محددة كان لديها تأثير عليّ كمثال، اتعرفت على نفسي كشخص مستقل اتخذ خياراته بدون تأثيرات مباشرة من أشخاص آخرين، اطلعت على مختلف الكتب في

-«تاريخ الصحافة السودانية يعكس الانقطاع بين الأجيال والصراعات السياسية المستمرة.»

الأدب السياسي والشعر والثقافة وتعرّفت على قوس واسع من الأفكار المختلفة ويعتبر هذا أكبر مؤثر، كما يمكن القول أن كُتاباً بعينهم كان لهم قدر من التأثير لاطلاعي بشكل مبكر على مؤلفاتهم مثل طه حسين وتوفيق الحكيم ونزار قباني وشعراء الأرض المحتلة وأبو الطيب المتنبي وشكسبير وجورجي زيدان ونجيب محفوظ وغيرهم. ونتيجة لولعي بالقراءة والاطلاع، يمكنني القول بأن الكتاب، كان له أكبر الأثر في تكويني أكثر من أي شخص.

كيف يمكن الجمع بين الاستقلالية منهج مهني، وبين السياسة كموقف ورؤى للصحفي؟.

لقد أفرز التطور السياسي والاجتماعي للبلاد صحفاً حزبية وأخرى غير حزبية «مستقلة» كما وجدت في ظل الشمولية صحف موالية للنظام الحاكم، التي يتمحور دورها في الترويج للنظام والدفاع عنه وتسويق سياساته، أكثر من ا هتما مها بالتنوير ورفع منسوب الوعي الوطني لدى قطاعات الشعب المختلفة، يرتبط عمرها بعمر النظام. وقد راج تعميم في الأوساط الصحفية والسياسية يعضد المنحى المستقل للصحف، في مقابل الصحافة الحزبية. فمن واقع التجربة المعاشة، وعلى قصرها قياساً بعمر الأنظمة الديموقراطية التي تدعم التعددية، فإن بعض الصحافة المستقلة التي تضمر شيئاً من الولاء لحزب ما، قد أفادت الحزب المعني أكثر مما فعلت صحيفته الناطقة باسمه، أو لسان الحال. وهذا يتضح من أن صحيفتي أكبر حزبين في البلاد، لم تكونا من صحف المقدمة .

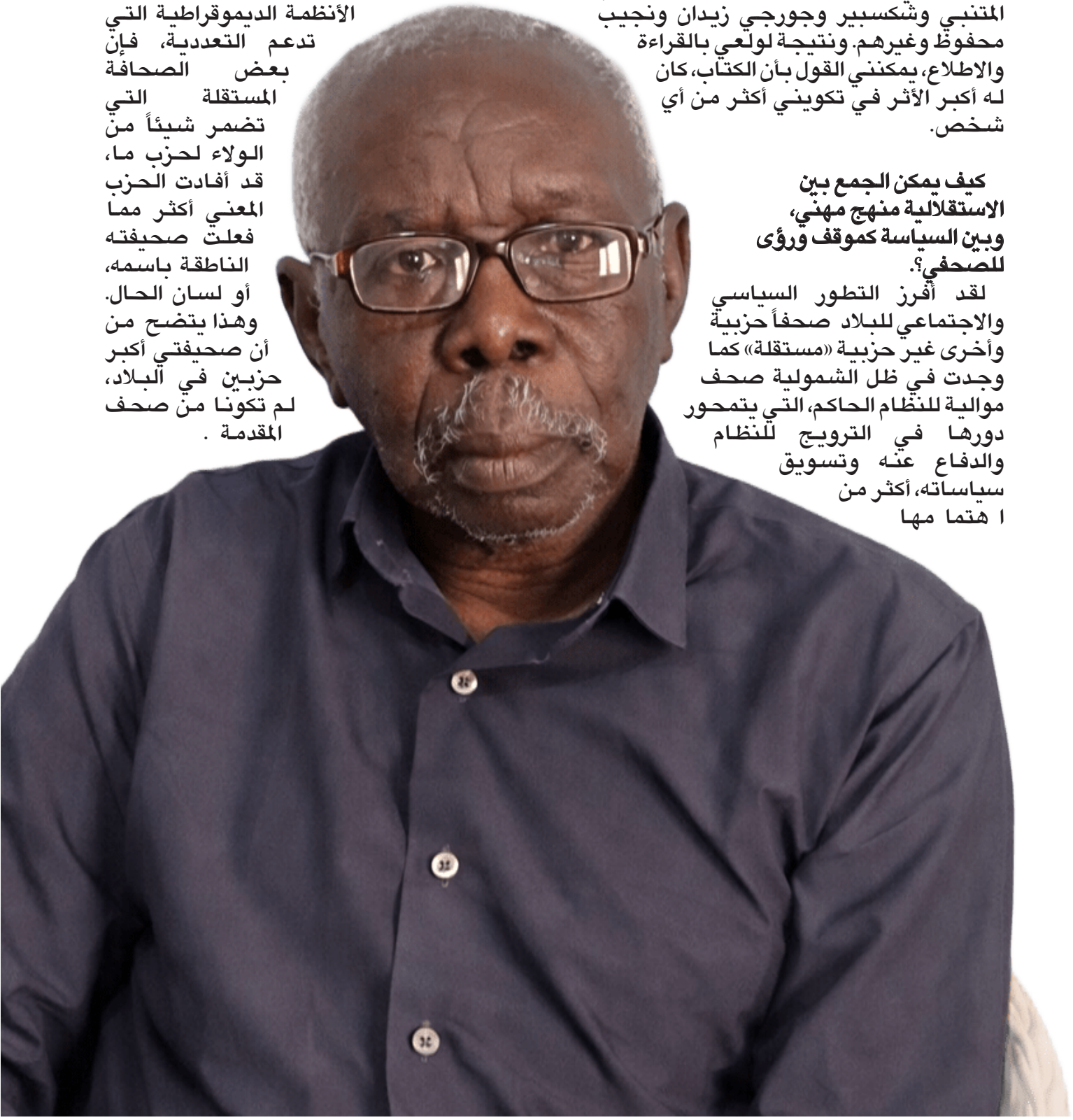

-«أي حرب مصيرها أن تتوقف، إما بانتصار أو فتور الطرفين أو تدخل قوى خارجية.»

أين تقف الصحافة الآن، وما دورها الوطني في ظل هذا الاستقطاب الحاد؟

الصحافة تعمل في حدود امكاناتها ومما أتيح لها من حريات بداية من فترة الاستقلال، والصحافة عكست مدى عدم استقرار البلاد منذ عام 56 ولها مشاكلها الخاصة بها مثل انقطاع الأجيال والافتقار للتأهيل و التدريب والتمويل وتدهور قيمة العملة المحلية وارتفاع تكلفة الانتاج، وشح الاعلان، مروراً بفترة الإنقاذ التي صادرت الصحف حتى حرب إبريل 2023 وما صاحبها من تدمير للمؤسسات الإعلامية، وبنيتها التحتية وتهجير الصحفيين ضمن ملايين المواطنين، كل هذه الإشكالات شكلت عائقاأمام الصحافة للقيام بدورها بشكل كامل. ومواكبة التطورات العالمية في المجال، خصوصاً، ثورة تكنولوجيا الاتصال.

لماذا فشلت القوى السياسية في وقف الحرب؟

القوى المدنية لم تستطع إيقاف الحرب لأنها تعتمد على أدوات مدنية، وسلمية مثل الخطابات والندوات والتعبئة السياسية والإضرابات، وهذه الأشكال ماعاد ممكنا ممارستها من الداخل في ظل الحرب التي تعتمد أطرافها على البندقية، لذلك فقدت القوى المدنية ميدانها الذي تعمل فيه وعجزت عن إيقاف الحرب طالما لم تحمل ذات السلاح. هنالك جهود مدنية مبذولة سيكون لها أثرها مهما تأخرت، لأن الحرب لابد أن تتوقف لأنها ليست من طبيعة الأشياء أو من متطلبات الحياة.غير أن عمليتي الحرب والسلام تتأثران بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية. فمن شأن الصراع الأمريكي- الإيراني، على سبيل المثال وانشغال المجتمع الدولي به، يمكن أن يتسبب في تأخير استكمال عملية السلام في السودان.

لماذا الصراع الأمريكي – الإيراني بالذات؟

لأن عملية السلام ، أصبحت ، ومنذ حين من الدهر مرتهنة بجهود واشنطن وحلفائها وقد مرت مياه كثيرة تحت الجسر منذ أن استجاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لطلب ولي العهد السعودي محمد بن سلمان لإطفاء نار الحرب في السودان . غير أن واشنطن لم تكن بعيدة عن الشأن السوداني، تكاد مبادرتها السلمية أن تكون الوحيدة العاملة في الساحة لذلك وجدت قدراً كبيراً من التأييد . لكن المساعي التي ظلت تقودها واشنطن وحلفاؤها لم يحالفها النجاح لافي استعادة مسار الانتقال الديموقراطي بقيادة مدنية ولا في ايقاف الحرب .

كما أدت أزمات فنزويلا وأوكرانيا وغزة وإيران إلى تأخير أزمة السودان في ترتيب أجندة البيت الأبيض ومفهوم السلام لدى ساكن البيت الأبيض، فدونالد ترامب الذي حرص

-«الحرب الراهنة وليدة الصراع على السلطة وتراكم التناقضات بين الأطراف.»

على تقديم نفسه كرجل سلام، لم يخل من أجندة حربية وتبين أنه مشعل نيران حروب أكثر منه إطفائي. وقد يصطدم نزوعه الحربي مع تطلعات شعب السودان في سلام دائم ينزع جذور الحرب، ثمة تجربة ماثلة يتعين التوقف عندها لفهم جوهر سلام ترامب الذي ينتظره السودان، فقد وقع رئيسا الكونغو الديموقراطية ورواندا في واشنطن مؤخراً، اتفاقاً للسلام، بحضور دونالد ترامب، وغياب حركة إم23 ، التي تقاتل الحكومة الكونغولية، ولكن قبل أن يجف حبر التوقيع، استؤنفت القتال في شرقي الكونغو الديموقراطية.

هل نتوقع أن تنتهي الحرب الأمريكية - الإيرانية قريباً؟

مصيرها أن تتوقف خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تلمح لذلك فهي لاتنتظر منها تحقيق إنتصار عسكري ولا ترغب في إعادة تجربتها في أفغانستان.

برأيك ماهي أسباب حرب 15 إبريل؟

الحرب الراهنة وليدة الصراع على السلطة بين طرفين كانا يشكلان جزء منها حتى 15 إبريل عندما تطورت التناقضات بينهما واتجها لحسم هذا التنافس عسكرياً، هذه من الأسباب المباشرة على الرغم من أن كثيرا من السودانيين يرون أن هذه الحرب لاتختلف عما سبقها من صراعات سياسية وإقتصادية واجتماعية منذ الاستقلال مع وجود جوانب منها متعلقة بغياب العدالة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية.

ما تداعيات وتأثير الحرب على الدولة والمجتمع؟

هذه الحروب في سابقتها أدت لإنفصال جنوب السودان، وهذا الخيار قد يصبح مصير أجزاء أخرى من السودان مثل الشرق وإقليم دارفور لذلك فان تأثيرها السلبي على الوحدة الوطنية قد يكون كبيراً.

من هم الفاعلون والمؤثرون خارجياً في هذه الحرب؟

الحرب تعتمد على السلاح والجهات التي تصنّعه وتبيعه، أطراف في الحرب. فالاطراف الفاعلة فيها لاتصنع السلاح بل تستورده من الخارج، فالقوى التي تسوّق السلاح لها مصلحة في اشعال الحرب واستمرارها، وهذه الجهات قد تكون أفرادا و قد تكون شركات قد تكون دولاً.

أين يقف الإعلام من هذا الصراع؟

الاعلام هو ضحية لبعض الظواهر السلبية التي رافقت الحرب من بدايتها، غياب المعلومات الحقيقية والتضليل الإعلامي وتفشي خطاب الكراهية، ما صعّب على المواطنين التعرف على حقيقة ما يجري داخل البلاد وخارجها والعوامل المؤثرة في ذلك، واتخاذ الموقف السليم مما يجري.

كيف تنظر للإعلام الحكومي الحالي؟

إذا افترضنا وجود إعلام، فأي إعلام لطرفي الحرب هو اعلام موظف لخدمة هذه الأطراف وغير موضوعي ويشكل جزء من الدعاية المضادة وجزء من أدواته.

لماذا ترفض الحرب؟

السلام هو الوضع الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان ويحقق فيه أحلامه وأمنياته ومشاريعه الحياتية، الحرب ليست خيارا، الخيار هو الحياة ومن طبيعة الأشياء إن البشر يفضلون الحياة والسلام ويرفضون الحرب، أنا واحد من هؤلاء.

ماهي فرص السلام في السودان؟

أي حرب مصيرها أن تتوقف إما بإنتصار أحد الطرفين أو فتور الطرفين أو تدخل قوى خارجية، هذه الحرب مهما طالت مصيرها أن تنتهي وتقف كما توقفت الحرب في أفغانستان بعد إنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية بعد 18 سنة، كذلك إنسحاب فرنسا من مالي.

رؤيتك لمستقبل السودان؟

التجارب القاسية التي خاضها السودان أكسبته خبرة تمكنه من إعادة بناء نفسه بصورة أفضل وتجاوز كل العقبات التي مرّ بها وتحويل كل ذلك إلى وعي يحقق تطلعاته ومصالحه.

في هذه الحالة هل يمكن أن نتنبأ بمستقبل مشرق للصحافة؟

من المؤكد أن تواكب الصحافة السودانية هذه المتغيرات وستشكل رافعة مهمة في إضاءة الطريق لمستقبل أفضل للبلاد وللشعب السوداني.

نحو مبادرة وطنية: كيف يصنع الأكاديميون والمجتمع المدني السلام في السودان

محمد الأمين عبد النبي

ملخص

يتناول المقال تحديات بناء السلام في السودان، مؤكدًا أن السلام أكثر تعقيدًا من الحرب، لأنه يتطلب تفكيك جذور النزاع وفهم شبكة المصالح والهويات والهواجس التي تتجاوز المواجهة المباشرة، ويستلزم أدوات معرفية دقيقة وعقول أكاديمية ومجتمع مدني فاعل، وإلا فإن أي محاولة للسلام ستؤجل الحرب فقط.

يستعرض الكاتب التجربة السودانية السابقة، حيث فشلت عمليات التفاوض الرسمية في عهد البشير بسبب غياب إرادة سياسية حقيقية واحتكار السلطة، ما حوّل التفاوض إلى امتداد للحرب نفسها، في حين تمكنت المبادرات المحلية والخبراء المدنيون من إحداث بعض الاختراقات مثل اتفاقية نيفاشا، رغم عيوبها.

يؤكد على أهمية إطلاق مبادرات وطنية غير رسمية يقودها الأكاديميون والمجتمع المدني، لإنتاج حوار آمن وبناء الثقة، وصياغة تصورات للحل بعيدًا عن الاستقطاب السياسي المباشر، مع التركيز على شكل الدولة، والتوازن بين المركز والأطراف، وإصلاح القطاع الأمني، ومسارات العدالة الانتقالية، بحيث تتحول هذه المبادرات إلى بنية تحتية فكرية وسياسية للسلام المستدام.

يخلص الكاتب إلى أن نجاح السلام في السودان يعتمد على دمج المعرفة الأكاديمية والخبرة المدنية لإعادة تعريف الأزمة وطرق حلها، وإنتاج تصور مركب للسلام قادر على تجاوز الانقسامات التقليدية، لأن المبادرات الوطنية الداخلية، عندما تنطلق بوعي وشجاعة، يمكن أن تفتح الطريق لتسوية حقيقية لا تعيد إنتاج الحرب.

في ذروة الحروب، تبدو المعركة وكأنها اختبار للقوة والسلاح، غير أن ما يغيب عن كثيرين هو أن السلام يمثل المعركة الأكثر تعقيداً، والأشد كلفة من حيث الفكر والقدرة على إدارة التناقضات. فالحرب، مهما طال أمدها، تُدار بمنطق الحسم أو الاستنزاف، بينما يُبنى السلام على تفكيك عميق لجذور الصراع، واستيعاب شبكة المصالح والهويات والهواجس التي تتجاوز سطح المواجهة.

إن صناعة السلام تتطلب أدوات معرفية دقيقة، وعقولاً أكاديمية قادرة على التحليل المركب، إلى جانب مجتمع مدني فاعل يمتلك القدرة على سبر أغوار المشهد، وطرح الأسئلة الصعبة التي غالباً ما يتم تأجيلها في زمن الحرب. فالإخفاق في بناء سلام حقيقي لا يعني سوى تأجيل الحرب وإعادة إنتاجها.

ولعل التجربة السودانية تُروى بوصفها قصة إخفاق دائم في مسارات السلام. ففي كواليس التفاوض؛ لم تدخل حكومة البشير معركة السلام بعقلٍ منفتح على احتمالات الاتفاق، وإنما بذهنيةٍ تمرير مواقفها كاملة، وكأن طاولة التفاوض مجرد امتداد لميدان الحرب، لا فضاءً لإعادة تعريف المصالح الوطنية.

فقد روى الدكتور غازي صلاح الدين في كتابه «عبقرية الإخفاق»، فإن تلك المرحلة كشفت كيف تحولت العملية التفاوضية إلى مسار طويل ومثقل بالتعقيدات مكمل للحرب، ويرجع ذلك لصعوبة القضايا وغياب الإرادة السياسية الحقيقية للبحث عن حلول. كانت المواقف تُطرح باعتبارها خطوطاً نهائية، فتعطلت فرص الاختراق، وتراكمت التفاصيل، واستُنزف الزمن. وبهذا المعنى، فشل نظام البشير في معركة السلام مع سبق الإصرار والترصد؛ إذ غابت الأجندة الوطنية الجامعة، وحضر فقط هاجس تثبيت السلطة، فاختلطت الأولويات، وتعقدت المسارات، حتى انتهت المفاوضات إلى ما يشبه الدوران في حلقة مفرغة، لولا تدخل بيوت الخبرة المحلية والدولية لإنتاج إتفاقية نيفاشا بكل عيوبها.

اليوم، ومع اشتداد المعارك وغياب أفق واضح للسلام، تبدو الحاجة أكثر إلحاحاً للاستعداد لمعركة السلام، كمسار يجب التفكير فيه بالتوازي مع الحرب. فهذه المرحلة تستدعي تدخل الأكاديميين، وخبراء التفاوض، وقادة المجتمع المدني، للإجابة عن تساؤلات جوهرية تتعلق بشكل الدولة، وطبيعة التوازنات، وضمانات الاستدامة، بدل الاكتفاء بالسعي نحو تسويات سلطوية قصيرة الأمد.

وفي ظل تعنت الأطراف، وغياب قنوات تواصل فعالة، وتراجع الرؤية الحقيقية لمعنى السلام، تبرز ضرورة إطلاق مبادرة وطنية جادة تعيد تعريف الأولويات، وتنقل النقاش من مربع الصراع على السلطة إلى أفق بناء سلام مستدام. فالمعركة القادمة لن تُحسم في ميادين القتال، بل في قدرة السودانيين على إنتاج تصور عقلاني وشجاع للسلام، قبل أن تفرضه جولة حرب جديدة بشروط أكثر قسوة.

في هذه الحظات، حين تبدو المعارك وكأنها تحسم المصير، تتوارى في الخلفية أسئلة أكثر تعقيداً من الحرب ذاتها. فبين اتساع رقعة القتال، وانهيار مؤسسات الدولة، وغياب قنوات الاتصال الرسمية، يتشكل فراغ سياسي ومعرفي خطير؛ فراغ ينبغي أن تملأه أنماط بديلة أقل ضجيجاً وأكثر قدرة على كسر الجمود.

ومهما طال أمد الحرب، فإن نهايتها تكون باتفاق سلام، ليصبح التحدي الحقيقي كامناً في كيفية وقف القتال وإدارة ما بعده؛ أي كيفية إعادة بناء علاقة سياسية ومجتمعية داخل دولة لم يعد أي من أطرافها قادراً على فرض استقرار مستدام بمفرده.

لقد أثبتت التجربة السودانية، منذ اندلاع الحرب، أن الرهان على الخارج بوصفه مساراً حصرياً للحل لم ينتج سوى جمود ممتد. فالمبادرات الدولية، رغم أهميتها، ظلت رهينة توازنات خارجية، وتناقضات أجندات، وافتقار إلى فهم دقيق لتعقيدات الداخل السوداني. وفي المقابل، ظل الداخل في حالة انتظار سلبي، يترقب لحظة دولية قد تتأخر، أو تأتي بشروط لا تعكس أولوياته.

في هذا السياق، تبرز أهمية المسار المدني كضرورة وطنية ملحّة لتفعيل قنوات غير رسمية، يقودها أكاديميون وباحثون ومراكز تفكير ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات عامة ذات مصداقية، بهدف خلق مساحات للحوار، وبناء الثقة، وتطوير تصورات للحل خارج القيود السياسية المباشرة. وتكمن أهمية هذا المسار في قدرته على تجاوز الاستقطاب الحاد بين الأطراف المتحاربة، وإعادة بناء الحد الأدنى من الثقة الاجتماعية، وإنتاج أفكار واقعية للحل تنبع من الداخل لا تُفرض عليه.

ذلك أن تعثر المسارات الرسمية يعود إلى غياب مركز قرار موحد داخل الأطراف المتحاربة، وانعدام الشرعية السياسية والمؤسسية، وارتباط بعض الفاعلين بحسابات عسكرية قصيرة

المدى، فضلاً عن انفصال المبادرات الدولية عن البنية الاجتماعية والسياسية المحلية. وهذه العوامل مجتمعة تجعل أي مبادرة رسمية او خارجية قابلة للانهيار عند أول اختبار.

إن إطلاق مبادرة وطنية في هذه المرحلة مهمة لا تقبل التأجيل؛ فلا وقت لانتظار الأطراف المتحاربة لإنتاج مقاربة «ففاقد الشيء لا يعطيه» كما لا يمكن التعويل الحصري على الوسطاء الخارجيين. مبادرة قد لا تستهدف التفاوض المباشر، بقدر ما تركز على بناء بنية تحتية فكرية وسياسية للحل، عبر إنتاج رؤية وطنية مشتركة، وتحديد مبادئ أساسية لما بعد الحرب، لا سيما شكل الدولة، والعلاقة بين المركز والأطراف، وإصلاح القطاع الأمني، ومسارات العدالة الانتقالية.

كما تشمل خلق مساحات حوار آمنة من خلال لقاءات غير رسمية تضم ممثلين غير معلنين أو غير رسميين من مختلف الأطراف، بما يسمح بطرح أفكار دون كلفة سياسية فورية، وإعادة تعريف المصالح بنقل النقاش من سؤال «من ينتصر؟» إلى «كيف يمكن للجميع تجنب الانهيار الكامل؟»، فضلاً عن بناء شبكات ثقة طويلة الأمد، وهي العنصر الأكثر ندرة والأكثر أهمية، خصوصاً في سياق تفكك اجتماعي عميق.

تشير تجارب دولية عديدة إلى أن التحولات الكبرى لا تبدأ من طاولات التفاوض الرسمية، بل من مساحات غير رسمية تُختبر فيها الأفكار

وتُبنى فيها العلاقات. وما يميز هذه المساحات هو المرونة، والقدرة على التراجع، وإمكانية إشراك أطراف لا يمكنها الظهور في العلن. وفي السودان، تزداد أهمية هذا النهج لأن القنوات الرسمية، فضلاً عن كونها معطلة، أصبحت جزءاً من الأزمة نفسها.

إن أخطر ما في الحالة السودانية اليوم ليس الحرب في حد ذاتها، بل الاعتياد عليها؛ إذ حين يتحول الصراع إلى وضع طبيعي، تتراجع الإرادة السياسية والمجتمعية لإيجاد مخرج. وهنا تحديداً تكمن أهمية التحرك الآن، لا بعد توقف القتال. فالمبادرات التي تُبنى في زمن الحرب، حتى لو بدت هامشية، هي التي تكون جاهزة عندما تنفتح نافذة الحل، أما انتظار نضوج الظروف فغالباً ما يكون وصفة لضياع الفرص.

وقد أثبتت التجربة السودانية نفسها أن المبادرات الوطنية قادرة على كسر الجمود حين تتعطل السياسة الرسمية؛ إذ شكّلت ورشة نقابة المحامين السودانيين، التي انعقدت في أعقاب انقلاب 25 أكتوبر 2021، نموذجاً عملياً على قدرة الفاعلين المدنيين على فتح مسار سياسي في لحظة انسداد كامل، حيث نجحت في جمع طيف واسع حول مشروع دستوري انتقالي، وأعادت تعريف النقاش من صراع على السلطة إلى بحث في أسس الشرعية وإعادة بناء الدولة. وهو ما يؤكد أن المبادرات المنبثقة من الداخل يمكن أن تؤدي دوراً تأسيسياً يتجاوز وزنها المؤسسي ويمهد فعليًا لأي عملية سياسية لاحقة.

ومن نافلة القول إن قضايا الحرب والسلام تتطلب إنتاجاً معرفياً يكشف ديناميكيات التنافس على الموارد، وتعقيدات الترتيبات الأمنية، وهشاشة المصالحات الاجتماعية. فالنزاع ليس مجرد مواجهة عسكرية، بل منظومة متشابكة من الاختلالات التي تعيد إنتاج العنف كلما تُركت دون معالجة منهجية؛ فالعنف كالماء يبحث دائماً عن منفذ، سواء في أطراف الهشاشة أو في قلب المراكز الحضرية، ما يجعل تجاهل هذه الديناميكيات مدخلاً لانفجارات جديدة يصعب احتواؤها. وهنا يبرز الدور الحاسم للأكاديميين وقادة المجتمع المدني في تصميم مقاربات علمية للاحتواء والتصالح، تستند إلى تحليل دقيق لطبيعة النزاع وتوازناته، وتعيد توجيه الجهود نحو منع تفكك الدولة.

وفي هذا الإطار، يصبح التفكير في بناء إستراتيجية قومية جديدة للسلام مرهوناً بقدرة النخب على طرح الأسئلة الصحيحة قبل تقديم الإجابات: هل يُبنى السلام عبر توازن مدروس بين المسارين الداخلي والخارجي؟ ما القضايا التي ينبغي طرحها؟ من هم الفاعلون الحقيقيون الذين يجب إشراكهم؟ وهل يقتصر ذلك على من يمتلكون شرعية سياسية رسمية، أم يشمل أيضاً من يمتلكون تأثيراً اجتماعياً فعلياً؟ وكيف يمكن إعادة إدماج المتحاربين في مسار سياسي دون اختزال ذلك في معادلة أمنية صرفة؟ مثل هذه الأسئلة، حين تُطرح ضمن أطر بحثية ومجتمعية جادة، تتحول إلى أدوات لإعادة تعريف الأزمة وطرق حلها.

وعليه، فإن الدور الأعمق للأكاديميين وقيادات المجتمع المدني يكمن في قدرتهم على دمج المسارات المتعددة ضمن رؤية كلية واحدة، تتجاوز الانقسامات التقليدية بين الداخل والخارج، وبين الرسمي وغير الرسمي، وتعيد صياغة عملية السلام بوصفها عملية مركبة تتطلب تنسيقاً عالي المستوى بين مختلف الفاعلين. فبدون هذا الجهد التركيبي، تبقى فرص السلام رهينة التناقضات، أما حين يتوفر هذا الإطار، فإن تراكم المعرفة والخبرة يمكن أن يتحول إلى قوة دافعة تفتح الطريق نحو تسوية أكثر تماسكاً واستدامة.

ولا يمكن فهم أي أفق حقيقي للخروج من الأزمة السودانية دون التوقف عند الدور التأسيسي الذي لعبه الأكاديميون، وعلى رأسهم أساتذة الجامعات، في صياغة الرؤى السياسية ومقاربة جذور النزاع بعيداً عن الشعارات والتجاذبات. فقد مثّلت هذه النخبة، عبر عقود، العقل التحليلي الذي أنتج مفاهيم الدولة والانتقال والعدالة، وأسهم عبر دوائر الخبرة في بلورة عدد من المبادرات التي تحولت لاحقاً إلى مداخل فعلية لعمليات السلام، مثل وثيقة الدوحة ووثيقة هايدلبيرغ، وغيرها من المسارات التي لم تكن لتتبلور لولا التراكم المعرفي والبحثي الذي سبقها.

إن معركة السلام في السودان تُكسب بالإرادة السياسية وبقدرة العقول على إنتاج معرفة تقودها، وبشجاعة المجتمع المدني في فتح مسارات بديلة حين تنغلق الأبواب الرسمية. فحين تتعطل السياسة، يصبح التفكير المنظم هو خط الدفاع الأخير، وربما الفرصة الأولى لبناء سلام لا يعيد إنتاج الحرب، بل يضع حداً لها.

لجان التفكيك..
تجارب مماثلة تمثل دروس وعبر

الهادي الشواف

ملخص

يتناول المقال تجربة لجنة تفكيك نظام الإنقاذ في السودان، التي تأسست عام 2019 لتفكيك نفوذ حزب المؤتمر الوطني والإخوان المسلمين في مؤسسات الدولة، ومصادرة الأموال والممتلكات غير القانونية، وضرب الواجهات العسكرية والسياسية المرتبطة بالنظام السابق. رغم الانتقادات القانونية والسياسية، تعتبر اللجنة أداة مهمة إذا أعيد تفعيلها بشكل قانوني وشرعي.

يستعرض الكاتب تجارب دولية مماثلة، مثل جنوب أفريقيا وليبيريا وسيراليون ورواندا، حيث ساعدت لجان الحقيقة والمصالحة على تفكيك نفوذ الأنظمة السابقة أو الميليشيات، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، وإعادة دمج المجتمع المحلي، ما أعاد الاستقرار ومنع عودة الصراعات. هذه التجارب تقدم دروسًا مهمة للسودان حول دمج العدالة والمصالحة، وملاحقة القيادات المتورطة في الفساد والانتهاكات.

يشير إلى أثر استئناف عمل اللجنة في المرحلة الراهنة، حيث يُتوقع أن يقلل من قدرة الحركة الإسلامية على تمويل الحرب وتحريك الميليشيات، ويضعف نفوذها السياسي والاجتماعي، خاصة إذا تم دعم اللجنة بالتعاون الدولي وجمع معلومات دقيقة عن مصادر التمويل والواجهات العسكرية والسياسية المرتبطة بالنظام السابق.

يخلص الكاتب إلى أن نجاح اللجنة يعتمد على توفر أدوات تنفيذ قوية، ودعم شعبي وداخلي وخارجي، مع الاستفادة من التجارب المحلية والإقليمية، لتحقيق تأثير فعلي على الحرب وتقليل قدرة القوى الإسلامية على الاستمرار في النزاع، وإعادة المسار الديمقراطي، بينما فشلها سيطيل أمد الصراع ويعزز نفوذ القوى السابقة.

تم تأسيس لجنة تفكيك نظام الانقاذ بموجب قانون تفكيك نظام الإنقاذ في نوفمبر 2019م، بهدف حل حزب المؤتمر الوطني وتفكيك تمكينه في مؤسسات الدولة السودانية، ومصادرة الأموال والممتلكات التي سيطر عليها بطريقة غير شرعية وغير قانونية، والعمل على إنهاء الواجهات واللافتات المختلفة والمتعددة المرتبطة به، رغم الانتقادات التي وجهت للجنة من حيث الشرعية القانونية والسياسية إلا أنها من حيث المبدأ تظل أداة فعالة لتفكيك تمكين النظام البائد، فقط تحتاج إلى إعادة صياغتها بصورة تراعي الجوانب القانونية والشرعية.

وبعد انقلاب 25 أكتوبر 2021م بقيادة عبد الفتاح البرهان أصدر قرار بحلها وإيقاف عملها، وبعد إدراج واشنطن للحركة الإسلامية السودانية ضمن قوائم الإرهاب، عادت اللجنة للعمل من الخارج بقيادة محمد الفكي سليمان في مارس 2026م، لتباشر دورها المهم في محاصرة نفوذ المؤتمر الوطني والإخوان المسلمين، وتفكيك البنية الاقتصادية عبر ما تمتلك اللجنة من قوائم بأسماء الشركات والهيئات التابعة للحركة الإسلامية، لإضعاف قدرتها على تمويل أنشطتها وعلى رأسها تمويل الحرب وإستمرار سيطرتها على مفاصل مؤسسات الدولة، وايضًا تقليل نفوذهم السياسي والاجتماعي من خلال ملاحقة قيادات التنظيم في الولايات والمحليات المختلفة وخارج السودان.

والاهم من ذلك ضرب الواجهات العسكرية من كتائب ومليشيات ومجموعات مسلحة مساندة لها وعلى رأسها كتائب البراء وغيرها من كتائب ذات ارتباط وثيق بالحركة الإسلامية، حيث يتوقع أن يؤدي تفكيك شبكات التمويل والدعم إلى تقليل قدرتها على الاستمرار.

تجارب مماثلة تمثل دروس وعبر

هناك تجارب عديدة في محيطنا الاقليمي تظهر أهمية لجان التفكيك أو العدالة الانتقالية في لعب دورًا محوريًا مهمًا في تفكيك نفوذ أنظمة سابقة، في كل من جنوب أفريقيا وليبيريا وسيراليون، رغم الاختلاف الطفيف بينهما الا انهما في النهاية أدت ذات الدور مما ساعد على إيقاف الحروب أو على الأقل تقليل حدتها، هذه التجارب تقدم دروسًا عملية يمكن أن يستفيد منها السودان في استئناف لجنة التمكين لعملها في هذا الظرف التاريخي والتعقيدات الماثلة.

لجنة إزالة التمكين و محاربة الفساد و استرداد الأموال

ففي جنوب أفريقيا عملت (لجنة الحقيقة والمصالحة) على تفكيك إرث نظام الفصل العنصري عبر كشف الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين، والنتيجة الواضحة والملموسة هي أنها ساعدت على تجفيف نفوذ النظام السابق ومنعت عودة العنف الواسع ورسخت انتقالًا سلميًا إلى الديمقراطية، الدروس المستفاد هو يجب التركيز في التجربة السودانية على كشف الحقائق ومحاسبة القيادات التي افسدت في الدولة والمجتمع ونهبت اموال الشعب دون الانتقام مع دمج المجتمع في عملية المصالحة.

في ليبيريا سعت (لجنة الحقيقة والمصالحة بعد الحرب الأهلية) في التحقيق في جرائم الحرب والانتهاكات الواسعة واعملت على تفكيك شبكات أمراء الحرب بشمل فعال، وهذا العمل الجاد ساهم في محاصرة وتفكيك نفوذ الميليشيات وقاد إلى محاكمات دولية لبعض القادة، مما أضعف قدرة الأطراف المسلحة على العودة للصراع، وبالتالي في التجربة السودانية من الضرورة الاهتمام بالتعاون مع المجتمع الدولي لتجفيف مصادر تمويل الحرب وملاحقة القيادات المتورطة خاصة وأن هنالك قرارات صدرت في حق قيادات من النظام البائد وكذلك بعض قيادات المجموعات المسلحة والمليشيات.

وعملت (المحكمة الخاصة + لجنة الحقيقة) في سيراليون على محاكمة قادة الحرب الأهلية وتفكيك شبكات الميليشيات، وهذا بدوره أدى إلى إضعاف نفوذ «الجبهة الثورية المتحدة»، وأوقفت الحرب عبر الجمع بين العدالة الجنائية والعدالة الانتقالية، وهذا ما يجب من يستفاد

منه سودانيًا في المزج ما بين المحاكمات الدولية واللجان المحلية وهذا يمكن أن يحقق توازنًا بين العدالة والتهدئة.

واما في تجربة رواندا الأكثر تعقيدًا استطاعت (محاكم «الغتشاكا» الشعبية) تفكيك نفوذ المتورطين في الإبادة الجماعية عبر محاكمات شعبية واسعة ومن خلال لجان الحقيقة والمصالحة والاعتراف وكشف الجرائم، وهذه الاجراءات ساعدت بشكل فعال على إعادة دمج في المجتمع ومنع عودة الميليشيات، ومهدت الطريق امام انطلاق رواندا نحو التنمية والاستقرار رغم الانتقادات حول العدالة الكاملة التي تمثل حلم الضحايا في كل مكان، والدرس المستفاد من تجربة رواندة هو أهمية إشراك المجتمعات المحلية في العدالة الانتقالية لتعزيز الشرعية والتقليل من فرص العودة إلى الحرب.

وخلاصة القول أن نجاح لجنة التفكيك في مهامها من خلال هذه التجارب يرتبط بثلاثة عناصر أساسية وهي تفكيك البنية الاقتصادية والسياسية لفلول النظام البائد، ومحاسبة القيادات الفاسدة والتي ارتكبت جرائم حرب وانتهاكات لحقوق الانسان عبر آليات محلية ودولية، بالاضافة إلى الحرص على عدم الافلات من العقاب واعادة الدمج في المجتمع في عملية الحقيقة والمصالحة لضمان قبول واسع واستقرار دائما وعدم العودة والارتداد.

هذه التجارب تظهر أن لجان التفكيك ليست مجرد أدوات قانونية وليست منابر للاستعراض والتشفي، بل هي آليات استراتيجية لاسترداد الحقوق والاموال المنهوبة ومحاسبة المجرمين وضمان عدم الافلات، وإضعاف القوى التي سيطر على مقدرات البلاد وتغذي الحرب، وبالتالي يمكن أن تكون أداة فعالة في السودان إذا دعمها اسناد شعبي واسع وتنفيذ قوي وتعاون دولي فعال.

أثرها على الحرب الحالية والتحديات الماثلة:

الاثر المباشر الذي سوف تحدثه استئناف لجنة التفكيك لعملها هو إضعاف مصادر التمويل عبر تفكيك شبكات المال التابعة للإخوان والمؤتمر الوطني والذي يحد من قدرتهم على تغذية الحرب بالموارد، أضافة إلى ذلك تجفيف الحاضنة السياسية من خلال محاصرة النفوذ السياسي للحركة الإسلامية لتقليل قدرتها على تعبئة أنصارها واستمرار الصراع، وكذلك باعلان اللجنة للتعاون مع الأسرة الدولية لإنهاء الحرب قد يفتح الباب لدعم خارجي في مواجهة تفكيك هذه البنية الصلبة للنظام البائد.

من أهم التحديات التي سوف تواجه اللجنة هي غياب أدوات التنفيذ المباشرة من سلطة قبض وتفتيش وتحفظ ومصادرة، بعض المراقبين يشككون في قدرة اللجنة على تنفيذ مهامها بسبب ضعف البنية المؤسسية ووجود بعض أعضائها خارج البلاد، وكذلك استمرار الحرب والانقسام السياسي الداخلي قد يحد من فعالية اللجنة إذا لم تدعم بسند شعبي واسع.

ولكي تنجح اللجنة في مهامها يجب أن تعمل وبشكل جاد على توفير معلومات كافية وشاملة ومن مصادر متعددة حول مصادر تمويل الحرب ومصادر دعم الحركة الاسلامية وواجهاتها، ومصادرة الشركات والأموال المرتبطة بالنظام السابق أو تجميد حساباتها على الاقل، وملاحقة القيادات والواجهات العسكرية مثل كتيبة البراء أو شل حركتها ومصادر تمويلها، التعاون الفعال مع المجتمع الدولي خاصة بعد قرار تصنيف الحركة الاسلامية لإضعاف التمويل السياسي والعسكري والمالي، العمل على تقليص قدرة الإسلاميين على التعبئة والاستنفار من خلال تفكيك شبكات النفوذ في الولايات المختلفة مع تجفيف مصادر تمويل الحرب، وتقليل قدرة القوى الإسلامية على الاستمرار في الصراع لفتح الباب لتسوية سياسية واسعة توقف الحرب وتستعيد المسار الديمقراطي وتمنع العودة والارتداد للحرب والانقلابات العسكرية.

الخلاصة

استئناف لجنة التمكين يمثل محاولة جادة لإضعاف النظام السابق والحركة الإسلامية عبر ضرب شبكاتهم الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وهو ما يمكن أن يساهم في تقليل قدرة هذه القوى على تغذية الحرب، لكن نجاحها يعتمد على توافر أدوات تنفيذ قوية ودعم داخلي وخارجي وإلا ستظل خطوة رمزية أكثر من كونها عملية وحاسمة.

نجاح لجنة التمكين في استئناف عملها قد يشكل نقطة تحول في مسار الحرب عبر ضرب البنية الاقتصادية والسياسية والعسكرية للنظام السابق، مع مراجعة التجربة بالاستفادة من التجربة السابقة والتجارب الناجحة في المحيط مع تجاوز السلبيات، بينما فشلها سيعزز نفوذ القوى الإسلامية والإنتهازين حولها ويطيل أمد الصراع.

أفق جديد

وفقاً لتقارير البنك المركزي

انخفاض غير مسبوق في صادرات السودان

ملخص

وفقاً لبيانات بنك السودان المركزي، شهدت صادرات السودان في عام 2025 تراجعاً حاداً إلى نحو 2.64 مليار دولار، وهو أدنى مستوى خلال عقد، نتيجة مباشرة لتداعيات الحرب التي اندلعت في أبريل 2023. هذا الانخفاض يعكس انكماشاً واسعاً في النشاط الاقتصادي وتدهور القدرة الإنتاجية، خاصة في القطاعات التقليدية، مما زاد الضغوط على ميزان المدفوعات وسعر الصرف.

تُظهر البيانات اختلالاً واضحاً في هيكل الصادرات، حيث تراجعت مساهمة الزراعة والثروة الحيوانية، مقابل ارتفاع نسبي لنصيب الذهب، ليس بسبب نموه بل لانهيار بقية القطاعات.كما ظلّت الصادرات تعتمد بشكل كبير على المواد الخام دون قيمة مضافة، ما يعكس ضعف التحول نحو اقتصاد إنتاجي متطور.

كان القطاع الزراعي الأكثر تضرراً، إذ انخفضت صادراته إلى 604 ملايين دولار فقط، مع انهيار كبير في المحاصيل النقدية مثل الفول السوداني والقطن، نتيجة تراجع الإنتاج وتعطل سلاسل الإمداد وهجرة العمالة. كما تراجعت صادرات الثروة الحيوانية بفعل القيود الأمنية وضعف حركة النقل، رغم بعض الاستقرار النسبي في الضأن.

رغم تصدّر الذهب قائمة الصادرات بقيمة 1,54 مليار دولار، إلا أنه لم يسلم من التراجع، وأصبح الاعتماد عليه يعكس هشاشة الاقتصاد أكثر من كونه مؤشراً إيجابياً. في المجمل، تكشف هذه المؤشرات عن أزمة هيكلية عميقة في الاقتصاد السوداني، تتطلب إعادة بناء شاملة للقطاعات الإنتاجية لتحقيق التعافي.

بلغت صادرات السودان في عام 2025 نحو 2.64 مليار دولار، وهو أدنى مستوى خلال عقد.

سجّلت صادرات السودان في عام 2025 تراجعاً حاداً، إذ بلغت نحو 2,64 مليار دولار، وهو أدنى مستوى خلال عقد كامل. هذا الرقم لا يعكس فقط ضعف الأداء الاقتصادي، بل يُعبّر عن أثر عميق للحرب التي إندلعت في أبريل 2023، والتي أدت إلى تعطيل واسع في مفاصل الاقتصاد الإنتاجي والخدمي.

ويُلاحظ أن هذا التراجع يأتي في سياق انخفاض عام في النشاط الاقتصادي، وتدهور القدرة الإنتاجية، خاصة في القطاعات التي يعتمد عليها السودان تاريخياً في التصدير، مثل الزراعة والتعدين. ووفقاً لبيانات بنك السودان المركزي، تُظهر أرقام 2025 أن الاقتصاد لم يتعافَ بعد من صدمة الحرب، بل لا يزال في مرحلة انكماش حاد، حيث تراجعت الصادرات من حيث القيمة والتنوع، وهو ما يضع ضغوطاً إضافية على ميزان المدفوعات وسعر الصرف، ويُضعف قدرة البلاد على تمويل وارداتها الأساسية.

هيكل الصادرات

تكشف بيانات بنك السودان أن هيكل الصادرات في 2025 أصبح أكثر اختلالاً مقارنة بالسنوات السابقة. فقد تراجعت مساهمة القطاعات الإنتاجية التقليدية، وعلى رأسها الزراعة، بينما ارتفعت النسبة النسبية للذهب، ليس نتيجة نموه، بل بسبب انهيار بقية القطاعات.

هذا التحول يعكس فقدان التوازن في الاقتصاد، حيث أصبح يعتمد بشكل أكبر على مورد واحد، ما يزيد من هشاشته أمام الصدمات. كما أن تراجع الصادرات الزراعية والحيوانية يعني فقدان مصادر دخل كانت توفّر قدراً من الاستقرار النسبي.

من جهة أخرى، لا تزال غالبية الصادرات في شكل مواد خام، دون تصنيع أو إضافة قيمة، وهو ما يحدّ من العائد الاقتصادي. ويُظهر ذلك أن الاقتصاد لم ينجح في التحول نحو نموذج إنتاجي متطور، بل ازداد اعتماداً على الأنشطة الاستخراجية.

هذا الخلل في الهيكل التصديري يُعد أحد أبرز نتائج الحرب، حيث أدت إلى إضعاف القطاعات الأكثر ارتباطاً بالإنتاج الحقيقي، مقابل بقاء الأنشطة الأقل ارتباطاً بالبنية المؤسسية.

القطاع الزراعي

يُعد القطاع الزراعي الأكثر تضرراً وفق تقرير بنك السودان، حيث انخفضت صادراته إلى نحو 604 ملايين دولار في 2025، مقارنةً بمليار دولار في 2024، و1,68 مليار دولار في 2022.

هذا الانخفاض الحاد يعكس تراجعاً كبيراً في الإنتاج الزراعي، نتيجة خروج مساحات واسعة من الأراضي عن الخدمة، ونقص المدخلات الأساسية مثل الوقود والأسمدة، إضافة إلى تعطل سلاسل الإمداد. كما لعبت الأوضاع الأمنية دوراً كبيراً في تقليص النشاط الزراعي، خاصة في المناطق المتأثرة بالنزاع.

كذلك، أدت هجرة المزارعين والعمال الزراعيين إلى تراجع الكفاءة الإنتاجية، بينما واجهت عمليات الحصاد والنقل صعوبات كبيرة. ويُلاحظ أن هذا التراجع لم يكن جزئياً، بل شمل معظم المحاصيل دون استثناء، ما يعكس أزمة شاملة في القطاع.

ويؤكد هذا الوضع أن الزراعة، التي كانت تمثل ركيزة أساسية للاقتصاد السوداني، أصبحت اليوم أحد أبرز ضحايا الحرب، مع تراجع دورها في دعم الصادرات وتوفير النقد الأجنبي.

المحاصيل النقدية

تُظهر بيانات بنك السودان أن المحاصيل النقدية كانت الأكثر تأثراً داخل القطاع الزراعي، حيث شهدت انهيارات حادة في قيم صادراتها.

الفول السوداني، على سبيل المثال، تراجعت صادراته إلى نحو مليوني دولار فقط في 2025،

تراجعت الصادرات الزراعية إلى نحو 604 ملايين دولار في 2025، بعد أن كانت مليار دولار في 2024.

بعد أن كانت 293 مليون دولار في 2024، و351 مليون دولار في 2022. هذا الانخفاض الكبير يعكس شبه توقف في الإنتاج أو التصدير، نتيجة الظروف الأمنية والاقتصادية.

أما القطن، فقد استمر في التراجع ليبلغ نحو 64 مليون دولار في 2025، مقارنةً بـ 384 مليون دولار في 2022. ويُعد هذا مؤشراً على فقدان السودان لمكانته التاريخية في سوق القطن العالمي، نتيجة الإهمال المزمن الذي تفاقم مع الحرب.

هذا الانهيار في المحاصيل النقدية لا يؤثر فقط على الصادرات، بل يمتد إلى سلاسل القيمة المرتبطة بها، مثل التصنيع الزراعي والتوظيف، ما يزيد من حدة الأزمة الاقتصادية.

صادرات الذهب

رغم أن الذهب تصدّر قائمة الصادرات في 2025، إلا أن بيانات بنك السودان تُظهر أنه لم يسلم من التراجع. فقد بلغت صادراته نحو 1,54 مليار دولار، مقارنةً بـ 1,57 مليار دولار في 2024، ونحو مليار دولار في 2022.

ارتفاع نسبته من إجمالي الصادرات لا يعكس تحسناً حقيقياً، بل يعود إلى تراجع القطاعات الأخرى. وبذلك، أصبح الذهب يشكل العمود الفقري للصادرات، رغم التحديات التي يواجهها القطاع.

تشمل هذه التحديات انتشار التهريب، وضعف الرقابة، وغياب الشفافية، إضافة إلى سيطرة جهات غير رسمية على بعض مناطق الإنتاج. كما أن تقلبات الأسعار العالمية تجعل الاعتماد على الذهب خياراً محفوفاً بالمخاطر.

وبالتالي، فإن الدور المتزايد للذهب في الصادرات لا يمثل تحولاً إيجابياً، بل يعكس اختلالاً في بنية الاقتصاد، حيث يتم تعويض التراجع في القطاعات الإنتاجية بموارد أقل استدامة.

الثروة الحيوانية

سجلت صادرات الثروة الحيوانية تراجعاً ملحوظاً، حيث بلغت نحو 471 مليون دولار في 2025، مقارنةً بـ 535 مليون دولار في 2024، و551 مليون دولار في 2022، وفقاً لبنك السودان.

هذا التراجع يعكس تأثير الحرب على سلاسل الإمداد، خاصة في ما يتعلق بالنقل والتصدير. كما أن الأوضاع الأمنية حدّت من حركة الماشية بين مناطق الإنتاج والأسواق، ما أثّر على حجم الصادرات.

ويُلاحظ انخفاض صادرات الإبل والأبقار، مقابل استقرار نسبي في صادرات الضأن. كما استمرت صادرات اللحوم المذبوحة في التراجع، رغم إعادة تشغيل بعض المسالخ، ما يشير إلى أن التعافي لا يزال محدوداً.

هذا الأداء يعكس أن القطاع، رغم إمكاناته الكبيرة، لم يتمكن من الصمود أمام التحديات، وهو ما يحدّ من دوره في دعم الاقتصاد خلال فترة الأزمة.

اتجاهات عامة

تعكس بيانات 2025 مجموعة من الاتجاهات العامة في الصادرات السودانية، أبرزها التراجع في القيمة الإجمالية، والانخفاض في التنوع، وزيادة الاعتماد على الذهب.

كما تُظهر الأرقام أن الاقتصاد فقد جزءاً كبيراً من قدرته على الإنتاج والتصدير، خاصة في القطاعات المرتبطة بالزراعة. ويُلاحظ أيضاً أن التعافي، إن وُجد، لا يزال جزئياً وغير متوازن.

من جهة أخرى، فإن استمرار انخفاض الصادرات يعني تراجع تدفقات النقد الأجنبي، ما يؤثر على استقرار العملة، ويزيد من صعوبة تمويل الواردات.

هذه الاتجاهات تشير إلى أن الأزمة ليست مؤقتة، بل تعكس تحولاً هيكلياً في الاقتصاد، يحتاج إلى معالجة شاملة تتجاوز الحلول قصيرة المدى.

في المجمل، تكشف بيانات بنك السودان المركزي أن صادرات 2025 تعكس اقتصاداً يمر بمرحلة حرجة، حيث أدت الحرب إلى تراجع حاد في القطاعات الإنتاجية، خاصة الزراعة، مع بقاء الذهب كمصدر رئيسي لكنه غير كافٍ لتعويض الفاقد.

كما أن استمرار التراجع في الصادرات يضع ضغوطاً متزايدة على الاقتصاد الكلي، ويحدّ من فرص التعافي في المدى القصير. ويبدو أن استعادة الأداء التصديري تتطلب أكثر من مجرد تحسن أمني، بل تحتاج إلى إعادة بناء شاملة للقطاعات الإنتاجية.

وبينما تعكس الأرقام واقعاً صعباً، فإنها في الوقت نفسه توفّر أساساً لفهم التحديات ووضع سياسات مستقبلية أكثر فاعلية، إذا ما توفرت الإرادة والظروف المناسبة.

عصام عبدالحفيظ..

كل عمل فني هو دعوة للسلام

حوار : جالا زهاء

في زمنٍ تتكاثر فيه الأسئلة وتضيق فيه مساحات الضوء، يظل الفن أحد آخر المعاقل التي تحرس الذاكرة وتقاوم النسيان. ليس بوصفه ترفًا جماليًا، بل كفعل إنساني عميق يعيد ترتيب الفوضى الداخلية والخارجية معًا. من هذا المنطلق، يأتي حوارنا مع الفنان التشكيلي عصام عبدالحفيظ، الذي لا يتعامل مع اللوحة كمساحة صامتة، بل ككائن حيّ مشحون بالمعنى والتاريخ والإحساس.

تجربة عبدالحفيظ ليست مجرد مسار فني، بل رحلة طويلة من البحث عن الذات، وعن لغة بصرية تتجاوز القوالب الجاهزة، وتمضي نحو تخوم التداخل بين الواقعي والتجريدي. في أعماله، يحضر الأسود والأبيض كخيار جمالي وفلسفي، لا كاقتصار لوني، بل كمساحة اختبار للضوء والظل، وللقدرة على استنطاق الفراغ ذاته. كما تتقاطع في مشروعه الفني عناصر أخرى، كالموسيقى والقصيدة، في محاولة لخلق تجربة متكاملة تتجاوز حدود اللوحة.

في هذا الحوار، يفتح عصام عبدالحفيظ دفاتر تجربته الممتدة لأكثر من ثلاثة عقود، متوقفًا عند محطات أساسية شكّلت وعيه الفني، من اختيار عناوين معارضه ذات الدلالات العميقة، إلى موقفه من الفن في زمن الحرب، ورؤيته لمستقبل التشكيل السوداني. إنه حوار عن الفن بوصفه ذاكرة، ومقاومة، واحتمالًا دائمًا للحياة.

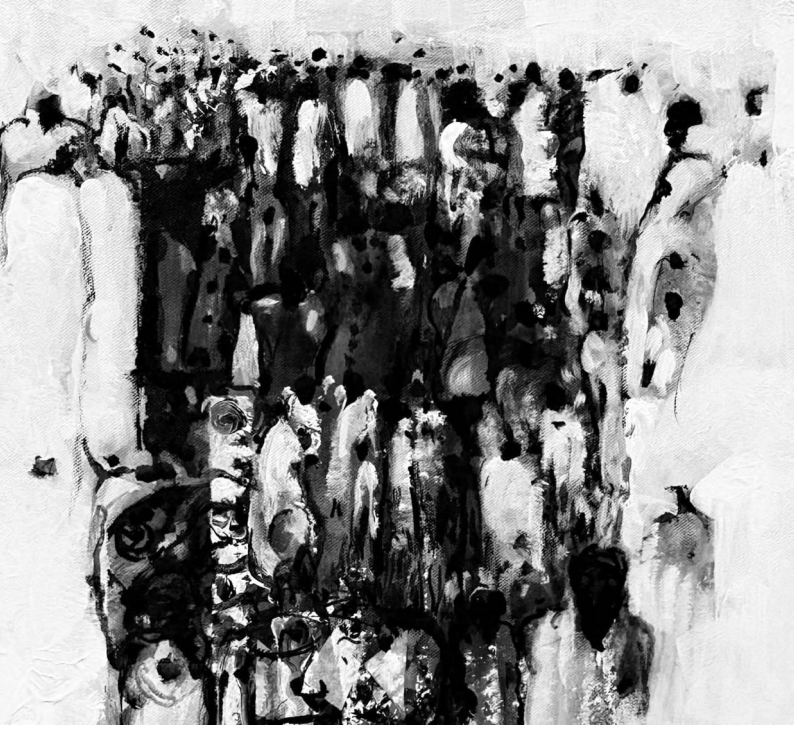

عُرف عنك أن اختيارك لتواريخ معارضك لا يكون اعتباطيًا، هل هذا صحيح؟

نعم، هذا صحيح تمامًا. منذ وقتٍ مبكر، اعتدت أن أختار تاريخًا يحمل دلالة خاصة، وأن أبحث عن اسم للمعرض يوازي النصوص البصرية التي أقدّمها. بالنسبة لي، العنوان ليس مجرد لافتة، بل مدخل أساسي لفهم التجربة.

على سبيل المثال، معرض «10 يناير» ليس مجرد اسم، بل هو تاريخ يحمل معنى عميقًا. فقد اخترناه تخليدًا لذكرى استشهاد طه يوسف عبيد خلال انتفاضة طلاب مدني في يناير 1982. في ذلك الوقت، كنا طلابًا في الكلية، في سنة التخرج، وكنّا في رحلة إلى جبل مرة.

أقمنا أول معرض جماعي لنا في فندق الميريديان بالخرطوم، بمشاركة الفنانين عبد الله الفكي، وأحمد عمر، ومنى الشوربجي، وكان ذلك في الذكرى الأولى لاستشهاد طه – رحمه الله.

من هناك بدأت فكرة التسميات، ولم تعد لاحقًا خيارًا، بل أصبحت ضرورة تسبق التفكير في أي معرض جديد. تكررت هذه الفكرة في عدة معارض، مثل:

«فصول الذاكرة» بالمركز الفرنسي عام 1996،

و»صرخة أزوم» بالمركز الألماني عام 2005،

و»الأسود أجمل» بشمس قالري عام 2008،

و»أسود وأبيض (52)» الذي أُقيم في بيت التراث خلال أيام الثورة،

و»غياب الذاكرة» بداون تاون قالري بالخرطوم عام 2023.

أؤمن أن التسمية تلعب دورًا مهمًا في جذب المتلقي نحو اللوحة، خاصة في ظل ضعف التواصل مع الفنون التشكيلية في مجتمعنا، حيث غالبًا ما يتم التعامل معها بشكل سطحي، مع تراجع دورها في التغيير وبناء الوعي.

وهذا، في تقديري، يعود بشكل كبير إلى غياب تدريس الفنون بعد السلم التعليمي، وتلاشيها تقريبًا منذ تسعينيات القرن الماضي.

هذا المعرض يضم 52 لوحة، وهو في جوهره محاولة لاستدعاء الذاكرة في رحلتها الطويلة؛ ذاكرة رأت وعاشت، ومرت بحالات من السكون والغياب. الأعمال وتواريخها تمتد لأكثر من ثلاثين عامًا، وتتنوع فيها الأساليب، حيث يضم المعرض 16 لوحة بالأبيض والأسود، إلى جانب أعمال ملونة تغطي مراحل مختلفة، وصولًا إلى فترة الحرب وما بعدها.

المعرض في مجمله يوثق لتجربة طويلة في الرسم، وما يؤلمني حقًا أن يُعرض بعيدًا عن السودان.

كما أنني سعيت فيه إلى تحقيق نوع من التكامل بين الموسيقى واللوحة والقصيدة، لذلك كان الإيقاع النوبي حاضرًا طوال أيام المعرض، من خلال أعمال الفنان السوداني النوبي حمزة علاء الدين، وبمشاركة مميزة من الفنانة سير عابدين والموسيقار خليل عمر.

من خلال هذه التجربة، أوجه دعوة مفتوحة لكل المبدعين لخلق مشاريع مشتركة، تفتح نوافذ للحب والسلام.

كيف تصف أسلوبك في الرسم؟ هل هو تجريدي؟

بعد التخرج، كنت متأثرًا كثيرًا بفترة الدراسة، وكنت أحاول البحث عن أسلوب يعبر عني. في تلك المرحلة، اشتغلت كثيرًا على الحبر الصيني

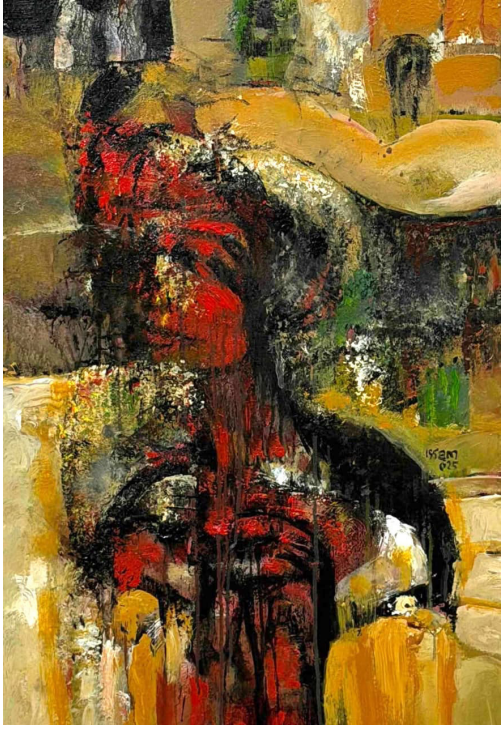

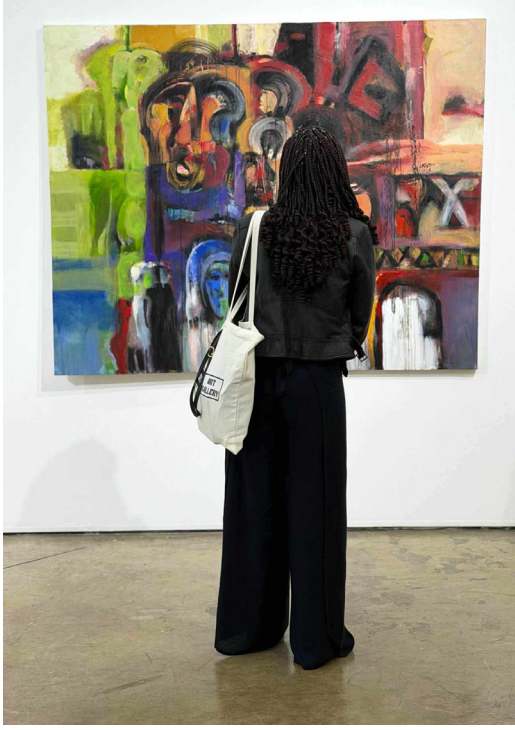

على الورق، وكذلك الألوان المائية.

استمراري في العمل بالأبيض والأسود قادني تدريجيًا إلى اكتشاف مسار خاص، يمكن أن نقول إنه يزاوج بين الواقعية والتجريد. هذا التحول لم يكن سريعًا، بل أخذ مني وقتًا طويلًا من التجريب والتأمل.

مع مرور الوقت، بدأت تتلاشى كل المفاهيم المسبقة، وأصبحت معالجة البياض في حد ذاتها هي التحدي الأكبر؛ كيف يمكن استنطاق الفراغ؟ كيف يتحول الصمت إلى معنى؟

من هنا بدأ حوار مستمر بيني وبين اللون والمساحة، حوار حر وأكثر تعبيرية، لا تحكمه قواعد صارمة، بل يقوده الإحساس والتجربة.

هل يلعب الفن دورًا في إحلال السلام؟

بالتأكيد، يلعب الفن دورًا عميقًا في ذلك. لو أن الدول والأنظمة أولت الفنون الاهتمام الذي تستحقه، وجعلتها جزءًا أصيلًا من الحياة اليومية، لما وصلت المجتمعات إلى هذا الحد من الحروب.

اليوم، في ظل ما نعيشه، أصبحت الفنون بمثابة وسيلة لتضميد جراح الحرب، وبث المحبة رغم الشتات. كل عمل فني، بشكل أو بآخر، يحمل دعوة للسلام.

كما أن للفن دورًا مهمًا في التعافي من الصدمات النفسية (الترومات) التي تتركها الحروب ومآسيها.

ما هو موقف الفن التشكيلي السوداني اليوم؟

الفن التشكيلي السوداني يمتلك صوتًا قويًا ومؤثرًا في المحافل الدولية، وهذا لم يأتِ من فراغ، بل هو امتداد لجهود كبيرة بذلها رواد كبار، مثل إبراهيم الصلحي، وشبرين، وعثمان وقيع الله، وعامر نور، ومحمد عمر خليل، وكمالا إبراهيم إسحاق.

هذه الأسماء وغيرها أسست لحضور مهم، تُرجم في معارض عالمية كبرى، منها معارض في لندن، مثل تلك التي احتضنت أعمال إبراهيم الصلحي، إلى جانب حضور مستمر في صالات أوروبا على مدى أكثر من خمسين عامًا.

اليوم، نرى امتداد هذا الحضور من خلال فنانين مثل حسن موسى وإسلام زين العابدين، وغيرهم كثير ممن يصعب حصرهم.

وعلى مستوى الجوائز، حقق الفنانون السودانيون إنجازًا لافتًا بحصول أكثر من عشرة فنانين على جائزة نوما لرسومات الأطفال، وهو رقم غير مسبوق في تاريخ الجائزة.

ولا يمكن أن نغفل واحدة من أكبر التظاهرات التشكيلية السودانية، وهي معرض «مدرسة الخرطوم» عام 2016، الذي شارك فيه أكثر من 70 فنانًا وفنانة، بإشراف القيّم البروفسور صلاح الجقر، في إمارة الشارقة.

كما أن حضور الفن السوداني يتجلى بوضوح في أفريقيا، في دول مثل مصر، كينيا، المغرب، إثيوبيا، يوغندا، وجنوب أفريقيا.

وقد بدأت متاحف عالمية مهمة في اقتناء أعمال لفنانين سودانيين، من بينهم الفنان صلاح المر من جيل الشباب.

كل ذلك يؤكد أن الفن التشكيلي السوداني، رغم كل التحديات، ما زال حيًا، ومؤثرًا، وقادرًا على الوصول إلى العالم.

العودة إلى ماذا تحديداً

محمد شورة

ملخص

يشير الكاتب إلى أن الحروب في الدول التي تفتقد تعريفها لنفسها ووظائفها وحدود سلطتها، مثل السودان، هي خاتمة منطقية لمسار طويل من الاختلال البنيوي. ما حدث في 15 أبريل يعكس تراكم مشاكل أمنية وسياسية لعقود دون معالجة.

يرى أن الخلل يكمن في تعدد القوى المسلحة خارج الجيش الوطني، والانفلات الأمني، وغياب المؤسسات الدستورية الفاعلة، وتشتت القرار العسكري بين مراكز متعددة، ما يجعل الصدام مسألة وقت لا أكثر.

يوضح أن ما بعد الحرب لا يضمن عودة الحياة إلى طبيعتها، لأن الدولة لم تسيطر فعلياً على السلاح، ولا يوجد قرار موحد، ولا رقابة مدنية، ولا إطار دستوري ينظم العلاقة بين القوة والسياسة. وبالتالي، استمرار الأزمة وارد، والحديث عن «عودة» بلا إصلاح مجرد وهم.

يؤكد أن فكرة «العودة» نفسها محل تساؤل: العودة إلى ماذا؟ اليوم التالي للحرب لا يمكن أن يُصاغ إلا عبر إصلاح جذري في بنية القوة وطبيعة الحكم. من دون هذا التغيير، يبقى الحديث عن نهاية الحرب مجرد توصيف زمني، بينما جذور الأزمة قائمة وتعيد إنتاج نفسها.

في الدول التي تفتقد تعريفها لنفسها - هوية ووظيفة وحدود للسلطة - تُصبح فيها الحروب خاتمة منطقية لمسار طويل من الاختلال البنيوي. ما جرى في 15 أبريل هو تعبير مكثّف عن خلل بنيوي تراكم لعقود دون معالجة، ولا يمكن قراءته خارج هذا السياق. كما لا معنى للحديث عن يوم تالي للحرب ما لم تُعالج الشروط التي جعلتها ممكنة من الأساس.

جوهر هذا الخلل يكمن في تعدد في القوى المسلحة خارج إطار جيش وطني موحد، والإنفلات الأمني الذي أتاح للجريمة المنظمة أن تتحول إلى نمط يومي، والمؤسسات التي تفتقر للمرجعية الدستورية، والقرار العسكري الموزع بين أكثر من مركز داخل البنية الأمنية والعسكرية. في مثل هذا السياق، تجاوزت إحتمالات الصدام كونها فرضية، وأصبحت مسألة توقيت لا أكثر.

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا: ما الذي تغيّر بعد ذلك؟

عملياً، لم تُمسّ الشروط التي تحكم السيطرة على القوة: لا احتكار فعلي للسلاح بيد الدولة ولا تعريف لها، ولا توحيد لمراكز القرار، ولا رقابة مدنية فاعلة، ولا إطار دستوري ينظم العلاقة بين القوة والسياسة. اذن ما أنتج الأزمة لا يزال قائماً، وبعضه ازداد رسوخاً.

بناء على ذلك، فإن الحديث عن عودة الحياة إلى طبيعتها لا يستند إلى واقع موضوعي، لأن «الطبيعي» في أي دولة هو وضوح من يحتكر القوة ومن يخضع لها، وهو ما لا يزال غائباً. ببساطة، الاستقرار يحدث نتيجة لشروط محددة، وهذه الشروط لم تتحقق بعد.

من هنا، لا تبدو المسألة متعلقة بإعلان نهاية الحرب، وإنما بغياب ما يمنح هذه النهاية معنى. فالحروب لا تنتهي فعلياً إلا بإغلاق الأسباب التي قادت إليها، لا بمجرد تراجع القتال أو انحساره في بعض المناطق.

وفي هذا السياق، يبرز سؤال لا يمكن تجاوزه: أين هو اليوم التالي؟

اليوم التالي هو ترتيب جديد يعالج أصل الخلل: سلطة واحدة تحتكر السلاح، مؤسسة عسكرية بقرار موحد، رقابة مدنية فعالة، وإطار دستوري يحدد الصلاحيات ويمنع تضاربها. من دون هذا الترتيب، يظل الواقع والمستقبل معلقين بين هدنة قابلة للكسر وخطاب يطلب من الناس التعامل مع الوضع كأنه مستقر «والحياة بتمشي»، بينما شروط عدم الاستقرار ما زالت قائمة.

عند هذه النقطة، تصبح فكرة «العودة» نفسها محل تساؤل: العودة إلى ماذا تحديداً؟

إن كانت العودة إلى نفس البيئة التي سبقت الانفجار، دون إصلاح حقيقي في بنية القوة أو في طبيعة الحكم، فإن ذلك لا يعني تقدماً بقدر ما هو إعادة إنتاج للأزمة بشروط أكثر كلفة.

فاليوم التالي للحرب لا يُعلن، ولا يُفترض، ولا يُسوَّق له، وإنما يُبنى على تغيير الشروط التي جعلت الحرب ممكنة من الأساس. وما لم يحدث هذا التغيير، فإن الحديث عن «نهاية» يظل مجرد توصيف زمني، والتعويل على استقرار في ظل نفس المعطيات يظل تجاهلاً واستهتار لحقائق قائمة.

يبقى السؤال قائماً، بلا إجابة مقنعة حتى الآن: كيف يمكن الحديث عن يوم تالي للحرب، بينما اليوم الذي سبقها لم ينته بعد؟

رئيس حزب الأمة القومي الخرطوم شرق

السودان بين إعادة التموضع وكسر الشكوك.. هل تكفي الترتيبات الجديدة لطمأنة الإقليم؟

حاتم أيوب أبو الحسن

ملخص

يتناول المقال التحولات الجارية في السودان، مشيرًا إلى أن ما يجري ليس مجرد ترتيب داخلي للحكم، بل محاولة لإعادة تعريف موقع السودان في خريطة إقليمية مضطربة، حيث تُراقب خطواته عن كثب في القاهرة والرياض وأبوظبي بسبب المخاوف من تمدد الإسلام السياسي.

يُبرز الكاتب أن إرث التشابك الطويل بين الدولة وشبكات الإخوان المسلمين يجعل أي تغيير محل شك، إذ يركز الإقليم على من يسيطر فعليًا على القرار، وليس على الوجوه الظاهرة، مع التساؤل عما إذا كانت التغييرات تفكيكًا حقيقيًا أم مجرد إعادة توزيع أدوار داخل نفس البنية.

يشير إلى أن القيادة الحالية، بقيادة عبد الفتاح البرهان، تُعتبر عاملاً مهمًا في إعادة الطمأنينة الإقليمية، لكن تقييمها مشروط بقدرتها على اتخاذ قرارات استراتيجية تؤثر في عمق الدولة، وإلا ستظل الإجراءات سطحية وتكتيكية، ما لا يبعث على الثقة الكاملة في الخارج.

يخلص الكاتب إلى أن نجاح السودان في استعادة موقعه الإقليمي يعتمد على تغييرات فعلية في بنية السلطة وعلاقاتها، وليس مجرد تصريحات؛ فالتحولات الحقيقية، مثل فك ارتباط تدريجي مع شبكات الإسلام السياسي وتعزيز التحالفات العربية التقليدية، هي ما سيخلق ثقة حقيقية، بينما الإبقاء على التوازن الرمادي سيعزز الحذر والعزلة.

ما يجري في السودان اليوم ليس مجرد إعادة ترتيب داخلي لمؤسسات الحكم، بل محاولة لإعادة تعريف موقع الدولة نفسها في خريطة إقليم مضطرب. فكل خطوة في "الترتيبات السيادية" تُقرأ خارج الحدود قبل أن تُفهم داخلها، خصوصًا في عواصم مثل مصر والسعودية والإمارات، حيث لا يزال هاجس تمدد الإسلام السياسي حاضرًا بقوة في تقييم أي تحول سوداني.

المعضلة الأساسية أن السودان لا يبدأ من صفحة بيضاء. إرث طويل من التشابك بين الدولة وشبكات الإخوان المسلمين يجعل أي إعلان عن "إعادة هيكلة" محل شك تلقائي. فالإقليم لا يسأل: من في الواجهة؟ بل من يتحكم فعليًا في مفاصل القرار؟ وهل ما يحدث تفكيك حقيقي أم إعادة توزيع أدوار داخل نفس البنية؟

في هذا السياق، تبرز القيادة الحالية، وعلى رأسها عبد الفتاح البرهان، كعامل حاسم لكن غير كافٍ. فالرجل يُنظر إليه إقليميًا كضامن للاستقرار الأمني، لكن هذا التقييم يظل مشروطًا بقدرته على الذهاب أبعد من التوازنات التكتيكية نحو قرارات استراتيجية تمس عمق الدولة، لا سطحها. الإقليم يريد أن يرى أفعالًا: تغييرات في بنية الأجهزة، تحولات في شبكات النفوذ، وإشارات واضحة بأن السودان لن يكون منصة لأي مشروع عابر للحدود.

المشكلة أن الداخل السوداني نفسه يفرض قيودًا معقدة. فالحرب، والانقسام السياسي، والانهيار الاقتصادي، كلها عوامل تدفع أي سلطة قائمة إلى البحث عن تسويات سريعة، لا مواجهات جذرية. وهذا ما يخلق مفارقة دقيقة: ما يطمئن الداخل عبر إبقاء توازنات قائمة قد يثير قلق الخارج، بينما القطيعة الحادة التي يفضلها الإقليم قد تفتح جبهات داخلية يصعب احتواؤها.

خلال الأشهر القادمة، لن يكون الحكم على النوايا بل على الاتجاه العام. إذا اتجهت السلطة إلى فك ارتباط تدريجي لكنه حقيقي مع شبكات الإسلام السياسي، مع تعزيز علاقاتها مع المحور العربي التقليدي، فقد تبدأ الثقة في العودة، مدفوعة بإشارات عملية لا خطابية. أما إذا استمرت في إدارة توازن رمادي لتقديم تطمينات دون تغيير عميق—فسيظل السودان في نظر الإقليم شريكًا تكتيكيًا يُتعامل معه بحذر. وفي حال تعثرت الترتيبات وعادت السلطة للاعتماد على الشبكات القديمة لضمان البقاء، فإن ذلك سيعمق العزلة ويزيد من كلفة الأزمة.

في النهاية، لا تُقاس التحولات بما يُعلن، بل بما يتغير فعليًا في بنية السلطة. الإقليم لا يبحث عن خطاب جديد بقدر ما يبحث عن سلوك يمكن التنبؤ به. والسودان، إن أراد استعادة موقعه، عليه أن يحسم سؤاله الأصعب: هل يعيد ترتيب الواجهة فقط، أم يذهب نحو إعادة تأسيس الدولة على أسس جديدة؟

أجيال السودان وإهدار التعليم (8)

حين يخرج التعليم من حياة الناس

عثمان يوسف خليل

ملخص

يؤكد المقال أن أزمة التعليم في السودان لا تُفهم بالأرقام وحدها، بل من خلال حكايات الناس، حيث تختفي المدارس من حياة الأطفال في مناطق النزوح، ويتحول الانتظار إلى واقع يومي بلا أفق واضح.

يعرض الكاتب نماذج مؤلمة؛ طفل حُرم من المدرسة لغيابها، وفتاة متفوقة اضطرت لترك الدراسة بسبب الفقر أو انعدام الأمان، ومعلم يواجه ظروفاً قاسية تحاصره مادياً ومعنوياً، في مشهد يتكرر في أنحاء البلاد.

يشير إلى أن خروج التعليم من حياة الناس يعني نشوء جيل بلا أدوات فهم أو مهارات، ما ينعكس سلباً على المجتمع ككل، لأن التعليم ليس مجرد وسيلة للوظيفة، بل أساس الوعي والقدرة على الاختيار وتغيير الواقع.

يخلص الكاتب إلى أن استعادة التعليم تتطلب إعادة الإيمان بقيمته، ودعم المعلم، وإعادة الثقة للأسر، وخلق أمل حقيقي للأطفال، لأن ما يحدث ليس مجرد تراجع، بل تهديد عميق لمستقبل جيل كامل.

في كل مرة نتحدث فيها عن أزمة التعليم، نلجأ إلى الأرقام والتحليل، ونحاول أن نفهم الصورة الكبيرة. لكن الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها، أن هذه الأزمة لا تُقاس فقط بالأرقام، بل تُروى بحكايات الناس.

هناك، بعيدًا عن العناوين، تبدأ القصة.

طفلٌ في إحدى مناطق النزوح، يستيقظ كل صباح دون أن يحمل حقيبته. ليس لأنه لا يريد الذهاب إلى المدرسة، بل لأن المدرسة نفسها لم تعد موجودة. اختفت كما اختفت أشياء كثيرة من حياته، وبقي هو ينتظر... دون أن يعرف ماذا ينتظر.

وفي مكان آخر، فتاة كانت من المتفوقات، توقفت عن الدراسة. ليس لضعفٍ في قدراتها، بل لأن الأسرة لم تعد قادرة على تحمل تكاليف التعليم، أو لأن الطريق إلى المدرسة لم يعد آمنًا. ومع مرور الوقت، يتحول التوقف المؤقت إلى انقطاع دائم، وتتحول الأحلام إلى مجرد ذكرى.

أما المعلم، الذي كان يومًا ما رمزًا للمعرفة، فقد أصبح يقف في مواجهة واقع قاس. راتب لا يكفي، بيئة غير مستقرة، وتقدير يتآكل يومًا بعد يوم. ومع ذلك، يحاول أن يُمسك بما تبقى من رسالته، حتى لا يسقط كل شيء دفعة واحدة.

هذه ليست حالات استثنائية، بل نماذج تتكرر بصور مختلفة في أنحاء واسعة من السودان.

وهنا، يصبح السؤال أكثر إلحاحًا: ماذا يعني أن يخرج التعليم من حياة الناس؟

يعني ببساطة أن ينشأ جيل دون أدوات الفهم. جيل يواجه الحياة بحدسٍ فقط، دون معرفة تسنده، ودون مهارات تحميه. ومع الوقت، لا تتوقف الخسارة عند الفرد، بل تمتد لتشمل المجتمع كله.

التعليم ليس فقط طريقًا للوظيفة، كما يُختزل أحيانًا، بل هو ما يمنح الإنسان القدرة على أن يرى، وأن يختار، وأن يرفض، وأن يُعيد تشكيل واقعه.

وحين يُحرم منه، لا يُحرم من فرصة فقط، بل من طريقة كاملة في النظر إلى العالم.

لهذا، فإن استعادة التعليم لا تبدأ من المباني وحدها، بل من إعادة الإيمان بقيمته. من شعور حقيقي لدى الناس بأن المدرسة ليست رفاهية، بل ضرورة.

نحتاج أن نُعيد الطفل إلى الفصل، لا بالقوة، بل بالأمل. أن يشعر أن هناك مستقبلًا ينتظره إن تعلم، لا فراغًا آخر.

نحتاج أن نُعيد للمعلم مكانته، لا بالكلمات، بل بالفعل. وأن نُعيد للأسرة ثقتها بأن ما تقدمه من أجل تعليم أبنائها لن يضيع.

هذه الحكايات، رغم بساطتها، تقول كل شيء: الأزمة ليست في التعليم وحده، بل في علاقتنا به.

وفي الحلقة القادمة، سنحاول أن نقترب أكثر من سؤال حساس:

كيف أثّرت الحروب والنزوح على شكل التعليم نفسه؟ وهل يمكن بناء نظام تعليمي في بيئة غير مستقرة؟

لأن ما نراه اليوم، ليس مجرد تراجع... بل إعادة تشكيل قاسية لمستقبل جيل كامل..

الإتجاه الخامس

اللغم..من بري لبرلين...

د كمال الشريف

ملخص

ينطلق الكاتب من حادثة انفجار لغم في قلب العاصمة، ليعكس حالة الفوضى والارتباك التي تعيشها المدينة، حيث اختلط الليل بالنهار وانعدمت أبسط مقومات الحياة، حتى باتت التفاصيل اليومية الصغيرة مثار سخرية مريرة وسط الظلام وانقطاع الكهرباء.

يرى أن هذه الحوادث ليست استثناءً، بل نتيجة طبيعية لحرب "قذرة" دارت داخل الأحياء السكنية، مخلفة وراءها دمارًا واسعًا وانتهاكات جسيمة، من قتل ونهب واغتصاب، إلى زرع الألغام وسط البيوت، في مشهد يعكس انهيار القيم العسكرية وتحول الحرب إلى عبء مباشر على المدنيين.

يشير إلى تحذيرات الأمم المتحدة من وجود أكثر من 20 ألف لغم ومخلفات حرب أخرى في العاصمة، إضافة إلى الأثر النفسي العميق على السكان، حيث تصل نسبة الإصابات النفسية إلى 35%، ما يكشف حجم الكارثة الإنسانية الممتدة إلى ما هو أبعد من الدمار المادي.

يختتم بالربط بين "لغم بري" في الخرطوم و"لغم سياسي" محتمل في مؤتمر برلين، محذرًا من أجندات قد تعرقل جهود السلام أو تعيد تشكيل المشهد السياسي والعسكري في السودان بصورة سلبية، بما قد يفتح الباب لتدخلات دولية تعيد رسم مستقبل البلاد.

انفجار لغم بري وكما قال الناس هناك وفي نص العاصمة الكهرباء قاطعة وكما قالت صحفية تلفزيونية

نحن لا نفرق بين الذباب والباعوض ليلاً

ويبدو أن الضبان ع حد قولها أصبح لايعرف كيف ينام ليلاً في العاصمة

اختلطت عليه الامور مابين الليل والنهار في العاصمه..

(انتهي)

وانفجر لغم بري في روايات وصور مختلفة ان انفجر لغم أو غيره من أصوات بقايا الحرب هو أمر طبيعي

لحرب قذره لم تكن بين جيوش في مناطق عسكرية لكنها كانت بين المنازل والحارات والازقة لتكن شاملة القذارة من قتل ونهب واغتصاب وتدمير وزرع ألغام والخ... ما يكون من مارشال عسكري طلب فيها من سكان حي من أعرق الاحياء بضرورة تفريغ منازلهم لانه سوف يدكها دكاً

وحصل هذا

ولكن تأتيك المصيبه من مكتب الأمم المتحدة ومفوضيتها التي احتفل بافتتاح في الخرطوم ومن مفوضها أو موظفها الخاص بعملية الألغام بعد حروب المدن بانهم يتوقعون أن هناك مايزيد عن 20 الف لغم زرعت في مناطق مختلفه في حرب المدن الثلاث (العاصمة) و ذكر المفوض الخاص بالأمر أن مخلفات حرب المدن كبيره وكثيره غير الالغام

وكأنما الرجل يشير إلى احتماليات اخري غير الالغام ...

ومن أخطرها أنواع الأسلحة التي استخدمت والخ آليات حرب المدن القذرة وصولاً لما نادي له وزير الصحة علناً قبل أيام بأن 35% هو حجم الإصابات النفسية التي يعالج منها مواطنين في العاصمة حتى الآن وهذا في المستشفيات بعيد عن الشيوخ ومن يرفض الحضور خجلاً لمراكز الطب النفسي

ولغم بري .. قاد المحللين للغم آخر قد ينفجر في برلين في الأيام القادمه التي يرفض جماعات تدعم استمرار الحرب والنزوح وانتشار الأمراض وانفجار مخلفات الحرب الفنية البشرية المشاركه في مؤتمر برلين او حتى السماح بمناقشات جانبيه لتعديل أوراق المؤتمر

وهذا يعتبر من أخطر الألغام التي سوف تنفجر في وضعيه آلية سلام او حتى آلية انقاذ ملايين الناس في الداخل والخارج وقد يسعي المؤتمر إلى وجود ثغرات في التعامل مع الجيش السوداني بطرق سلبيه وقبيحة

وكان على الجيش أن يفكر حتي ولو عبر وكلاء له في ايصال رسالة إلى جماعة مؤتمر برلين حتي لا ينفجر لغماً آخر هناك يجعل من تصنيف الجيش السوداني

كما صنف جيش بشار الأسد من قبل

وهذا مشروع ممتاز لاحضار قيادة جديده للسودان بمعرفة من يدير حرب العالم الآن

والمهم في آخر المقال

إن الأمم المتحده بخبراتها أعلنت عن ألغام كثر في الخرطوم

وهذا يعتبر من أجندة مؤتمر برلين

....

حد فاهمني!

الشريف الحمدابي... صوت الأرض ولسان الثورة العصي على الانكسار

أحمد عثمان محمد المبارك

ملخص

يقدّم النص الشريف الحمدابي بوصفه نموذجاً للمثقف العضوي الذي نجح في تبسيط الخطاب السياسي وربطه بحياة الناس اليومية، مستفيداً من لغة قريبة من وجدان السودانيين في الريف والحضر، ليصبح جسراً بين الوعي الثوري والمواطن البسيط.

يشير الكاتب إلى أن الحمدابي يعد أيقونة في فضاء المقاومة الرقمية، لا كمجرد صانع محتوى، بل كصوت صادق يعبر عن هموم البسطاء، مستخدماً أدوات بسيطة لكشف الفساد ومواجهة خطاب السلطة، مما جعله ظاهرة وطنية مؤثرة في تشكيل الوعي العام.

يوضح أن قوته تكمن في لغته البسيطة ولهجته المحلية التي تمكّنه من تفكيك القضايا المعقدة وتقديمها بشكل مفهوم، إلى جانب شجاعته في نقد النظام السابق وفضح ممارساته، مع إصرار دائم على أن معركة التغيير تبدأ من الوعي.

يفيد بأنه يقتصر دوره على النقد، بل يحمل مشروعاً واضحاً نحو الدولة المدنية الديمقراطية، مؤمناً بأن إرادة الشعوب قادرة على التغيير، ومجسداً في مسيرته قيم الصمود والوطنية، والدعوة إلى سودان حر قائم على العدالة والقانون.

ظللتُ أتابع كل فيديوهات المناضل والسياسي الحصيف الشريف الحمدابي بشغفٍ لا ينقطع، وفي كل مرة كنت أزداد إيماناً بمدرسة هذا الرجل في الخطاب التحتي البسيط، ذلك النوع من الخطاب الذي نفتقده بشدة في ساحتنا السياسية لمخاطبة أهلنا السودانيين في الريف والحضر بلغتهم التي يفهمونها وتلامس واقعهم. إن الحمدابي لم يكن مجرد متحدث، بل كان جسراً يربط بين الوعي الثوري وبين وجدان المواطن البسيط، وهذا الجسر الرابط هو في جوهره التجلي الحقيقي لدور المثقف العضوي، ذاك الذي لا ينعزل في أبراج عاجية، بل يلعب الدور المحوري في الربط بين العامة وبين قضايا الحكم والسلطة، ليكون لسان حال الشعب أمام الحاكم ومترجماً لتطلعاتهم بلغتهم الأم.

يُعد الشريف الحمدابي أيقونة شعبية فريدة في فضاء المقاومة الرقمية السودانية، فهو ليس مجرد صانع محتوى بالمعنى التقليدي، بل هو صوت الضمير الذي ينطق بلسان البسطاء، والمدافع الجسور الذي اختار الكلمة سلاحاً في وجه آلة القمع والفساد. وفي الوقت الذي تداخلت فيه الأجندات وتعددت المنابر، برز الحمدابي كظاهرة وطنية نابعة من طين الأرض السودانية، مستخدماً هاتفه البسيط وعفويته الصادقة ليهدم عروش الزيف ويفضح مخططات الكيزان ومن شايعهم في تدمير وجدان الشعب السوداني.

إن سر عبقرية الحمدابي يكمن في لهجته بذلك اللسان الشايقي البسيط، الذي لا يحتاج إلى فذلكة سياسية أو مفردات معقدة ليصل إلى قلب المواطن في القطاطي أو الحلال أو أطراف المدن. يخاطبهم بلغة الغبش، يحلل الأحداث السياسية الكبرى بذكاء فطري يحول المعقد إلى مفهوم، مما جعل فيديوهاته مدرسة للتوعية المواطن الذي غُيب طويلاً خلف شعارات زائفة. ولم يتوقف يوماً عن تعرية نظام الإخوان الارهابي، متتبعاً عثراتهم وفسادهم التاريخي، لأنه يدرك أن المعركة الأساسية هي معركة وعي، لذا ظل يفكك خطاباتهم المضللة فيديو تلو الآخر، كاشفاً كيف استغلوا الدين والسياسة لنهب موارد البلاد وإذلال العباد. شجاعته في تسمية الأشياء بمسمياتها جعلت منه بعبعاً يطارد فلول النظام البائد، ومنارة تهدي الحيارى في زمن التضليل الإعلامي.

ولم يكن الحمدابي يوماً مجرد منتقد، بل هو حامل لمشروع الدولة المدنية الديمقراطية، فدعمه للثورة السودانية لم يكن عاطفة عابرة، بل إيمان عميق بأن السودان لا يستحق إلا العدل والمساواة وحكم القانون. هو يرى في الحكم المدني المخرج الوحيد من دوامة الحروب والفقر، وظل يبشر بهذا الفجر القادم في كل إطلالة له، مؤكداً أن إرادة الشعوب من إرادة الله. وتتجلى الدروس المستفادة من مسيرته في تلك الشجاعة الفردية التي أثبتت أن فرداً واحداً يملك الحق والمنطق يمكنه أن يواجه منظومات إعلامية ضخمة، وفي وطنيته العابرة للجهوية والقبلية؛ فرغم اعتزازه بلهجته وهويته، إلا أن همه الأول والأخير ظل السودان الوطن الواحد، مستنداً إلى استمرارية مذهلة، حيث ظل صامداً في أحلك الظروف، ولم تلن عزيمته أو يتراجع عن مواقفه رغم التهديدات والمضايقات.

إن الشريف الحمدابي هو تجسيد للمواطن السوداني الذي لا يقبل الضيم، وهو رجل الثورة الذي لم تلوثه الصراعات الحزبية، بل ظل مخلصاً لتراب هذا الوطن. إن تكريم هذا الرجل يكون بالاستماع لرسائله، وبالتمسك بالحلم الذي ينادي به سودان حر، مدني، وديمقراطي، وبضرورة بروز أصوات حرة ومشابهة تحمل ذات المشعل لتوسيع رقعة الوعي في كل شبر من أرض الوطن. سيظل صوت الحمدابي يتردد في فضاءات الوطن، مذكراً الجميع بأن الحق يعلو ولا يُعلى عليه، وأن ليل الظلم مهما طال، فلا بد من بزوغ فجر الحرية.

من كتابي (جهنم المسرح وفراديسه) السيمفونية او رحل النهار

السر السيد

ملخص

يتناول الكاتب عرض "رحل النهار" الإماراتي الذي قُدم في مهرجان المسرح العربي بالدار البيضاء، مشيداً بتكامل عناصره الفنية والفكرية، حيث ناقش قضية الوطن بوصفه ساحة صراع بين الشعب ومختلف أشكال السلطة.

يوضح أن العرض يركز على ثيمة القهر والاستغلال من قبل سلطات متعددة، مقدماً طرحاً قريباً من المسرح الواقعي الملتزم، لكنه يتجاوز الطرح التقليدي عبر معالجة إبداعية تجعل القضية أكثر تأثيراً وجاذبية للجمهور.

يشير إلى أن العمل اعتمد على بناء غير خطي أشبه بالسيمفونية، مستفيداً من حضور الشعر والسينوغرافيا التي جمعت المتضادات، مما أضفى عليه طابعاً جمالياً خاصاً، كما لجأ إلى السخرية في تصوير السلطة، ليؤكد أن الوطن أكبر من أي سلطة سياسية أو دينية.

يخلص الكاتب إلى أن تميز العرض يكمن في قدرته على تحويل موضوع مباشر إلى تجربة فنية عميقة ومبتكرة، تجمع بين الجماهيرية والجمال دون تسطيح، ما يعكس نجاح فريق العمل في تقديم رؤية مسرحية متفردة.

قُدم العرض المسرحي الاماراتي (رحل النهار) فى امسية 15 يناير على مسرح محمد السادس ضمن العروض المتنافسة في مهرجان المسرح العربى في دورته ال 13 المقامة بمدينة الدار البيضاء بالمملكة المغربية من 10 الي 16 يناير 2023.. العرض من تأليف اسماعيل عبدالله ومن اخراج محمد العامرى ومن انتاج وتمثيل مسرح الشارقة الوطنى_الامارات.

تأسس العرض على حزمة من المرتكزات التقنية والجمالية و الفكرية التى تكاملت في تعميق حضوره فوق الخشبة وتعزيز تأثيره على المتفرجين ويمكن القول أن العرض نهض بصورة اساسية على مقاربة ثيمة الوطن والنزاع فيه.. يتأسس العرض على ثيمة الوطن كمكان لنزاع او لصراع طرفاه الشعب والسلطة والتى في العرض تتبدى في المستعمر، وفي الجنرال، وفي رجل الدين، والمفكر.. هذه السلط باختلاف اساليبها الا انها تشترك في قهر الشعب وفي استغلاله واذلاله.

ثيمة الوطن والنزاع فيه تشعرنا كمشاهدين وكأننا نشاهد عرضاً مسرحياً واقعياً كتلك العروض التى عرفها المسرح العربى في حقبة الستينيات عبر ما عرف بالمسرح الملتزم انذاك.

هذا المعطى الأولي أتاح للعرض فرصة أن يكون جماهيرياً بحسبانه يناقش موضوعاً عادياً ومطروقاً ومن صميم حياة الناس.. موضوعاً يلامس العاطفة السياسية ويفجر الطاقات المكبوتة في الرغبة في الاحتجاج والرفض وفى نفس الوقت مثّل تحدياً له وذلك بسبب أن مثل هذا الموضوع، لم يعد يثير أحداً عندما يطرح بطريقة مباشرة فموضوعات القهر وغياب العدالة وغياب الديمقراطية والحرية وانعدام الخبز والدواء وغير هذا من مطالب الحياة الكريمة، ومع تطور وسائط التواصل الإجتماعي أصبحت تناقش بطريقة لا تخلو من المجاز الأمر الذى يفرض عند مناقشتها ضرورة ابتداع مسار ابداعي مختلف وخلاق كالذى قام عليه عرض (رحل النهار) وتميز به، فالعرض وهو يقارب موضوعاً ذو طبيعة سياسية تحرر من المسار الخطى فى احداثه وشخوصه والذى يقوم على تطور منطقى وذلك لأنه نهض على ما يشبه البعثرة او عدم الانتظام ومما ساعده في هذا، الحضور الكبير للشعر ولشعراء محدثين كأمل دنقل ودرويش وتوفيق زياد واحمد مطر والسياب وغيرهم .. هذا الحضور للشعر فرض على العرض تلك البعثرة التى جعلته يشبه السيمفونية إذ أنه نهض على سينوغرافيا تجمع المتضادات الظلام والضوء .. الأسود والابيض في ازياء الممثلين..الفراغ والامتلاء في فضاء الخشبة.. تكدس الاشياء والشخصيات، وكذلك النهل من الشعر ومن النثر واللعب في كل اتجاهات الخشبة.. هذه البعثرة أو هذا اللا نظام جعل العرض وكأنه «تمثيلٌ» للسلطة لذلك ظهرت الشخصيات التى ترمز للسلطة في الكثير من الاحيان بشكل كركتيرى (الجنرال... رجل الدين..المستعمر).. هذا التمثيل للسلطة والذى اعنى به زحزحتها من أن تكون طرفاً في مقابل الشعب كما في المسرح الملتزم الى أن تصبح مجالاً للسخرية والتهكم وهو ما افصح عن مقولة العرض الكلية والتى هى أن (الوطن) أكبر من أى سلطة كانت عسكرية أو دينية أو حزبية أو طائفية بل وحتى ثورية فمن بعض ما جاء فى العرض " ليس بالسيف يوقد النور".

لذلك كم كان المخرج خلاقاً عندما حلق بالممثلة وهى تتغنى بالوطن وتمجده في سماء الخشبة في دلالة على تسامى الوطن وانه فوق كل سلطة... الشعر والسينوغرافيا هما ما منحا هذا العرض والذى طرح موضوعاً سياسياً مباشراً بأمتياز اختلافه وجماله فقد أكد هذا العرض أننا نستطيع أن نجعل من اليومي والعادي والمباشر أن اختلافاً وجمالاً اذا أحسنا المعالجة وأننا نستطيع أن نصنع عرضاً جماهيرياً دونما اسفاف وتسطيح ولعل هنا تكمن ريادة هذا العرض وتميزه.

تحيتي تأتي صافية لفريق العمل من ممثلين و تقنيين واداريين وللكاتب الكبير إسماعيل عبدالله وللمخرج المتميز محمد العامري.

النص الذي قتل الفنان محمد الامين
قصيدة ،فديتك يا وطن ....

يوسف الغوث

ملخص

يستعرض الكاتب قصة محاولة الفنان السوداني الكبير محمد الأمين تلحين قصيدة هاشم صديق «فديتك يا وطن»، التي حملت في كلماتها عمقاً وجودياً ووجعاً وطنياً، لكنها كانت نصاً ثقيلاً وصعباً على أي ملحن. شعر الأمين أن الكلمات تتجاوز القدرة على تحويلها إلى لحن، وكأنها تختبره بدلاً من أن تسحره.

وفق رواية عازف الأورغ ماهر تاج السر، أمضى الأمين ساعات طويلة في تجريب ألحان مختلفة، لكنه كان يعود دائماً مرهقاً وحزيناً، معترفاً أن النص أصعب من أن يُستوعب بالكامل، رغم حبه العميق له.

لم يمهل القدر محمد الأمين طويلاً، فقد توفي بعد أيام قليلة من محاولاته، تاركاً النص معلقاً بين الوجدان والنسيان. بقيت شذرات موسيقية لم تُسجل، بينما القصيدة نفسها صارت شاهداً على اللقاء الفني الذي لم يكتمل.

يبرز النص العلاقة المقدسة بين الكلمة واللحن، حيث لا تصلح كل الكلمات لأن تُغنى، ولا كل الألحان لأن تُسمع. اليوم، حين تُستحضر «فديتك يا وطن»، يتذكر الجميع فناناً رحل قبل أن يكتمل حلمه، ونصاً ظلّ ثقيلاً بما يكفي ليحمل روح من حاول احتضانه.

في زحام الذاكرة السودانية، حين تختلط الأغنية بالوجع، تظل حكاية النص الذي لم يكمل حلقة من أعذب ما في التراجيديا الفنية...

فليس كل نص يكتب ليلحن، وليس كل لحن يحمل إلى قبر صاحبه.... لكن في حالة الموسيقار محمد الأمين وقصيدة هاشم صديق (فديتك يا وطن) كان النص ثقيلًا بما يكفي ليكون آخر ما حمله الفنان قبل رحيله....

ليس هنالك خلاف في أن الفنان محمد الأمين واحداً من أعمدة الأغنية السودانية الحديثة، بصوته العذب وتوزيعه الدقيق وإحساسه المرهف. وحين وقعت عيناه على قصيدة هاشم صديق (فديتك ياوطن) شعر أنها ليست مجرد كلمات، بل مرثية لوطن متعب، ونشيد لأمة تبعث من رحم المعاناة كل يوم... فالقصيدة تحمل في طياتها سؤالاً وجوديا (كأنك يا وطن مجبور على الفجعة ونقيح الهم)

كأنك من عصور ودهور
مقسم بين وجود وعدم..

إن كلمات القصيدة فيها من الرصانة والعمق ما يجعلها تحدياً لأي ملحن....

لقد شرع الفنان محمد الأمين في تلحين القصيدة،، لكنه سرعان ما اكتشف أن النص لا يريد أن يُكمل. فقد كان يقف أمام جبلٍ من المعاني، يحاول أن يجد النغمة التي تسعُ كل ذلك الألم دون أن تنكسر.

يحكي عازف الأورغ القدير ماهر تاج السر، الذي كان قريباً من محمد الأمين في تلك الفترة، تفاصيل مؤثرة حيث يقول إن أبو الأمين كان يعكف على النص في منزله، ويجرب ألحاناً مختلفة، لكنه كان يعود دائماً متعباً ومرهقاً للغاية،،و في إحدى المرات، قال له محمد الأمين بحسرة(هذا النص اتعبني جداً. يا ماهر، فكلمات هاشم تحمل رصانة تجعلك تقف عاجزاً...

فالموسيقار الذي جاب أروقة الغناء السوداني بكل ثقله، وجد نفسه لأول مرة أمام نصٍ يسحقه بدل أن يسحره،،ثم يواصل الأستاذ/ ماهر بقية حديثه قائلا(إن محمد الأمين كان يحب النص

كثيراً، لكنه كان يشعر أنه لا يستطيع أن يكمل تلحينه حيث كانت آثار التعب بائنة على وجهه)

لم يمهل القدر محمد الأمين طويلاً،، حيث فاجئه الموت بعد أيام من تلك المحاولات، فترك النص معلقاً بين الوجدان والنسيان،،. وكان النص نفسه كان يعلم أن صاحبه لن يكمله، فاختار أن يظل شاهداً على لحظة الالتقاء الفني التي لم تكتمل.

هناك من يقول إن النص كان ثقيلاً جداً على روح الفنان، وكأنه حمل من الأسى ما لا تحتمله روح بشرية،،ولكن الأقرب إلى الحقيقة أن محمد الأمين كان يعيش في تلك الفترة ظروفاً صحية صعبة، وأن النص جاء في لحظة ضعف، ليكون مع المرض لوحة واحدة من الوجع.

لم يبق من محاولات محمد الأمين في تلحين (فديتك يا وطن) سوى شذرات في ذاكرة المقربين ،،بعضهم يقول إنه كان قد قطع شوطاً في المقدمة الموسيقية، وأنه اختار مقاماً حزيناً يحاكي ثقل الكلمات و أوجاع الحرب..

لكنه لم يسجل شيئاً، ولم يكمل النغمة... فبقي النص كما هو، شعْرا خالصاً، ينتظر من يكمل ما بداه الفنان محمد الأمين.

لا اجزم بأن هنالك من يستطيع اكمال تلحين القصيدة، لكن ظني أن هذه القصيدة سوف تكو عصية على كثير من الفنانين،، لاعتبار أن القصيدة قطعت عهداً على نفسها ألّا تغنى إلا بصوت من رحل...

خاتمة

ربما لم يكن محمد الأمين يعلم أنه وهو يحاول تلحين (فديتك يا وطن) كان يكتب آخر فصول حياته الفنية،،. وربما لم يكن هاشم صديق يعلم أنه يكتب نصاً سيكون شاهداً على رحيل أعظم من حاول صياغته نغما،،

لكن ما حدث يبقى درساً في العلاقة المقدسة بين الكلمة واللحن فليست كل الكلمات تصلح لأن تغنى، وليست كل الألحان تصلح لأن تسمع، فاحياناً يكون النص ثقيلاً جداً لدرجة أنه يحمل معه روح من حاول إحتضانه.

اليوم، حين تردد قصيدة فديتك يا وطن في المجالس السودانية أو حين تمر شذراتها في ذاكرة عازف أورغ مثل ماهر تاج السر في تأبين أبو الامين، يتذكر الجميع أن وراء هذه الكلمات قصة لم تكتمل، ولحناً مات قبل أن يولد، وفناناً رحل تاركاً في حنجرته آخر نغمة لم تخرج.

وكانك راجي خيل الغيب
وحلمك خط راسو الشيب
ولسع لا كمل عشمك
ولا خاطر فتر يحلم ...

حكاية من بيئتي (30)

صوت الحنين

محمد أحمد الفيلابي

ملخص

يعكس النص أهمية القرى في الوجدان السوداني، رغم غيابها عن الكتابة الرسمية، حيث ظلت حاضرة في الذاكرة عبر الحكايات، خاصة مع اتساع الشتات، لتصبح ملاذاً يعيد الإحساس بالانتماء والحنين.

تدور القصة حول (أيوب) الذي أعاد جمع أصدقاء المدرسة بعد سنوات من التفرق عبر قروب واتساب، فتحوّل هذا القروب من مساحة تواصل بسيطة إلى منبر واسع لاستعادة الذكريات وربط الحاضر بالماضي، حيث عادت القرية بكل تفاصيلها إلى حياتهم.

مع مرور الوقت، تجاوز القروب حدود الونسة ليؤدي أدواراً اجتماعية مهمة مثل التكافل، والمواساة، وتنظيم اللقاءات، مع اتفاق أعضائه على تجنب السياسة حفاظاً على روح الألفة، ليصبح امتداداً حديثاً لمجالس القرية القديمة.

في ظل الحرب والشتات، برزت هذه القروبات كمساحات إنسانية تعيد التوازن والطمأنينة، مؤكدة أن التكنولوجيا يمكن أن تكون جسراً للترابط وحفظ الهوية، وأن الحكايات تظل الخيط الذي يجمع السودانيين مهما تباعدت بهم المسافات.

في الوقت الذي انشغل فيه الكُتّاب بتاريخ المدن، يفتّشون في نشأتها ومعالمها وتحوّلاتها، ويمشون بين طبقات ساكنيها، كانت القرى تمضي في صمتها القديم، لا يكتب عنها أحد، لكنها ظلت تكتب نفسها في وجدان الناس، في حكاياتهم.

ومع اتساع الشتات، صارت حكايات القرى ترياقاً للسودانيين، وملاذاً يعيد لهم رائحة الطين وصوت الحنين. وأفلحت منصات التواصل في أن تكون دفتراً مفتوحاً، تتناثر فيه الذكريات، وتُستعاد فيه التفاصيل الصغيرة التي لا تجدها في كتب التاريخ. الأمر الذي ساهم في استعادة القرية كفضاء للمعنى، لا مجرد مكان.

(أيوب) من أوائل من عرفوا طريق الهجرة من بين شِلّة أولاد القرى الذين جمعتهم داخلية المدرسة الثانوية (أواخر سبعينات القرن الماضي). وقتها كانت دول النفط تفتح سواعدها على اتساعها لاحتضان الباحثين عن التغيير في نمط حياتهم الاقتصادية. يصلونها أجساداً فيما تظل أرواحهم معلقة بالتراب.

مضى إلى هناك، وظلّ لسنوات طويلة يتقلب بين العمل والحنين، محتفظاً بخيط متين يصل بينه وبين عدد من الشِلّة، كانوا زاده الروحي، ونافذته الصغيرة على أيامٍ لن تتكرر. وحين عاد إلى السودان بعد عقدين ونيف، راودته فكرة بسيطة في ظاهرها، عميقة في أثرها لماذا لا تتسع الدائرة؟، وبدأ بالبحث عنهم واحداً واحداً، يلتقط أسماءهم من ذاكرة المدرسة، ومن الصور القديمة، ومن أرقام متناثرة في دفاتر الزمن. وبعد محاولات لا تُحصى، أفلح في جمعهم في قروب (واتساب). قروب صغير في بدايته، لكنه سرعان ما تحوّل إلى منبر واسع انضم إليه العشرات ممن تفرّقت بهم السبل. واندلقت الذكريات كالسيل الجارف، وتدفق الحنين حتى غطّى سماواتهم. صار كل واحد منهم يحكي عن أيام الثانوية، وعن واقع الشتات، وعن المدن التي ابتلعتهم.

وبين كل حكاية وأخرى، كانت القرية تطلّ برأسها.. قصصها، شخوصها، طرائفها، مواسمها. قصص تتشابه في جوهرها، لكن غريب الحكاوي من بينها يمنحها دائمًا ذلك التمايز الخفيف الذي يجعل كل قرية تبدو كأنها الكون كله. وهكذا وُلد قروب (صوت الحنين)، لا مجرد مجموعة (أنداد) في تطبيق، بل مساحة لاستعادة ما ضاع، ولجمع ما تفرّق، ولإعادة رسم القرية في قلوب أنهكها البُعد.

في مرحلةٍ ما كادت أن تعصف بالقروب أهواء السياسة، إذ أفلحت سنوات الاستقطاب السياسي أن تُلبس البعض (جلابيب) الغلو والشطط والاختطاف الفكري. غير أن الحكمة، والايمان بهدف التواصل والتراحم غلبت، ليصدر (فرمان) متوافق عليه، أن (لا للتناول السياسي). وبعد مماحكات و(ملاواة)، استقر الأمر، وإن ظلت الحوجة قائمة لإزالة بعض المنشورات.

شيئاً فشيئاً، صارت مثل هذه القروبات تقوم مقام (خلوة الضيوف.. الضرا.. الضلّة)، التي كان يجتمع فيها أولاد القرية وضيوفهم، ومقام (الديوان) الذي تُحلّ فيه المشكلات قبل أن تتوسّع، وتتحوّل إلى نزاعات. وهكذا أصبح قروب (صوت الحنين) يخدم أغراضاً أكبر من مجرد التواصل، كالتكافل والمساندة والمواساة، وحلحلة مشكلات أفراد الشّلّة.

ومع سهولة تنظيم اللقاءات الحيّة، صاروا يلتقون بين الحين والآخر، يتزاورون، ويستعيدون ما انقطع من خيوط الود. وتحوّل القروب مع الأيام إلى ما يشبه صحيفة أخبار يومية من تزوّج من الأبناء، من رُزق بمولود أو حفيد، من فقد عزيزاً، من تغيّر عمله، من عاد إلى السودان، ومن التقى بمن.. ومن يستعد للقاء آخر. ثم نشأ بينهم صندوق تكافل صغير، يمدّ يد العون لمن ضاقت به الدنيا، أو لمن ألمّت به نائبة. ليصبح القروب - كالعشرات أمثاله هنا وهناك - امتداداً حديثاً لروح القرية القديمة ذات الحميمية، والإحساس بأن (الناس لبعض).

وفي قلب كل ذلك، ظلّت الحكايات تتدفق... حكايات القرى التي تتشابه في جذورها، لكنها تظلّ متمايزة بلمسة الغريب من بينها،

والشخوص المميزين، وبالنكهة التي لا يعرفها إلا من عاشها. حكايات تمثل الخيط السرّي الذي يشدّ أبناء القرية - وأبناء السودان عموماً - إلى جذورهم الأولى. ففي زمن الشتات، حين تتوزّع الأرواح بين أركان الكرة الأرضية، يصبح التواصل أكثر من ضرورة، بل وسيلة للحفاظ على الهوية. وتصبح الحكايات التي تُروى بمثابة المخزون الثقافي الذي يعيد صياغة ما تفرّق، ويذكّر كل واحد منهم بأنه ينتمي إلى نسيج واحد مهما ابتعد. ومع كل قصة تُروى، ومع كل طرفة تُستعاد، تتجدّد مفاهيم الترابط السوداني (اللمة، الضراع، الفزعة، الونسة، الضحكة التي لا تحتاج إلى شرح).

قروبات صارت كالجسور الواصلة بين الماضي والحاضر، بين القرية والعالم، بين الفرد وجماعته. إنها تُعيد إنتاج (السودانوية) في شكلها الأصيل. هوية لا تُكتب في الكتب، بل تُحكى في الونسات، وتُحفظ في الذاكرة الجمعية، وتُورّث عبر القصص. حتى أن البعض يقول عنها أنها مدارس للهوية، ومنابر لترسيخ قيم الترابط التي حملها السودانيون معهم أينما ذهبوا.

بعد الحرب، وحين جفّت الأرواح وتشقّقت العلاقات، وتبعثرت الأسر في المنافي، احتاج الناس إلى ما يعيد إليهم الرواء، إلى التواصل الذي يشبه (الدِّرب) ينسرب في الأوردة الإنسانية ليعيد للأجساد عافيتها. وهكذا تحوّلت القروبات إلى دِربَّات يقين، تُضخّ في شرايين الذاكرة، فتنعش ما كاد يموت، وتعيد ترتيب ما اختلّ، وتمنح الناس القدرة على الوقوف من جديد. بل تروي العطش، وتسد الرمق. وفي زمن الفقد الكبير، صار هذا التواصل، وإن بدا بسيطاً، علاجاً جماعياً، يربط بين من بقوا ومن رحلوا، بين من صمدوا ومن تشتتوا، بين القرية والعالم. لتولد في قلب الخراب مساحات صغيرة تُعيد للناس يقينهم بأن السودان - مهما جُرح - ما زال حياً في حكاياتنا، وسيظل، مهما تفرّقت الأسر، وضاعت العناوين، وانقطعت الطرق، وصار الوصول إلى الأهل أصعب من أي وقت مضى.

كنا نردد في الأزمان السابقة أن الخطاب نصف المشاهدة.. ونغني مع الراديو (الوسيلة الوحيدة للتواصل مع العالم)..

يا البوسطجي..

جوابنا متين يجي؟

إلا أن الهاتف - هذا الجهاز الصغير – قد أصبح الجسر الوحيد بين المدن المحترقة والمنافي البعيدة. ومع كل رسالة تصل، ومع كل صورة تُرسل من خيمة أو مدرسة أو معبر حدودي، يحس السوداني أنه قريب من أهله، وأنه قادر - ولو بالكلمة - على تضميد جراحاتهم.

الكثير من السودانيين تعثّروا في مفردات السخط حين تحولت الكثير من منصات التواصل الاجتماعي مع استمرار الحرب، إلى ساحات للفزع والاستقطاب السياسي الحاد، والأخبار المروعة، والصور الموجعة، والشائعات، وصارت منابر لخطاب كراهية، بل أصبحت فضاءات تُظهر أسوأ ما في البشر حين تضيق بهم الدنيا. لكن يحمد لبعض القروبات وسط هذا الضجيج، أنها سارت في الاتجاه الآخر، حين اختار أعضاؤها منهج (لا سياسة... لا جدل... لا تشظّي).. فقط حكايات، ومواساة، وتكافل، وذكريات تُعيد للناس الكثير من إنسانيتهم. أي أنه مثلما أن هناك منصّات تُشعل الخوف، هناك قروبات تُطفئه بكلمة طيبة، ومساعدة عاجلة، ودعاء صادق، وضحكة تُخفّف وطأة اليوم، وحكاية تُعيد الرواء لروح عطشى، وبلسماً في زمن الجراح، وترياقاً ضدّ الخوف، ونافذة صغيرة يدخل منها الضوء إلى قلوب أنهكتها الأخبار.

وقد أثبتت هذه القروبات أن التكنولوجيا ليست خيراً ولا شراً في ذاتها، بل هي مرآة لوعي الناس. فإذا اختاروا الحكاية بدل الشتيمة، والأنس بدل الخصام، والإنسانية بدل الضجيج... تحوّلت المنصة من وبال إلى دِرب يقين.

هل كان (أيوب) يتخيّل، وهو يرسل أول رسالة في القروب، أن الأمر سيتحوّل إلى هذا الكيان الكبير؟ أم أنه كان يظنها محاولة بسيطة لردم فجوة ثلاثين عاماً، لا أكثر؟

والآن هل يشعر بالدهشة، أم ما يشبه الامتنان؟ ينادونه (الريّس) لكنه يرى نفسه (مجرد واحد من الشِلّة) واحد اشتاق، فمدّ يده، فمدّ الآخرون أيديهم، فالتقت الأيدي في منتصف الطريق. ولعله كلما قرأ رسالة مواساة، أو التقى بأحدهم، أو رأى آخرين يتلاقون محبة، أو من أجل نجدة فرد أو أسرة، أو رأى ضحكة صافية يقول في نفسه (لو ما عملت في الدنيا غير القروب ده... كفاية)..

وبالفعل فقد وضعت حجراً صغيراً في مجرى ماء، ففاض النهر من حولك، وامتلأت الضفاف بالحياة. وصلت ما انقطع، ورتقت ما تمزق من ثوب الحكايات. ولك حق أن تهمس بعالي الصوت لنفسك (كويس يا أيوب... عملت حاجة كويسة)، فتحت مسالك للحكايات..

ونلتقي في حكاية جديدة من بيئتي

زلــزال في الكـــاف..

الهلال يصعّد وملف بركان يتحول إلى معركة قانونية مفتوحة

ملخص

تحولت أزمة مباراة الهلال ونهضة بركان المغربي في ربع نهائي دوري أبطال إفريقيا إلى معركة قانونية مفتوحة، بعد تصعيد غير مسبوق من جانب النادي الازرق ضد الاتحاد الإفريقي لكرة القدم، في ظل معطيات جديدة كشفت عن تضارب قرارات داخل لجنة الانضباط، ما وضع "الكاف" في موقف حرج أمام الرأي العام الرياضي.

القضية التي بدأت باحتجاج فني على مشاركة لاعب، سرعان ما تطورت إلى ملف قانوني معقد، بعدما أعلن الهلال رسميًا منحه الاتحاد الإفريقي مهلة أخيرة لحسم الشكوى، ملوّحًا باللجوء إلى محكمة التحكيم الرياضي "كاس" في حال عدم إصدار قرار واضح قبل انطلاق مباريات نصف النهائي. هذا التصعيد جاء مدعومًا بسلسلة من الوثائق والتقارير الإعلامية التي سلطت الضوء على ما وصفه النادي بـ"الخلل الإجرائي" في إدارة القضية.

وبحسب ما أوردته منصة "panafricafootball"، فإن جوهر الأزمة يعود إلى اللاعب حمزة الموساوي، الذي خضع لفحص منشطات يوم 24 يناير 2026 عقب مباراة فريقه نهضة بركان أمام بيراميدز في دور المجموعات. وأظهرت نتائج التحليل إيجابية العينة الأولى، قبل أن يتم إخطار اللاعب رسميًا في فبراير، حيث أقر باستلام النتيجة وتنازل عن طلب تحليل العينة الثانية، وهو ما يُعد في العادة مؤشرًا على قبول النتيجة الأولية.

وفي 11 مارس 2026، أصدرت لجنة الانضباط التابعة للاتحاد الإفريقي قرارًا بإيقاف اللاعب مؤقتًا لمدة 30 يومًا، مع تعميم رسمي أُرسل إلى الأندية المعنية، من بينها الهلال ونهضة بركان، يتضمن أسماء اللاعبين الموقوفين. هذا القرار كان يعني بشكل مباشر عدم أحقية اللاعب في المشاركة في مواجهة الذهاب التي أقيمت يوم 14 مارس.

غير أن التطور المفاجئ حدث بعد 48 ساعة فقط، حين أصدرت اللجنة نفسها قرارًا آخر يقضي بتعليق تنفيذ الإيقاف والسماح للاعب بالمشاركة إلى حين عقد جلسة استماع، دون توضيح كافٍ للأسباب القانونية التي استندت إليها في هذا التغيير السريع. هذا التناقض في القرارات شكّل محور الأزمة، وفتح الباب أمام اتهامات صريحة بغياب الشفافية داخل "الكاف".

الهلال، الذي تابع هذه التطورات عن كثب، اعتبر أن ما حدث يمثل إخلالًا واضحًا بمبدأ العدالة، خاصة أن مشاركة اللاعب لم تكن هامشية، بل كان لها تأثير مباشر على نتيجة المباراة. ففي لقاء الذهاب، الذي انتهى بالتعادل 1-1، حصل نهضة بركان على ركلة جزاء في الوقت الإضافي بعد تدخل على الموساوي، وتم تسجيل الهدف الذي غيّر مسار المواجهة، قبل أن يخسر الهلال مجموع المباراتين بنتيجة 2-1 ويودّع البطولة.

وفي بيانه الأخير، كشف الهلال أنه أرسل خمس مخاطبات رسمية إلى الاتحاد الإفريقي خلال الفترة بين 23 مارس و3 أبريل، دون أن يتلقى ردًا واضحًا، قبل أن يتم إخطاره لاحقًا بتحديد موعد جلسة استماع يوم 9 أبريل، أي قبل يومين فقط من انطلاق نصف النهائي. واعتبر النادي أن هذا التوقيت لا يضمن تحقيق العدالة، بل قد يؤثر على نزاهة المنافسة.

النادي الازرق لم يخفِ قلقه أيضًا من غياب الشفافية في الإجراءات، حيث أشار إلى أنه لم يتلقَّ أي معلومات بشأن موقف نهضة بركان أو اللاعب أو الأطراف الأخرى في القضية، معتبرًا أن هذا الصمت "غير مقبول إجرائيًا"، ولا يسمح بخوض جلسة استماع بشكل عادل.

وفي خطوة تصعيدية، طالب الهلال الاتحاد الإفريقي باتخاذ أحد خيارين: إما إصدار قرار نهائي قبل موعد 11 أبريل وإبلاغ جميع الأطراف به، أو تعليق مباريات نصف النهائي إلى حين الفصل في القضية. وفي حال عدم الاستجابة، أكد النادي أنه سيلجأ فورًا إلى محكمة التحكيم الرياضي، في خطوة قد تنقل النزاع إلى الساحة الدولية.

الأزمة لم تتوقف عند حدود القرارات المتضاربة، بل امتدت إلى اتهامات بوجود تضارب مصالح داخل لجنة الانضباط، حيث أشار الهلال إلى أن المسؤول الذي سيترأس جلسة الاستماع هو نفسه الذي وقّع على قرار رفع الإيقاف عن اللاعب، وهو ما اعتبره إخلالًا بمبدأ الحياد، مطالبًا بتنحيه لضمان نزاهة العملية القانونية.

من الناحية القانونية، تستند القضية إلى تفسيرات متباينة للوائح، إذ تنص لوائح الاتحاد الإفريقي على صلاحية رئيس لجنة الانضباط في تعديل التدابير المؤقتة، بينما تشدد لوائح الفيفا الخاصة بالمنشطات على ضرورة منح اللاعب فرصة لجلسة استماع قبل رفع الإيقاف، وهو ما يفتح الباب أمام جدل قانوني معقد حول مدى صحة الإجراءات التي تم اتخاذها.

التغطية الإعلامية للأزمة عكست حجمها وتأثيرها، حيث وصفتها العديد من المنصات العربية بأنها تصعيد مشروع من الهلال دفاعًا عن حقوقه، في حين ركزت وسائل الإعلام الإفريقية على البعد المؤسسي، معتبرة أن القضية تمثل اختبارًا حقيقيًا لمصداقية الاتحاد الإفريقي وقدرته على إدارة النزاعات القانونية.

ومع اقتراب موعد نصف النهائي، تبدو كل السيناريوهات ممكنة، إذ قد يضطر "الكاف" إلى إصدار قرار عاجل لتفادي تصعيد أكبر، أو يواجه خطر انتقال الملف إلى محكمة "كاس"، وهو ما قد يترتب عليه تداعيات قانونية وتنظيمية واسعة، ليس فقط على هذه البطولة، بل على مستقبل إدارة القضايا داخل القارة الإفريقية.